۰۱۶۰۱

در محمد صالحی

تبرک سوز ذی الجلال والاکرام

بتحشیة الفاضل المتوقد الکامل المتوحد مولانا المولوی محمد عبد الحلیم الفرنگی محلی اللکنوی رح اعنی

المیبدی

۱۳۲۵ھ

قد طبع بامر مولانا المفتی محمد یوسف حفظه الله الحافظ عن کل ما یوجب الحسرة والاف

فی المطبع البوسفی للمولوی محمد یوسف اللکنوی

سبحانك لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت
العليم الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الهداية امر من لديه وكل شئ يعود اليه له الحمد
على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحقها والهم الينا

حقائق الحكم ودقائقها والصلوة على جميع الانبياء والاولياء

تصورات ۱۲ جمع حكمة ۱۲ دلائل اى تصديقات ۱۲

خصوصا على نبينا محمد محدد جهات العدالة خاتم

معين كننده ۱۲ اطراف ۱۲ اى التوسط بين الافراط والتفريط ۱۲ منه

فص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين

نگينه ۱۲ الى الحق ۱۲ الى الافعال الصالحة ۱۲

وبعد فيقول العبد المعتصم بلطفه الابدى حسين بن

معين الدين الميبذى اصلح الله حالهما ونور بالهما

لما رأيت كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان بالارتقاء

المراد به يكمل بالنوع ۱۲

الى اعلام الفطنة والاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها

بالكسر زيركے وحدة الفهم ۱۲

٣

يصير الناظر فی حقائق الاشياء بصيرا ومن يوت الحكمة
فقد اوتی خيرا كثيرا فشمرت عن ساق الجد
لتحصيلها باحثا عن اجمالها وتفصيلها اخذا لها عن
جمع كثير من العلماء وجم غفير من الحكماء
ابد الله جلالهم وخلد ظلالهم ورسمت فی ايام
التحصيل علی اكثر كتبها ارقاما كثيرة تعد للناظرين
فيه بصيرة ومنه الهداية للمحقق الكامل الصدوق
الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهری قدس سره
فالتمس منی بعض المترددين الی والمشتغلين بقرائتها لدی
ان اجعل لهم من الارقام المتعلقة بها شرحا وابين
ما يليق بكل مبحث منها تعديلا وجرحا وقد كنت
متعذرا ابتراكم العوائق وافواج هموم وتلاطم العلائق

البحث الفحص ۱۲
جمع شدن ۱۲
جمع فوج يعنی گروه ۱۲
طپانچه زدن ۱۲
اعتراضا ۱۲
اصلاحا ۱۲
قبل الشرح ۱۲
آماده میکند ۱۲
ای رفعت ۱۲
نام متن ۱۲
فی تحقیقه ۱۲
آمد و شد کنندگان ۱۲
ای فی الارض ۱۲
ای استعاده ۱۲ نصر الملة
ای الذی اوثره واقدمه ۱۲ علی
علی مقدمات الدلائل لقب المصنف
ای مستقام وجرحا ای البطلا
اعتراضا ۱۲

۱ قوله فی حقائق الاشياء اراد بالاشياء الموجودات
الخارجية او فی الحكمية يبحث عنها ۱۲
۲ قوله ومن يوت الحكمة ذكر الآية ۱۲ اعلی
۳ قوله فشمرت ای رفعت
۴ قوله عن ساق الجد شبه الجد بالشخص
۵ قوله عن اجمالها الاجمال
۶ قوله جم غفير الجم الكثرة
۷ قوله جلالهم جلالا لهم
۸ قوله للمحقق الكامل الصدوق
۹ قوله اثير الدين لقب المصنف
۱۰ قوله ابهری نسبة الی ابهر
۱۱ قوله تعديلا وجرحا
۱۲ قوله ابتراكم العوائق
۱۳ قوله هموم

۱۲ قوله تبتدی الخ اعلم ان الصواب فی هذا المقام ان يقال ان الانسان بالنسبة الی الامور التی يحتاج الی تحصيلها ان كان ذا بصيرة وادراك يتنبه بادنی تنبيه وان كان ذا بلادة وغباوة لا يتنبه الا بتنبيه بليغ فالمصنف لما كان من اهل البصيرة والادراك ابتدأ تصنيفه بقوله تبتدی الخ ۱۲

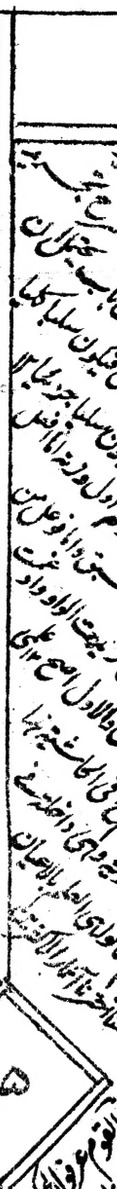

وامواج غمومها فكرروا الالتماس وزادوا في الاقتباس

زیادتی کردند ۱۲ ای الطلب ۱۲

فرقمته على ما وافق مسؤلهم وطابق مامولهم والمرجو

شرح ۱۲ مصدریة ۱۲ مرجو ۱۲

من الطالبين لطريق الرشاد والشاربين لرحيق السداد ان

الحق والاستقامة ۱۲ شراب خالص ۱۲ صواب ۱۲

ينظروا فيه بعين العناية والوداد ويعرضوا عن التعرض

للاعتراض بالجدل والعناد وما ابرئ نفسي ان الانسان

الخصومة ۱۲ علمی رد الحق مع معرفته ۱۲ عن الغلط ۱۲

يساوق السهو والنسيان على انه لا يسع المجال لتحقيق

یلازم ۱۲ گنجائش ندارد ۱۲

الصواب في كل باب وهذا اول ما صنفته في عنفوان

شرح ۱۲

الشباب ومنه الاستعانة بفتح ابواب الهداية وعليه

التوكل في البداية والنهاية اعلم ان الحكمة

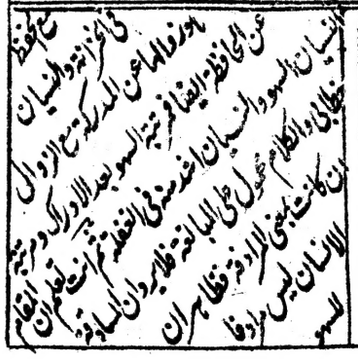

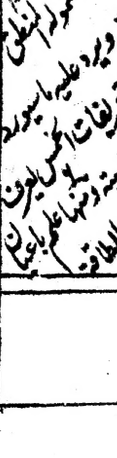

٥

غير منقول

انه يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة
بشرى ۱۲ في الدنيا ۱۲ في الآخرة ۱۲
عملية والعلم باحوال الثاني يسمى حكمة نظرية
وكل منهما على ثلثة اقسام اما العملية فلانها اما علم
بصالح شخص معين بانفراده ليتحلى بالفضائل
ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق
واما علم بصالح جماعة متشاركة في المنزل
مكان ۱۲
كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير
كالزوج والزوجة ۱۲
المنزل واما علم بصالح جماعة مشتركة في المدينة
اي باحوال الافعال الاختيارية لجماعة مشاركة الخ ۱۲
ويسمى السياسة المدنية واما النظرية فلانها
نگاه داشتن ۱۲
اما علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي الى التعقل
الى المادة كالاله وهو العلم الاعلى ويسمى

بالالٰهی والفلسفة الاولی والعلم الکلی وما بعد الطبیعة

وقد یطلق علیه ما قبل الطبیعة ایضا لکنه نادر جدا

لانه مقدم علی الطبائع فتح فی نفس الامر ۱۲

واما علم باحوال ما یفتقر الیها فی الوجود الخارج

دون التعقل کالکرة وهو العلم الاوسط ویسمی بالریاضی

والتعلیمی واما علم باحوال ما یفتقر الیها فی الوجود

الخارجی والتعقل کالانسان وهو العلم الادنی ویسمی

بالطبعی وقد جعل بعضهم ما لا یفتقر الی المادة اصلا قسمین

بهذا التعلیم کما ان الحکماء

دینی یا تعلیمی لان الحکماء

یتعلمون الناس اولا والاولان

البحث فیه عن تحصیل التعلیم ۱۲

قوله وهو العلم

الادنی آه المنسوب الی

ارسطو والادنی لیغنی الامر

ان کان معمورا او یبنی

الا فرب ان کان ناقصا و

انما کان هذا العلم ادنی لان مبادیه

وخاصته من حیث الاضافة

الی المادة وقرب البنا من الجنس

او لانه وقوع فی الوجود دون

المذکورة ومن حیث انه یبحث

فیه من الانسان ۱۲ علی ح

قوله بالطبعی المنسوب

الی ارسطو المسمی بالطبعی لانه

یبحث فیه عن الجسم الطبیعی ۱۲ علی ح

مع الزیادة

قوله

آه فخالف

اقسام الحکمة النظریة

اربع والاضافة بین

اذا قسم او احدهما الی

من القسم الثلاثی شمل القسمین

فیهما الا آی بالمعنی الاخص او تعلیم

الکلی من القسم الریاضی ۱۲

علی ح

وما قبلهما ان لوضوع الا الی موضوع الطبیعی

وتاخرا باعتبار الادراک الانا نتدرک

اولا متعلق الطبیعیات فباعتبار

التقدم لیس ما قبل الطبیعیة والدون الطبیعی

التاخر فیسمی بعد الطبیعیة والدون الطبیعی

بجمیع الجسم الطبیعی والصورة النوعیة

والاعراض الا الصورة النوعیة فقط ۱۲

قوله والعلم الکلی الکلیة باعتبار

موضوعه لان موضوعه الوجود المطلق

الوجود من حیث انه وجود ۱۲

قوله دون التعقل آه اعلم ان المراد بالتعقل

فی هذه العبارة اعلم ان المراد بالتعقل

الهیئة الاجرام السماویة التی خارجة الی المادة

بحسب التعقل بالکلیة فقط بان موضوع

والصورة او بالوجه فالمسلم ان موضوع

الطبیعی یحتاج الیهما بحسب التعقل

بالوجه فقط لیس کذلک بل بحسب الخارج

من حیث انه جوهر ۱۲ سید احمد

قوله کالکرة الخ الکرة جسم محیط بسطوح

فیه خط واحد فی داخله نقطة یکون

بحیث یمکن ان یفرض فی داخله نقطة یکون

جمیع الخطوط المستقیمة الخارجة منها الیه

متساویة فان قلت ان الکرة بذلک الاشتمال

للتعقل الا فی ضمن الجسم التعلیمی فکیف

فی التعقل فلت الراد انها مفتقرة فی

المادة الخصوصیة لا المطلقة فانها غیر مفتقرة

قیل ان الجسم الطبیعی الیضا غیر مفتقر

الیها فی التعقل فیکون البحث عنه فی

الریاضی والجواب ان الجسم الطبیعی مطلقا

لیس موضوعا للطبع بل من حیث کونه

مقتدرا علی المادة وانه یشمل کلیهما ۱۲

قوله وهو العلم

الاوسط کونه اوسطا بالقیاس الی العلم

الاعلی المستغنی عن المادة من وجه آخر وهو واقع بین العلم

الادنی المحتاج الیها من وجه آخر وهو واقع بین العلم

قوله یسمی بالریاضی آه ای

منسوب الی الریاضة او الریاضة

ما لا يقارنها مطلقاً كالاله والعقول وما يقارنها لكن
لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر
الامور العامة فيسمى العلم باحوال الاول الهياً
والعلم باحوال الثاني علماً كلياً والفلسفة الاولى واختلفوا
في ان المنطق من الحكمة ام لا فمن فسرها بخروج
النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل جعله
منها بل جعل العمل ايضاً منها وكذا من ترك الاعيان
في تعريفها جعله من اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث
فيه الا عن المعقولات الثانية التي ليس وجودها بقدرتنا

واختيارنا وأما من فسرها بما ذكرناه وهو المشهور فيما

بينهم فلم يعد منها لان موضوعه وهو المعقولات

الثانية ليس من اعيان الموجودات الماخوذة

في تعريفها وقد يقال فعلى هذا لا يكون العلم باحوال

الامور العامة منها لانها غير موجودة في الخارج

على ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة

هناك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان

فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن

موجود بوجود زائد والمصنف رتب كتابه على ثلثة اقسام

الاول فى المنطق لانه آلة لتحصيل العلوم والثانى فى الطبيعى

والثالث فى الالهى بالسعفى الاعم وقدم الطبيعى على الالهى مع

ان المجردات مقدمة على المادیات لان مباحثه كالمبادئ

للالهى وله شدة احتياج الى الطبيعى فلذا اخره عنه

وقيل اعرض عن الحكمة الرياضية لاشتمالها فى الاكثر

على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المبحوثة

عنها فى علم الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية

باسرها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر

عنها على اكمل وجه واتم تفصيل وفيه بحث لانه

ان اراد بالامور الموهومة ما لا يكون موجودا فى

نفس الامر ويخترعه الوهم فلا نسلم ابتناء الرياضى

عليها اذ لا شك ان الكرة اذا تحركت على مركزها

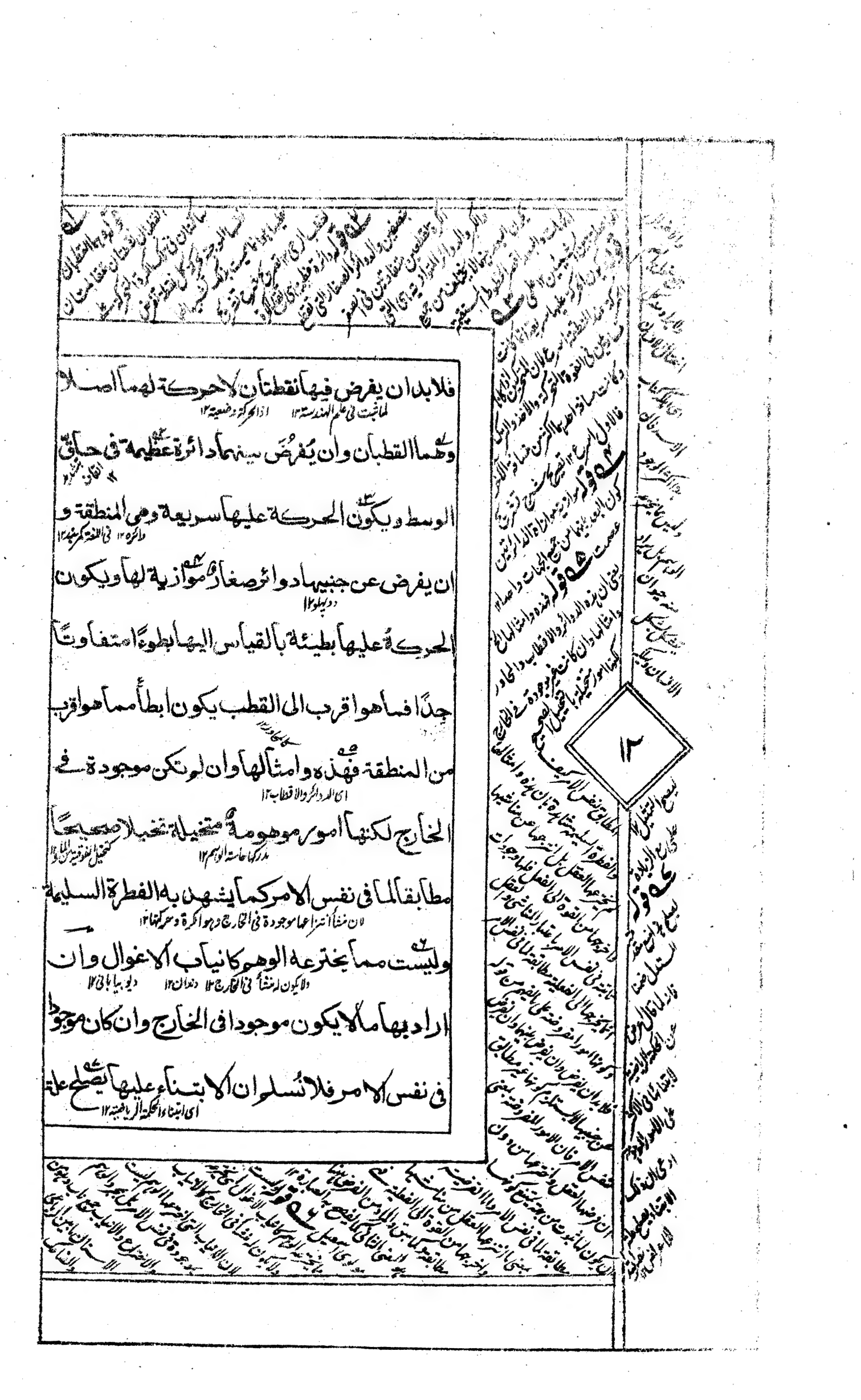

فلابد ان يفرض فيها نقطتان لاحركة لهما اصلا

لما ثبت في علم الهندسة ١٢ اذ الحركة وضعية ١٢

وهما القطبان وان يفرض بينهما دائرة عظيمة في حاق

اتفاق ١٢

الوسط ويكون الحركة عليها سريعة وهي المنطقة و

دائرة ١٢ في اللغة كمربند ١٢

ان يفرض عن جنبيها دوائر صغار موازية لها ويكون

دو پهلو ١٢

الحركة عليها بطيئة بالقياس اليها بطوءا متفاوتا

جدا فما هو اقرب الى القطب يكون ابطأ مما هو اقرب

من المنطقة فهذه وامثالها وان لم تكن موجودة في

اي الدوائر والاقطاب ١٢

الخارج لكنها امور موهومة متخيلة تخيلا صحيحا

مدركها حاسة الوهم ١٢ كتخيل الفوقية من الماء ١٢

مطابقا لما في نفس الامر كما يشهد به الفطرة السليمة

لان منشأ انتزاعها موجودة في الخارج وهو الكرة وحركتها ١٢

وليست مما يخترعه الوهم كانياب الاغوال وان

ولا يكون له منشأ في الخارج ١٢ دندان ١٢ ديو بيابانى ١٢

اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا

في نفس الامر فلا نسلم ان الابتناء عليها يصلح علة

اي ابتناء الحكمة الرياضية ١٢

١٢

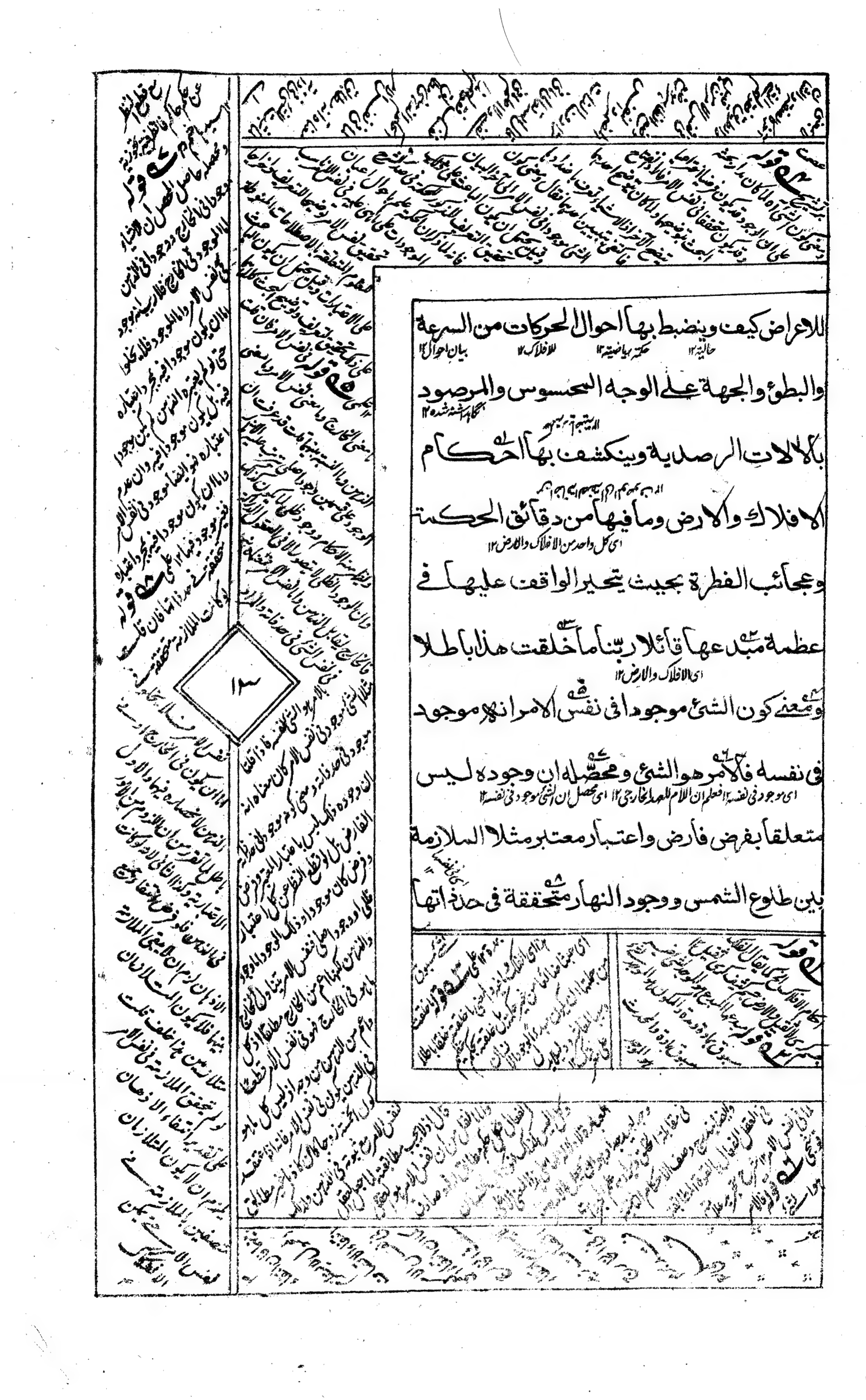

للاعراض كيف وينضبط بها احوال الحركات من السرعة

حالية ١٢ — حكمة رياضية ١٢ — للافلاك ١٢ — بيان احوال ١٢

والبطوء والجهة على الوجه المحسوس والمرصود

نگاهداشته شده ١٢

بالالات الرصدية وينكشف بها احكام

الافلاك والارض وما فيها من دقائق الحكمة

اى كل واحد من الافلاك والارض ١٢

وعجائب الفطرة بحيث يتحير الواقف عليها في

عظمة مبدعها قائلا ربنا ما خلقت هذا باطلا

اى الافلاك والارض ١٢

ومعنى كون الشئ موجودا في نفس الامر انه موجود

في نفسه فالامر هو الشئ ومحصله ان وجوده ليس

اى موجود في نفسه ١٢ فعلم ان اللام للعهد الخارجي ١٢ اى محصل ان الشئ موجود في نفسه ١٢

متعلقا بفرض فارض واعتبار معتبر مثلا الملازمة

بين طلوع الشمس ووجود النهار متحققة في حد ذاتها

١٣

سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء فرضها

اولم يفرضها قطعا ونفس الامر اعم من الخارج

مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر

بلا عكس كلي ومن الذهن من وجه لامكان ملاحظة

الكواذب كزوجية الخمسة فتكون موجودا في الذهن

لا في نفس الامر ومثلها يسمى ذهنيا فرضيا وزوجية

الاربعة موجودة فيهما ومثلها تسمى ذهنيا حقيقيا

ولما نسجت عناكب النسيان على القسم الاول

ما كان مشهورا وصار كان لم يكن شيئا مذكورا

فاقتصرت على شرح القسمين الاخيرين معرضا

في اكثر المباحث عما يرد على الشارحين ربنا

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وانت خير الفاتحين

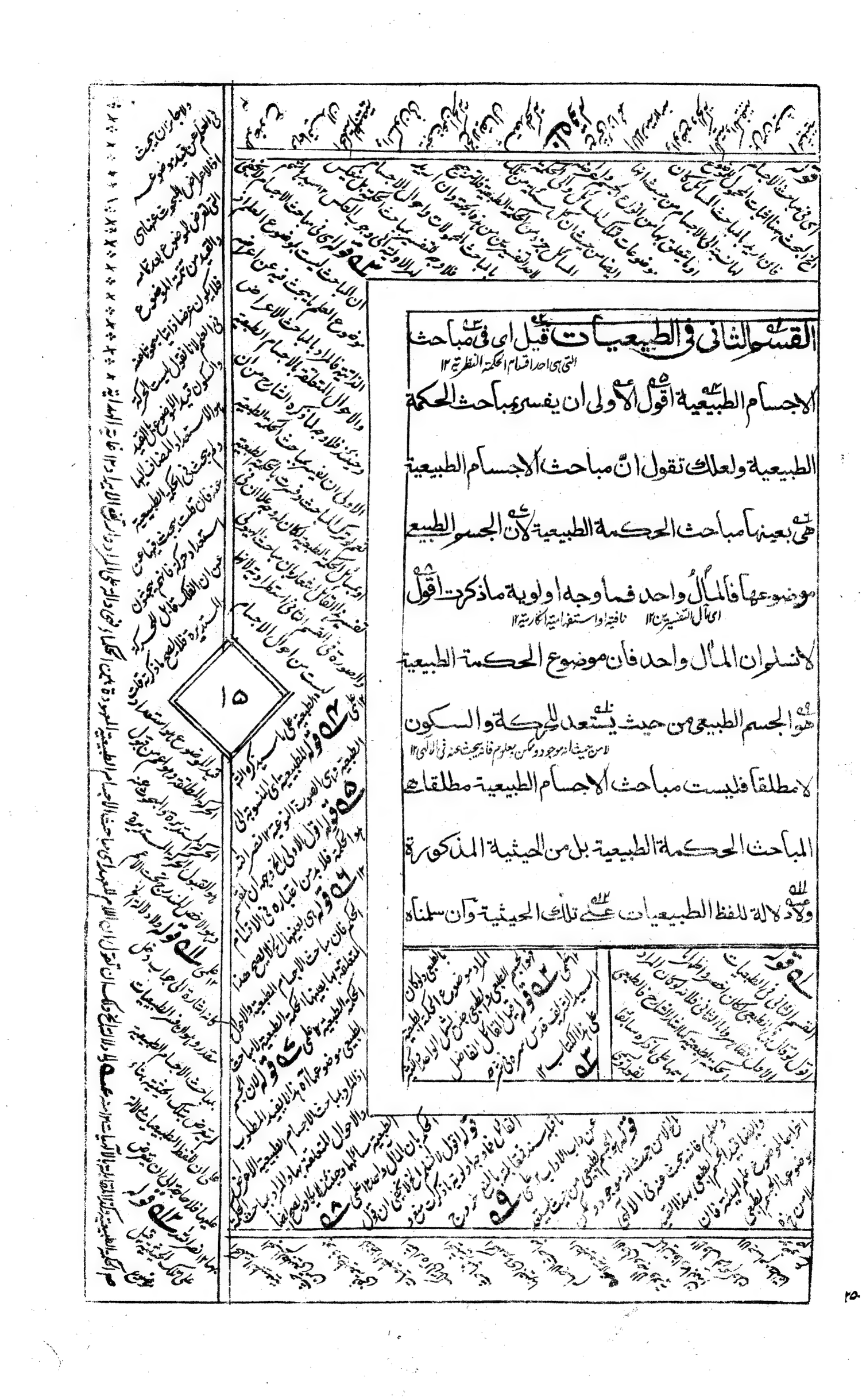

القسم الثاني في الطبيعيات قيل اي في مباحث

التي هي احد اقسام الحكمة النظرية ١٢

الاجسام الطبيعية اقول الاولى ان يفسر بمباحث الحكمة

الطبيعية ولعلك تقول ان مباحث الاجسام الطبيعية

هي بعينها مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي

موضوعها فالمآل واحد فما وجه اولوية ما ذكرت اقول

اي مآل التفسيرين ١٢ نافية او استفهامية انكارية ١٢

لا نسلم ان المآل واحد فان موضوع الحكمة الطبيعية

هو الجسم الطبيعي من حيث يستعد للحركة والسكون

لا من حيث انه موجود وممكن معلوم فانه يبحث عنه في الالهي ١٢

لا مطلقا فليست مباحث الاجسام الطبيعية مطلقا هي

المباحث الحكمة الطبيعية بل من الحيثية المذكورة

ولا دلالة للفظ الطبيعيات على تلك الحيثية وان سلمناه

١٥

فلا شك ان مقصود المصنف بيان ان القسم الثاني
في الحكمة الطبيعية فاذا امكن حمل كلامه على
مقصوده من غير تكلف فحمله عليه اولى من حمله
على ما يؤل اليه وايضا يجب حمل الالهيات فيما
هو مباحث الاجسام ١٢ — وجه ثاني اذ براي اولويته ١٢
ياتي من قوله والقسم الثالث في الالهيات على مباحث
الحكمة الالهية قطعا فحمل الطبيعيات التي هي نظيرها
لا على مباحث الاجسام الا الهية ١٢
على ما ذكرناه اولى ليطابق النظيران وذكروا ان الجسم
اي مباحث الحكمة الطبيعية ١٢
الطبيعي جوهر قابل للانقسام في الجهات الثلث
الطول والعرض والعمق ١٢
اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا بالقابل القابل
بالذات فلا يصدق هذا التعريف على شيء
بلا واسطة ١٢
من افراد المعرف اصلا لان القابل بالذات

للانقسام فى الجهات الثلث منحصر فى الجسم التعليمى اى وهو ليس بجوهر ١٢
الكم القائم بالجسم الطبيعى السارى فيه فى الجهات الثلث
مقدار ١٢
وقد صرح بذلك وان اراد والقابل فى الجملة يصدق
اى بالانحصار ١٢ سواء كان بالذات او بالواسطة ١٢
على كل من الهيولى والصورة ايضا وهو مرتب
اى قسم ثانى ١٢
على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة فى الفلكيات
الدستة بجم ١٢ بجم بجم ١٢ بجم بجم ١٢ بجم بجم ١٢
والعنصريات والبحث اما عن احوال عامة لهما او
كقبول الانقسام الى غير النهاية ١٢
خاصة باحدهما الفن الاول فيما يعم الاجسام

قوله منحصر فى الجسم التعليمى قابل للانقسام بالاتصال
منوع فان الهيولى قابلة لهما بالانفصال بالاتصال فى
بالذات فى الجهات لقبولها الانقسام فيهما ويكون
الانقسام بالجهات الثلث فى الجسم التعليمى بالذات
وفى الهيولى بالعرض فيقسم بانقسام الجسم التعليمى
الذى حلته ١٢ على ما مر ١٢ قوله التعليمى اى الذى
يمكن فرض الانقسام فيه فى الجهات الثلث ١٢ قوله
بالقوة القريبة اى بحيث يمكن فرض الانقسام فيه
بالفعل بادنى تغيير ١٢ قوله او بالقوة البعيدة اى
بحيث لا يمكن فرض الانقسام فيه بدون تغيير سابق
عليه ١٢ قوله والرابعة اى الكم المتصل الغير القار
الذى حلته ١٢ قوله والخامسة اى الكم المنفصل
الذى حلته ١٢ قوله والسادسة اى الكم المتصل
القار الذى حلته ١٢ قوله والسابعة اى الكم
المتصل القار الذى حلته ١٢ قوله والثامنة اى
الكم المتصل القار الذى حلته ١٢ قوله والتاسعة
اى الكم المتصل القار الذى حلته ١٢ قوله
والعاشرة اى الكم المتصل القار الذى حلته ١٢

قوله وقد صرح بذلك فان قلت قد صرحوا ايضا بان
الانفصال من الهيولى كيف التوفيق بينهما قلت
هذا الانقسام يطلق على فرض شئ دون شئ ويسمى
انفكاكا وعلى فرض شئ دون شئ ويسمى فصلا
والاعراض لوساطة الاول خاصة الكم وعروضه للجسم
والمراد ههنا الثانى خاصة الهيولى لعموم الكم بالقبول
والمقصود ههنا بيان الاول اى انفكاك الاتصال
الجسم كما يجئ قول ذاكان الانقسام بالفعل
اى على ما مر ١٢ قوله فى الفلكيات بان يكون
الفلكيات ما يكون منسوبا الى الفلك والعنصريات ما يتعلق
كالكواكب ١٢ قوله فى الفلكيات بان يكون عين الفلك او منسوبا اليه
والعنصريات ما يتعلق بالعناصر ١٢ قوله فى الفلكيات
فلا يرد ان الحصر ممنوع فان الاجسام
والفلكيات والعنصريات لا تنحصر فى الفلك
والعنصريات ١٢ قوله والعنصريات اى ان
يكون عناصر بالفرد او مركبا من الاربعة او
مركبا من الاربعة او
ما عن احوال والبحث ١٢

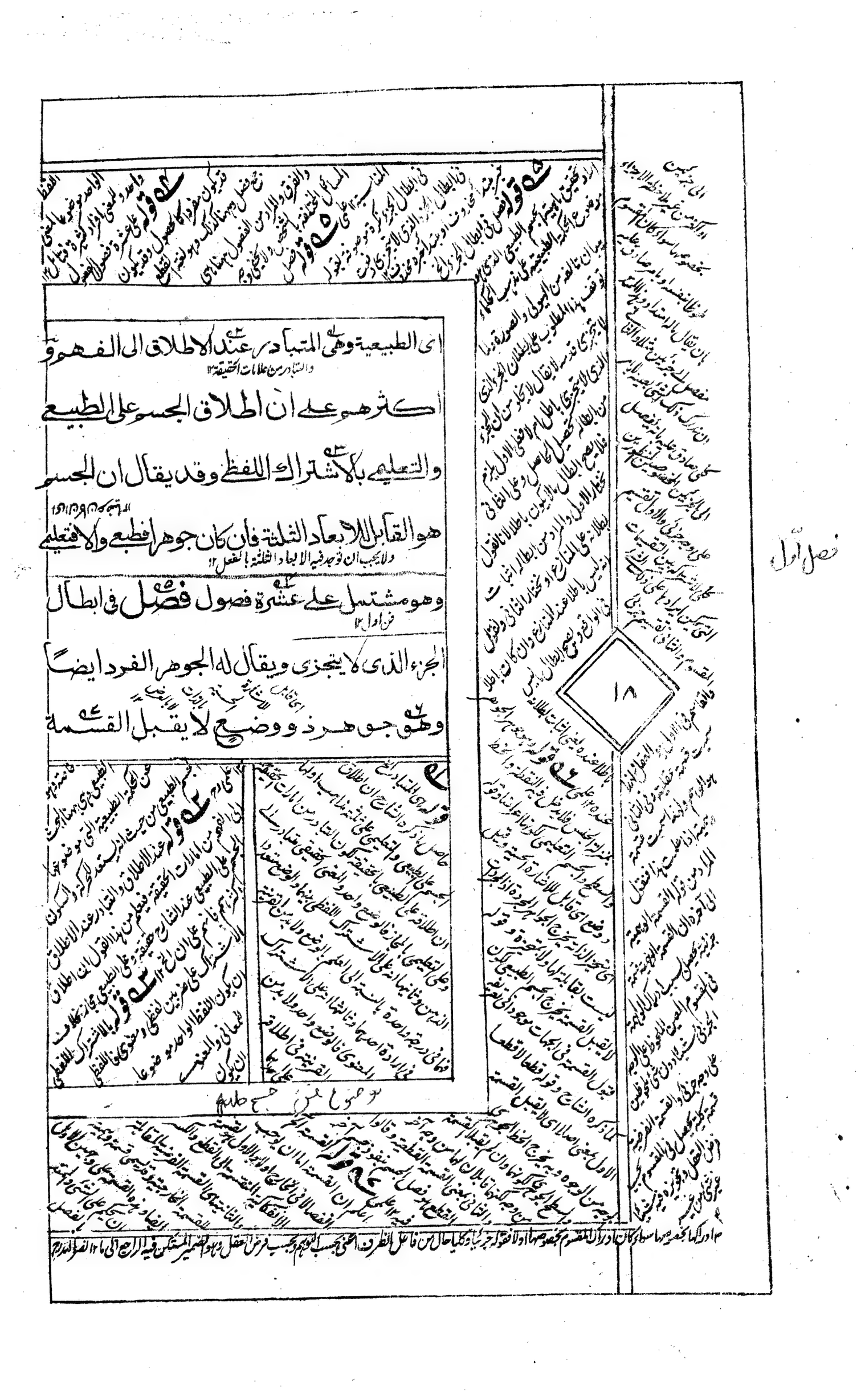

اى الطبيعية وهى المتبادر عند الاطلاق الى الفهم و

والتبادر من علامات الحقيقة ١٢

اكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعى

والتعليمى بالاشتراك اللفظى وقد يقال ان الجسم

هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبعى والا فتعليمى

ولا يجب ان توجد فيه الابعاد الثلثة بالفعل ١٢

وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** فى ابطال

فن اول ١٢

الجزء الذى لا يتجزى ويقال له الجوهر الفرد ايضا

وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة

فصل اول

١٨

قطعاً لا قطعاً ولا كسراً ولا وهماً ولا فرضاً والقسمة

القطع فصل الشيء بتفوذ آلة فيه والكسر تفريق من غير ان ينفذ فيه الخ ١٢

الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئياً والفرضية

حاصل ان القسمة الوهمية جزئية والقسمة العقلية كلية ١٢ هاشم رح

ما هو بحسب فرض العقل كلياً فان قلت لا حاجة

بان العقل لا يدرك الجزئيات ١٢

الى اقامة الدليل على بطلان هذا الامر اذ لا يتصور

شيء لا يمكن للعقل فرض قسمته غاية ما في الباب

ان يكون المفروض محالاً قلت المراد من قولهم

انه لا يقبل القسمة الفرضية ان العقل لا يجوز

جوهر فرد وضع ١٢ جائز و درست مدارد ١٢

القسمة فيه اصلاً لانه لا يقدر على تقدير قسمته

جوهر فرد وضع ١٢ ای بلا احتفاظ ١٢ جوهر فرد وضع ١٢

فلا شك انه صالح للنزاع لانا لو فرضنا جزءاً

جوهر ١٢

بين جزئين فاما ان يكون الوسط مانعا عن تلاقي
الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن
مانعا لكانت الاجزاء متداخلة وتداخل الجواهر
اراد به ما فوق الواحد ١٢
اى دخول بعضها فى حيز بعض اخر بحيث يتحدان
فى الوضع والحجم محال بالبداهة وايضا فلا يكون
تامة ١٢
وسط وطرف وقد فرضنا الوسط والطرف هذا
اى من حيث انه طرف ١٢ لانا فرضنا جزوا بين جزئين وهذا يستلزم الوسط والطرف ١٢
خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فما به
يلاقي الوسط احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الاخر
طرف ١٢ وسط ١٢
فينقسم الوسط لا يقال هذا يستلزم لان يكون له نهايتان
نا جواب باختيار الشق الثاني مع تسليم كونه مانعا من التلاقي ومنع كون الوسط منقسما ١٢
ويجوز ان يكون لشئ واحد غير منقسم فى ذاته
فلا يلزم انقسام الوسط ١٢
نهايتان هما عرضان حالان فيه لانا نقول
ان كانت النهايتان حالتين فى محل واحد بحسب

الاشارة فيكون الاشارة الى احدهما عينا

الاشارة الى الاخرى فيلزم تلاقي الطرفين وان كانتا

حالتين في محلين متمايزين بحسب الاشارة فيلزم

الانقسام ولو وهما اذ يمكن حينئذ ان يتوهم

فيه شئ دون شئ كما يشهد به البداهة ولانا

لو فرضنا جزء اعلى ملتقى جزئين فاما ان يلاقي

واحدا منهما فقط او مجموعهما او من كل واحد منهما

شيئا او واحد منهما وبعضا من الاخر والاول محال

والا لم يكن على الملتقى فتعين احد القسمين الاخيرين

بل احد الاقسام الاخر فيلزم الانقسام اى انقسام

ما على الملتقى والكل او ما على الملتقى واحد الجزئين

لا محالة ينبغي ان يعلم ان هذين الدليلين يدلان

على بطلان تركب الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى
وتحريرهما بان يقال لو امكن تركب الجسم
منها لامكن وقوع جزء بين جزئين او على
ملتقاهما والتالى باطل لما فصل فكذا المقدم
اشارة الى ان اذكر دليل لبطلان التالى ١٢ سيد
ولا دلالة لهما على بطلان وجود الجزء فى نفسه
اذ ليس لنا ان نقول لو امكن وجود الجزء فى نفسه
لامكن وقوع جزء بين جزئين او على ملتقاهما
لاحتمال ان يقتضى نوعه الانحصار فى فرد فعلى هذا
ناسب ان يقال فى صدر البحث فصل فى ابطال
تركب الجسوم من الاجزاء التى لا تتجزى قول يمكن اقامة
الدليلين على بطلان وجود الجزء فى نفسه بان يفرض الجزء
بين الجسمين او على ملتقاهما مما لا يخفى على ذوى الافهام

فصل فى اثبات الهيولى ولا حاجة الى اثبات الصورة الجسمية لانها هى الجوهر الممتد فى الجهات الثلث

اى المدرك من الجسم فى بادى النظر ١٢

ووجودها معلوم بالضرورة كل جسم من حيث

بعد ابطال الجزء الذى لا يتجزى ١٢

هو جسم فهو مركب من جزئين اى جوهرين

يحل احدهما فى الآخر وانما قلنا من حيث هو

جسم لانهم يثبتون له من حيث هو نوع من انواع

الجسم جزء الخ حاله مع الصورة الجسمية في الهيولى ويسمى

صورة نوعيه وسيجئ بيانها وقد يقال الحلول بمخاصر

وهي انه هي التي تختلف بها الاجسام انواعا ١٢

شئ لشئ بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين

الاشارة الى الاخرى واعترض عليه بثلثة وجوه الاول

بان الجسم الخ ١٢

انه لا يصدق على حلول اعراض المجردات فيها

كالعلم القائم بذوات النفوس ١٢ تعريف ١٢

لانها لا يشار اليها اشارة حسية والاشارة العقلية

اي الامتياز بحسب الحس ١٢ اي الامتياز العقلي ١٢

الى ذات المجرد غير الاشارة العقلية الى اعراضها

فان العقل يميز كلا منهما عن صاحبه بل الاتحاد

في الاشارة العقلية اصلا بخلاف الاشارة الحسية

اي الامتياز العقلي ١٢

فانها تنتهي الى الحال والمحل الحسيين معا الثاني انه

لا يصدق على حلول الاطراف في محالها كحلول النقط

الطرف ما ينتهي اليه الاشارة ١٢

في الخط والخط في السطح والسطح في الجسم لان الاشارة

قوله جزء الآخر الخ

ان الصورة النوعية عالمة في الصورة الجسمية في الهيولى الاولى

الا ان يراد بالحلول ما يكون بالقوة

قوله الثاني

الى اعراضها ١٢ منه

قوله بان يطلب

تعريف الحلول الآتي

وخروج حلول الاعراض

قوله الثاني

في محالها غير منضم ١٢

قوله الاول

الخ قيل الوجه للاول

قوله

لا يشار اليها اشارة

حسية ولا نسلم ان

المجردات لو كانت مشارا

اليها بالحس لكانت مشارا

اليها عين الاشارة

قوله

الخ بيان مطلوب

قوله

الخ جواب

قوله

والظاهر ان واحدا بحسب

التحقيق فان حاصلها

ان التعريف غير جامع

لعدم صدقه على شئ

من حلول الاعراض في

المجردات ودخل حلول

النقطة في الخط وحلول

الخط في السطح وحلول

السطح في الجسم فانها

ليست بحسب التعقل والاعتبار

اعراضا كما يختلفان

بحسب التعقل والاعتبار

اعراض واما على تعريف

التعريف بشئ فلان يرد

عليه ما ذكر من ان التعريف

فاسد لان الاعراض

الى الطرف غير الاشارة الى ذى الطرف الثالث انه
يلزم منه ان يكون الاطراف المتداخلة عند تلاقيها
حالا بعضها فى بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب
عن الثانى بما ذكره بعض المحققين من ان الاشارة
الى النقطة اشارة الى الخط الذى هى طرفه فان الاشارة
الى الخط لا يجب ان تكون منطبقة عليه بل الاشارة
اليه قد تكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من
المشير منتهيا الى نقطة منه فكان نقطة خرجت
من المشير وتحركت نحو المشار اليه فرسمت
خطا انطبق طرفه على تلك النقطة من المشار اليه
وقد تكون امتدادا سطحيا ينطبق الخط الذى
هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكان خطا خرج من

المشير ورسم سطحا انطبق طرفه على المشار اليه

والفرق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى

النقطة قصدا والى الخط تبعا والثانية بالعكس

وكذا الاشارة الى السطح قد تكون امتدادا

خطيا منتهيا الى نقطة منه فيكون الاشارة الى تلك

النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد تكون

امتدادا سطحيا ينطبق طرفه على خط من المشار اليه

فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات

والنقطة والسطح تبعا وبالعرض وقد تكون امتدادا

جسميا ينطبق السطح الذى هو طرفه على السطح المشار

اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة

تبعا وكذا الاشارة الى الجسم اما امتدادا خطى

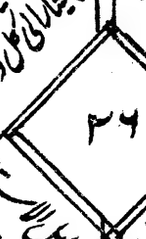

منتهيه الى نقطة منه او امتداد سطح ينطبق الخط الذى
هو طرفه على خط من ذلك الجسم او امتداد جسم
المشار اليه ينطبق السطح الذى هو طرفه على سطح من ذلك الجسم
المشار اليه او ينفذ فى اقطار المشار اليه بحيث ينطبق
اى يدخل
كل قطعة منه على قطعة من الجسم المشار اليه
اى من امتداد جسمى
انطباقا وهميا والحال فى تعلق الاشارة قصدا
وتبعا على قياس ما عرفت ثم انك اذا فتشت
حالك فى الاشارة الى المحسوسات ظهر لك
ان الاغلب فى الاشارة اليها هو الامتداد الخطى ولذلك
قيل الاشارة الحسية امتداد خطى موهوم اخذ من المشير
منتهيه الى المشار اليه اقول يمكن ان يتكلف ويجاب عن الثالث
بان مجرد الاتحاد فى الاشارة لا يكفى لحصول الحلول

بل لابد له من الاختصاص وهذا منتف في الاطراف

المتداخلة اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا

ان لا يمكن تحقق هذا الشيء بعينه نظرا الى ذاته بدون

ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل

معنى حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه

بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كما في حلول

الاعراض في الاجسام او تقديرا كما في حلول العلوم

في المجردات وفيه نظر لانهم صرحوا بان الحال

منحصر في الصورة والعرض والمحل في المادة والموضوع

فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم

بل صرح بعضهم به وهذا التعريف صادق عليه

اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر

واما اذا كان المكان السطح الباطن للجسم الحاوي

وهو الهواء او غيرها ١٢

المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة

متمكن ١٢

الى الجسم المحوي اشارة الى سطحه وبالعكس والاشارة

ولو تبعا كما مر ١٢

الى سطحه اشارة الى السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه

اي السطح الجسم الحاوي ١٢

وبالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان

اشارة الى الاخر وقد يفهم من ظاهر كلام المصنف

في الالهيات ان حلول الشي في الشئ ان يكون

مختصا به ساريا فيه ويرد عليه انه لا يصدق على

درآينده كالماء في الثوب ١٢ — اي على ما يفهم ١٢

حلول الاطراف في محالها فان النقطة مثلا غير سارية

في الخط وايضا الاضافات مثل الابوة والبنوة

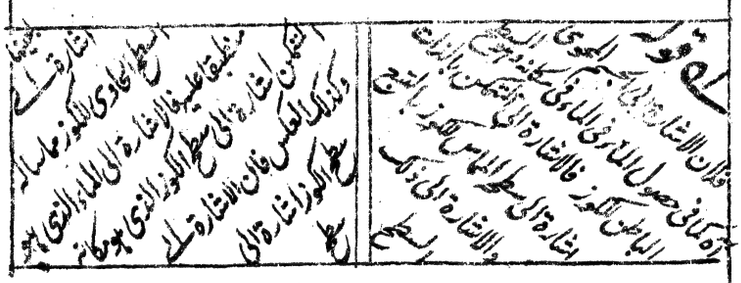

حالة فى محالها وليست سارية فيها اذ لا يمكن ان يقال

ابو وابن ١٢

فى كل جزء من الاب جزء من الابوة وقد يقال الحلول

هو لاختصاص الناعت اى التعلق الخاص الذى يصير

بين الشيئين ١٢ تفسير اختصاص ناعت ١٢

به احد المتعلقين نعتا للاخر والاخر منعوتا به والاول

اعنى النعت حالا والثانى اعنى المنعوت محلا كالتعليق

بان الشئ من البياض شئ ويحل على الجسم ١٢ موصوف ١٢

بين البياض والجسم المقتضى لكون البياض نعتا وكون

صفت ١٢

الجسم منعوتا به بان يقال جسم ابيض ويرجع الى هذا

ما قيل من ان الحلول اختصاص احد الشيئين بالاخر

بحيث يكون الاول نعتا والثانى منعوتا وان لم يكن ماهية

منصله ١٢

ذلك الاختصاص معلومة لنا كاختصاص البياض

بالجسم لا الجسم بالمكان واقول ههنا بحث لان بين

اى ليس بين الجسم والمكان تعلقا خاصا صحيحا بان يكون الاول نعتا والثانى منعوتا ١٢

الفلك وكوكبه والجسم ومكانه تعلقا خاصا صحيحا

فلك ١٢

لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان بين
البياض والجسم تعلقا خاصا مصححا لان يقال جسم
ابيض مع ان الكوكب غير حال فى الفلك والمكان
فى الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا حمل الاختصاص على
ما بيناه لا يرد عليه ذلك لكنهم يكتفون لاثبات حلول شئ
فى اخر بمجرد التعلق الناعت كما سنحققه ويسمى المحل الهيولى
الاولى والمادة وانما قيدنا الهيولى بالاولى لانها قد
تطلق على الجسم الذى تركب منه جسم اخر كقطع
الخشب التى تركب منها السرير ويسمى هيولى ثانية
والحال الصورة الجسمية فان قلت انهم عدوا فى مباحث
الهيولى والصورة من الالهى فلم ذكرها المصنف ههنا
قلت لانه سلك فى التعليم مسلك المعلم الاول وقدم

الطبيعي عند الالهي لما مر ولما كان موضوع الطبيعي الجسم

من شدة احتياج الآتي اليه ١٢ علي رح

الطبيعي المتالف من الهيولى والصورة فاورد تلك المباحث

اي مباحث الهيولى والصورة ١٢

ههنا لتحقيق ماهية الموضوع وتوضيحها واما قدم ابطال

اي في القسم الثاني الذي في الطبيعي ١٢

الجزء الذي لا يتجزى عليها لتوقفها عليه وذكر صاحب

اي مباحث الهيولى والصورة ١٢

المحاكمات لتوجيه ان تلك المباحث من الالهي

قطب الدين رازي ١٢ اي مباحث الهيولى والصورة ١٢

ان الاحوال المذكورة فيها لا تحتاج الى المادة في التعقل

والوجود فان البحث هناك اما عن وجود المادة

والصورة او عن تلازمهما وتشخصهما وكل ذلك

اي احوال ١٢

غني عن المادة اقول هذا الكلام مبني على الالهي

لان الوجود والتلازم والتشخص توجد في المجردات ١٢

علوم باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاحوال في الوجودين

كالتلازم بين الواجب ومعلوله الاول ١٢

الى المادة والظاهر من عبارات اكثرهم انه علوم

حكماء ١٢

باحوال اشياء لا تفتقر تلك الاشياء في الوجود الخارجي

والتعقل الى المادة فتوجيهه حينئذ ان يقال لا شبهة

فى ان الهيولى لا تفتقر فيهما اليها ولا فى ان الصورة لا

تفتقر اليها فى التعقل واما ان الصورة لا تفتقر اليها

فى الوجود الخارجى فلما بينوا من ان الهيولى مفتقرة الى

الصورة فى الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى

فى التشكل دون الوجود لئلا يلزم الدور وبرهانه

ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء

المراد من القبول الطريان لا الاتصاف ١٢

م حاصلا ثابتا بها فى البسائط فانه لما ثبت الهيولى فى البسائط ثبتت فى المركبات اذ ليس لها هيولى سوى هيولى بسائطها

والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو

عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤه اجساما لزم الجزء

الذي لا يتجزى او الخط الجوهري وهو الجوهر الذي

لا يقبل القسمة الا في جهة واحدة او السطح الجوهري

وهو الذي لا يقبل القسمة الا في جهتين واستحال

وجودهما بمثل ما مر في نفي الجزء وسيورده المصنف

وان كانت اجزاؤه اجساما فينقل الكلام اليها ولا بد

ان ينتهي الجسم لا محالة الى جزء لا ينقسم فيه بالفعل والا لزم ترك

من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو محال لانه يستلزم

ان يكون الجسم المركب منها غير متناهي المقدار ولا يتوهم

ان هذا القول مناف لما صرح به من ان الجسم قابل

للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن

ان يخرج تلك الانقسامات الغير المتناهية من القوة

الى الفعل بل المراد انه لا ينتهي في الانقسام الى حد

يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على قياس

ما قال المتكلمون من ان مقدورات الله تعالى غير متناهية

مع ان وجود ما لا يتناهى في الخارج محال مطلقا عندهم

فليس معناه الا ان تاثير القدرة لا يصل الى حد لا يمكن

ان يتجاوزه بل كل مرتبة يصل اليها تاثير القدرة يمكن

وصوله الى مرتبة اخرى فوقها كما في الاعداد

فانها لا يصل الى حد لا يمكن الزيادة عليه وههنا بحث

٣٥

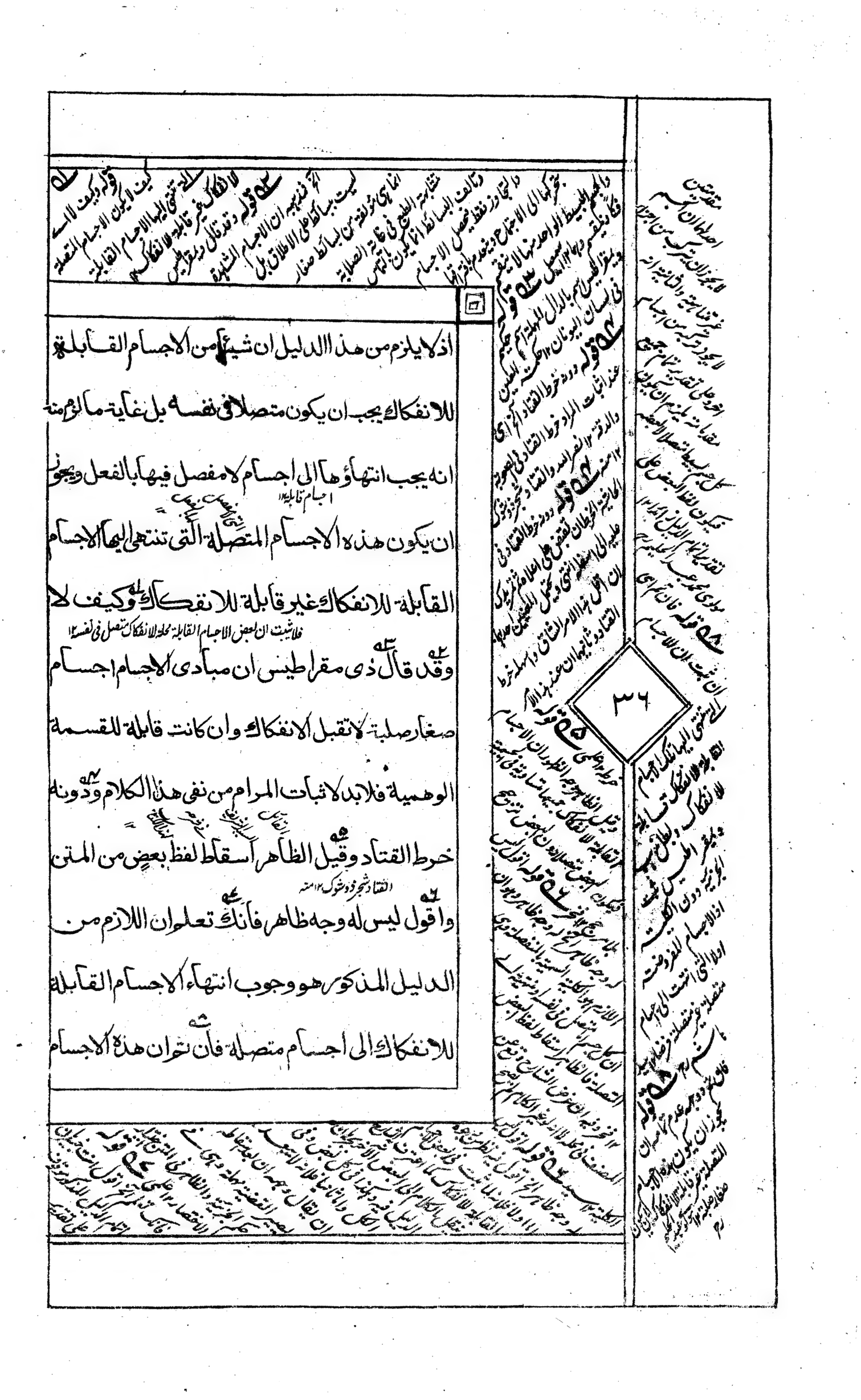

اذ لا يلزم من هذا الدليل ان شيئا من الاجسام القابلة
للانفكاك يجب ان يكون متصلا في نفسه بل غاية ما لزم منه
انه يجب انتهاؤها الى اجسام لا مفصل فيها بالفعل ويجوز
ان يكون هذه الاجسام المتصلة التي تنتهي اليها الاجسام
القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا
وقد قال ذي مقراطيس ان مبادي الاجسام اجسام
صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة
الوهمية فلا بد لاثبات المرام من نفي هذا الكلام ودونه
خرط القتاد وقيل الظاهر اسقاط لفظ بعض من المتن
واقول ليس له وجه ظاهر فانك تعلم ان اللازم من
الدليل المذكور هو وجوب انتهاء الاجسام القابلة
للانفكاك الى اجسام متصلة فان ثم ان هذه الاجسام

المتصلة قابلة للانفكاك فاثبت ان بعض الاجسام القابلة

للانفكاك لاكلها متصل واحد ويلزم من هذا اثبات

الهيولى في الاجسام كلها لان ذلك المتصل المناسب

للاقصار على قوله فذلك الجسم المتصل قابل للانفكاك

اى يطرء عليه الانفصال فالقابل للانفصال في الحقيقة

اما ان يكون المقدار اى الجسم التعليمي او الصورة

المستلزمة للمقدار او معنى آخر لا سبيل الى الاول

والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة

واحدة وانه محال لان الاتصال لازم للمقدار والصورة

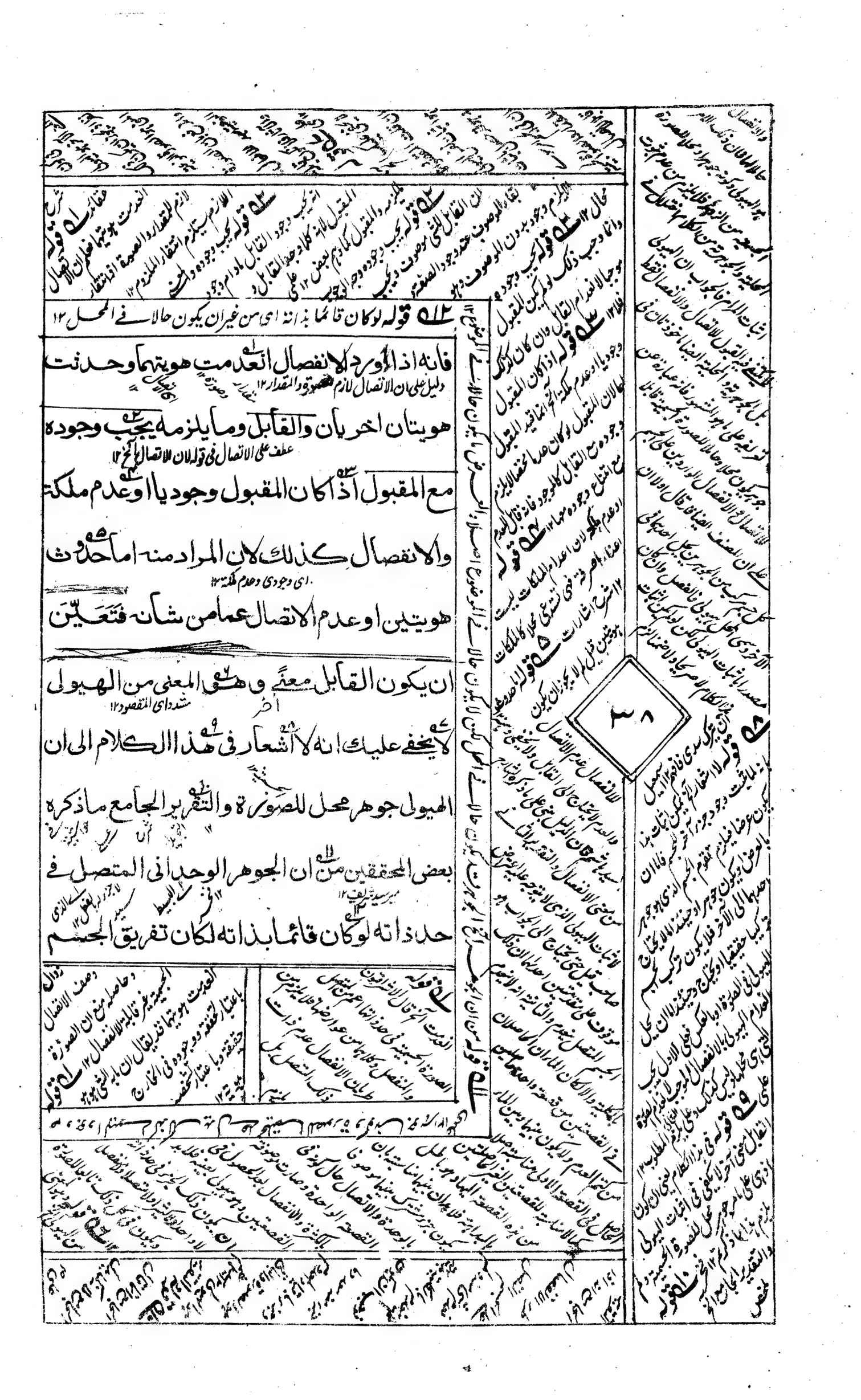

قوله لو كان قائما بذاته اى من غير ان يكون حالا فى المحل ١٢

فانه اذا ورد الانفصال انعدمت هويتهما وحدثت

دليل على ان الاتصال لازم للصورة والمقدار ١٢

هويتان اخريان والقابل وما يلزمه يجب وجوده

عطف على الاتصال فى قوله لان الاتصال الخ ١٢

مع المقبول اذا كان المقبول وجوديا او عدم ملكة

والانفصال كذلك لان المراد منه اما حدوث

اى وجودى وعدم ملكة ١٢

هويتين او عدم الاتصال عما من شانه فتعين

ان يكون القابل معنى وهو المعنى من الهيولى

مشدد اى المقصود ١٢

لا يخفى عليك انه لا اشعار فى هذا الكلام الى ان

الهيولى جوهر محل للصورة والتقرير الجامع ما ذكره

بعض المحققين من ان الجوهر الوحدانى المتصل فى

حد ذاته لو كان قائما بذاته لكان تفريق الجسم

الى جسمين اعداما للجسم بالكلية وايجاد الجسمين

اخرين من كتم العدم وذلك لان الجسم المتصل

فى حد ذاته اذا كان ذراعين مثلا فاذا طرء عليه

الانفصال وحصل هناك جسمان كل واحد منهما

ذراع فحينئذ لا يكون ذلك المتصل الوحدانى

اى حين الانفصال ١٢

الذى كان ذراعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة

ولم يكن هذان القسمان موجودين فيه والا لكان

ذا مفصل بالفعل لا متصلا فى حد ذاته فقد عدم

ذلك المتصل بالكلية ووجد متصلان اخران

من كتم العدم فلا بد ههنا من شئ اخر مشترك

پرده ١٢ — سوى الصورة الجسمية ١٢

بين المتصل الاول وهذين المتصلين ولا بد ان يكون ذلك

الحاصلين بعد الانفصال ١٢

الشئ باقيا بعينه فى الحالتين لئلا يكون التفريق اعداما

بذاته ١٢ — اى فى حالة الانفصال وحالة قبله ١٢

بالكلية ايضا فيكون ذلك الباقي بعينه موجبا لارتباط
القسمين بذلك الجسم المقسوم ويكون هو مع
الحاصلين بعد الانفصال ١٢
المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين
منفصلا متعددا وكل من ذلك المتعدد متصل
فيكون موضوعا للاتصال والانفصال جميعا ١٢
واحد فلا يكون ذلك الشئ في نفسه واحدا ولا متعددا
اى ذاته ١٢ الآخر ١٢
ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذلك تابع لذلك
اى الانفصال وغيره ١٢ لـ ذلك الشئ ١٢
الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحدا بوحدته
صورة جسمية ١٢ ذلك الشئ ١٢ اى ١٢ البالغ في
ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا واحدا
ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض
عطف تفسير على التعدد ١٢
واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد متصلا
واحدا ومع المتعدد متصلا متعددا كان المتصل
لـ مع المتصل المتعدد ١٢ صورة جسمية ١٢
الواحد والمتعدد مختصا به نا عتباله فيكون محلا
لـ موجبا لاتصاف الصورة ١٢

هذا اشارة الى ابطال ما ذهب اليه المتكلمون في وجود الجسم حيث قالوا بجواز ان يكون الاتصال والانفصال عرضين متعاقبين على شئ هو موضوع لهما وهو يجسم ووجه الابطال ان ذلك الشئ يجب ان يكون باقيا بعينه في حالتي الاتصال والانفصال فيجب ان يكون في ذاته غير متصل حتى يمكن ان يكون موضوعا لهما فهو اما ان يكون من حيث ذاته يحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون جسما بل هو المادة او لا يكون كذلك فلا يكون متصلا بذاته البتة

شئ متصل بذاته البتة فذلك الشئ هو الجسم جسما فذلك الشئ في نفسه متصل والمجموع هو الجسم المنفصل قابل للانفصال

الاجزاء الحكمية لا يتصور ان يكون في نفسه ولا متعددا

قوله ولا متعددا مع ان المتعدد هو المنفصلين وان بذلك لو كان متعددا لكان منفصلا بل يلزم ان يكون متصلا ايضا لان كل متعدد فهو كذلك قال والاظهر منهما واحدا والاكثرة ١٢

في نفسه لا واحدا ولا كثيرة اى

على كل واحد من ذلك الاتصال والانفصال او التعدد والوحدة ١٢

قوله في حد ذاته اى

قوله بعضه عن بعض

قوله نا عتباله

الجسمية والاتصال والانفصال

للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين حال الانفصال

منصوب على الظرفية ١٢

فيكون[٥٤] جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذى هو محل للجوهر

المتصل فى حد ذاته هو المسمى بالهيولى الاولى وذلك

الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية و[٥٥] الجسم المطلوب

اى فى البيان ١٢ اى الجسم ١٢

مركب[٥٦] منهما اقول فيه[٥٧] بحث اذ[٥٨] لا بد لبيان حلول الصورة

اى من البيان بحلول الصورة الجسمية ١٢

الجسمية فى الهيولى من اثبات ان[٥٩] الصورة نفسها نعت

للهيولى كما ان البياض نعت للجسم و[٦٠] لا يجدى[٦١] ما ذكره

اى كون الصورة ١٢ حال فى الهيولى ١٢

من ان الصورة واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة

بيان ١٢ لانه ان كانت الصورة واحدة فهو احد آ ٥ ١٢

والاتصال والانفصال والا[٦٢] لزم ان يكون الجسم حالا فى العرض

اى ان لم تقع ١٢

القائم به لان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز

ويتحيز ويتحيزان ويتحيزن يتحيزن

بالعرض ويمكن[٦٣] ان يجاب عنه بان حلول العرض فى شئ

اى بالشئ

يقتضى ان يكون الاول نفسه نعتا للثانى و[٦٤] حلول الجوهر

اى يحال ١٢

---

٥٤ قوله فيكون جوهرا الخ اى اذا ثبت ان الصورة الجسمية جوهر فيكون جوهرا لان الجوهر المحل غير الجوهر الحال فى العرض

٥٥ قوله والجسم المطلوب مركب منهما اقول فيه بحث الخ اقول وفيه بحث ايضا لان الجسم المطلوب اثبات انه مركب من الهيولى والصورة الجسمية هو الجسم التعليمى الذى هو المتصل الواحد حال الاتصال والمتصلين حال الانفصال فانه مركب من الهيولى والصورة الجسمية كما صرح به فى شرح المقاصد فى بحث الجسم التعليمى وهو ظاهر لمن تتبع كلامه فى ذلك المبحث

٥٦ قوله مركب منهما اقول فيه بحث اذ لا بد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى الخ اقول لا يخفى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى ليس بمعنى ان الصورة نفسها نعت للهيولى بل بمعنى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى يستلزم كون الهيولى موصوفة بالاتصال والانفصال حتى يصح ان يقال ان الصورة نفسها نعت للهيولى باعتبار ما يستلزمه حلولها فيها من كونها موصوفة بالاتصال والانفصال فافهم

٥٧ قوله اذ لا بد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى الخ اقول لا يخفى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى ليس بمعنى ان الصورة نفسها نعت للهيولى بل بمعنى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى يستلزم كون الهيولى موصوفة بالاتصال والانفصال حتى يصح ان يقال ان الصورة نفسها نعت للهيولى باعتبار ما يستلزمه حلولها فيها من كونها موصوفة بالاتصال والانفصال فافهم

٥٨ قوله اذ لا بد لبيان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى من اثبات ان الصورة نفسها نعت للهيولى الخ اقول لا يخفى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى ليس بمعنى ان الصورة نفسها نعت للهيولى بل بمعنى ان حلول الصورة الجسمية فى الهيولى يستلزم كون الهيولى موصوفة بالاتصال والانفصال حتى يصح ان يقال ان الصورة نفسها نعت للهيولى باعتبار ما يستلزمه حلولها فيها من كونها موصوفة بالاتصال والانفصال فافهم

٥٩ قوله ان الصورة نفسها نعت الخ اقول لا يخفى ان الصورة نفسها نعت للهيولى اذا الهيولى اتصلت او انفصلت عبارة عن الصورة ١٢ كما ذكره اى صاحب الحاشية

٦٠ قوله لا يجدى ما ذكره الخ اقول لا يخفى ان كون الجسم حالا فى الهيولى لا يستلزم كون الاتصاف المذكور واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة كما يشعر به قوله لان الجسم واسطة لاتصاف الخ والمقصود من اقامة البرهان على كون الجسم حالا فى الهيولى هو اثبات كون الاتصال الواحد والانفصال المتعدد مختصا به اى دون اختصاص الصورة ١٢ كما سيجئ

٦١ قوله لا يجدى ما ذكره الخ اقول لا يخفى ان كون الجسم حالا فى الهيولى لا يستلزم كون الاتصاف المذكور واسطة لاتصاف الهيولى بالوحدة والكثرة كما يشعر به قوله لان الجسم واسطة لاتصاف الخ والمقصود من اقامة البرهان على كون الجسم حالا فى الهيولى هو اثبات كون الاتصال الواحد والانفصال المتعدد مختصا به اى دون اختصاص الصورة ١٢ كما سيجئ

٦٢ قوله والا لزم ان يكون الجسم حالا فى العرض القائم به الخ اقول لا يخفى ان الجسم حال فى العرض القائم به ايضا لان العرض حال فى الجسم فيكون الجسم حالا فى حال العرض فيكون حالا فى العرض القائم به ايضا فلا يتم ما ذكره من ان الجسم واسطة لاتصاف ذلك العرض بالتحيز

٦٣ قوله ويمكن ان يجاب عنه بان حلول العرض فى شئ يقتضى ان يكون الاول نفسه نعتا للثانى و حلول الجوهر الخ اقول لا يخفى ان ما كان واسطة للاتصاف فى ذلك الشئ يجب كون الحال فيه حالا فى ذلك الشئ ١٢

٦٤ قوله و حلول الجوهر الخ اقول لا يخفى ان حلول الجوهر فى شئ يقتضى ان يكون الجوهر حالا فى ذلك الشئ ١٢

سيد هاشم

في شيء يقتضي ان يكون جميع النعوت الثابتة للاول بالذات
نعوتا للثاني بالعرض والجسم ليس واسطة لاتصاف العرض
بجميع نعوته وقولهم الاختصاص الناعت يشمل القسمين
واعلم ان ما ذكرنا هو مذهب المشائين كما بسطوا والشيخين
ابي نصر وابي علي واما الاشراقيون كافلاطون والشيخ
المقتول فذهبوا الى ان الجوهر الوجداني المتصل في حد ذاته
قائم بذاته غير حال في شيء آخر لكونه متحيزا بذاته
وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب
فيه بحسب الخارج اصلا وقابل لطريان الاتصال
والانفصال مع بقائه في حالتين في حد ذاته وهو
من حيث جوهريته وذاته يسمى جسما ومن حيث قبوله

الصورة النوعية التي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا ثبت

وهي عند بعض عرض ١٢

ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب

اي الجسم الذي هو متصل واحد قابل للانفصال ١٢

ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة

فلكية كانت او عنصرية قابلة للانفكاك اولا ١٢

وذلك لان الطبيعة المقدارية اي الصورة الجسمية اما

تطلق عليها الطبيعة الجسمية والامتداد الجسماني ١٢

ان تكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن الاول محالا

اي يمكن ان توجد بدونه

والا لاستحال حلولها في المحل المستلزم لافتقارها اليه

لان الحلول هو الاختصاص الناعت والاختصاص لا يوجد بدون الاحتياج ١٢

لان الغنى بذاته عن الشئ استحال حلوله فيه فتعين افتقارها

بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه لا يلزم على تقدير عدم

فلا توجد بدونه

الغنى الذاتي الافتقار الذاتي لاحتمال ان لا يكون الشئ

غنيا لذاته عن المحل ولا محتاجا لذاته اليه بل يعرض

كل منهما له عن علة خارجية قال شارح المواقف رحمه الله

هو السيد الشريف ١٢

لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين فان الشئ اما ان يكون

اي لا شئ متوسطة بين الحاجة آه ١٢

عـه قوله فتعين افتقارها بذاتها واذا كانت مفتقرة بذاتها الى المحل كانت مقارنة

لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه

لذاته كان مستغنيا عنه فى حد ذاته اذ لا معنى للغنى

سوى عدم الحاجة اقول فيه بحث لانه

ان اراد من المستغنى عن المحل فى حد ذاته ما يكون

ذاته علة لعدم احتياجه الى المحل فالشرطية

ممنوعة لجواز ان لا يكون الشئ ذاته علة للاحتياج

ولا لعدمه وان اراد منه ما لا يكون ذاته علة لاحتياجه

الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه اليه اولا

فلا نسلم استحالة حلول الصورة فى المحل على تقدير

الغناء الذاتى لاحتمال ان يكون غير الصورة علة

للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة و

هذا الحكم موقوف على اثبات ان الصورة الجسمية

شارح المواقف ١٢

٤٤

ماهية نوعية اذ يحتمل ان تكون جنسا او عرضا عاما

وحينئذ يجوز اختلاف مقتضاها في افرادها واستدل

الشيخ في الشفاء على ذلك بان الجسمية اذا اختلفت جسمية

اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او

هذه لها طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير

ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من خارج فان الجسمية

امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا موجود اخر

وقد انضافت هذه الطبيعة في الخارج الى الطبيعة

الجسمية المستازة عنها في الوجود بخلاف المقدار

مثلا فانه امر مبهم لا يوجد في الخارج ما لم يتنوع

بفصول ذاتية بان يكون خطا او سطحا مثلا وكل ما كان

اختلافه بالخارجيات دون الفصول كان طبيعة نوعية

قوله وكل ما كان الخ اشارة الى الفرق بين الطبيعة الجنسية والنوعية بان الاختلاف

وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية الفلك المنضمة في
الخارج الى الطبيعة الفلكية مخالفة في الحقيقة لجسمية
العناصر المنضمة في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون
مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة جنسية مشتركة
بين الجسميات المتخالفة الحقائق وانحصار ما به
التخالف بين الجسميات في تلك الامور الخارجة عنها
المضافة اليها بحسب الخارج ممنوع لا بد له من دليل
وقد يقال هب ان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا نسلم
وجوب تساوي افرادها في الحاجة الى المادة وانما يكون
كذلك لو كانت محتاجة الى المادة بذاتها وهو ممنوع
لجواز ان يكون الاحتياج اليها لتشخصها فان الطبيعة
النوعية مختلفة بالتشخصات كما ان الطبيعة الجنسية

مختلفة بالفصول فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة

كالناطق وغير الناطق ١٢ — كالنطق والنهق ١٢

الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف

مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخصات

بان يكون الصورة الجسمية محتاجة الى المادة في شخص ولم يكن محتاجة في شخص آخر ١٢

ويجاب عنه بانا نعلم بالضرورة ان الحاجة الى المادة

اي عن قوله قد يقال ١٢ — لا يخفى ان دعوى الضرورة لا يسلمها الخصم ١٢

ليست من جهة هذه الجسمية وتلك الجسمية وهذه

الجسمية انما هي الطبيعة الجسمية وهذيتها فلما

اي مركب من الجسمية الطبيعية والهذية ١٢

لم يكن للهذية دخل في الحاجة الى المادة كان

الحاجة الى المادة امرا لا يعرضها الا لذاتها فتامل

فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

ولا يخفى عليك ان هذا المقصد ومقصد الفصل

السابق متحدان في المآل لانها لو وجدت بذاتها

بدون حلولها في الهيولى فاما ان تكون متناهية

قوله في المآل لانه لما سبق ان كل جسم مركب من الهيولى والصورة

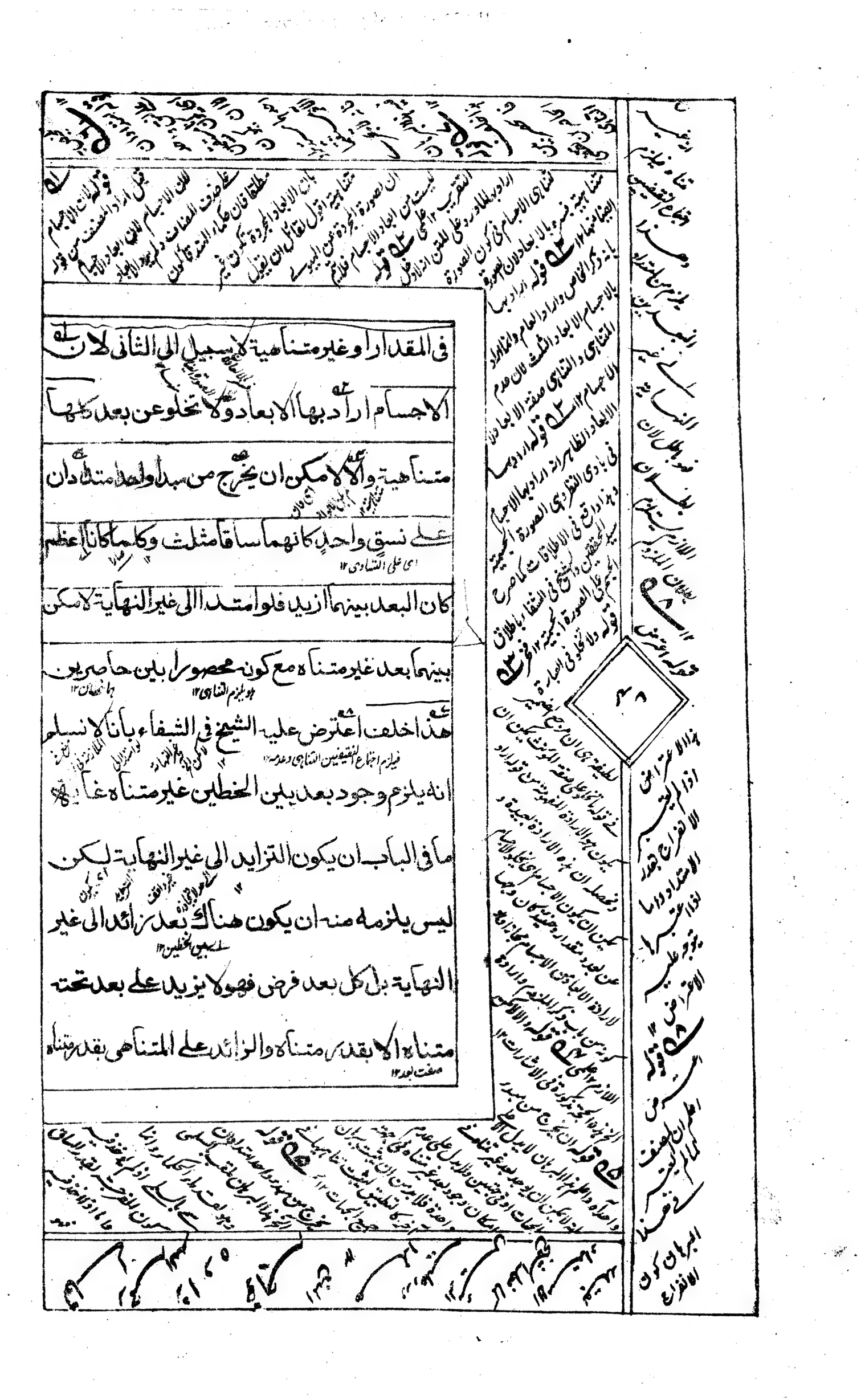

في المقدار او غير متناهية لا سبيل الى الثاني لان

الاجسام اراد بها الابعاد ولا تخلو عن بعد كلها

متناهية والا لامكن ان يخرج من مبدا واحد امتدادان

على نسق واحد كانهما ساقا مثلث وكلما كانا اعظم

كان البعد بينهما ازيد فلو امتدا الى غير النهاية لامكن

بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين

هذا خلف اعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا لا نسلم

انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية

ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن

ليس يلزمه منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير

النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على بعد تحته

متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه

لابد ان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة الى

اى مثل الزائد والبعد الزائد كالعدد الخ ١٢

غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه فى النظام

وهذا بمعنى قولهم لا تقف عند حد ١٢ — موصوف ١٢

الغير المتناهى عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى تحتها

صفت ١٢ — خبران ١٢ — صفت عدد ١٢

الا بواحد وقيل ان شئت فرضت الانفراج بقدر الامتداد

فى الجواب ١٢ — بين الخطين ١٢ — بالفعل ١٢ — بين الخطين

فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين لزوما لا سترة فيه

پرده ١٢

وانه محال وفيه نظر اذ المحال انما نشأ من فرض امرين

هذا الكلام مذكور فى الشرح التجديد للقوشجى ١٢

متناقضين كفرض وجود زيد وعدمه فان وجود خط

هو كون الشئ الواحد متناهيا وغير متناه ١٢ — وجه استحالة ١٢

واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما فان الخط

الواصل بينهما انما يصل بين النقطتين منهما فهما ينتهيان

بتينك النقطتين كيف لا ويكون كل منهما محصورا بين

فلا يكونان غير متناهيين ١٢ — حالية ١٢

الاخر وذلك الخط الواصل بينهما وقيل لا يتضح هذه

ضلع آخر ١٢ — مولانا زاده ١٢

المقدمة حق الاتضاح بحيث يندفع عنها المنع المذكور

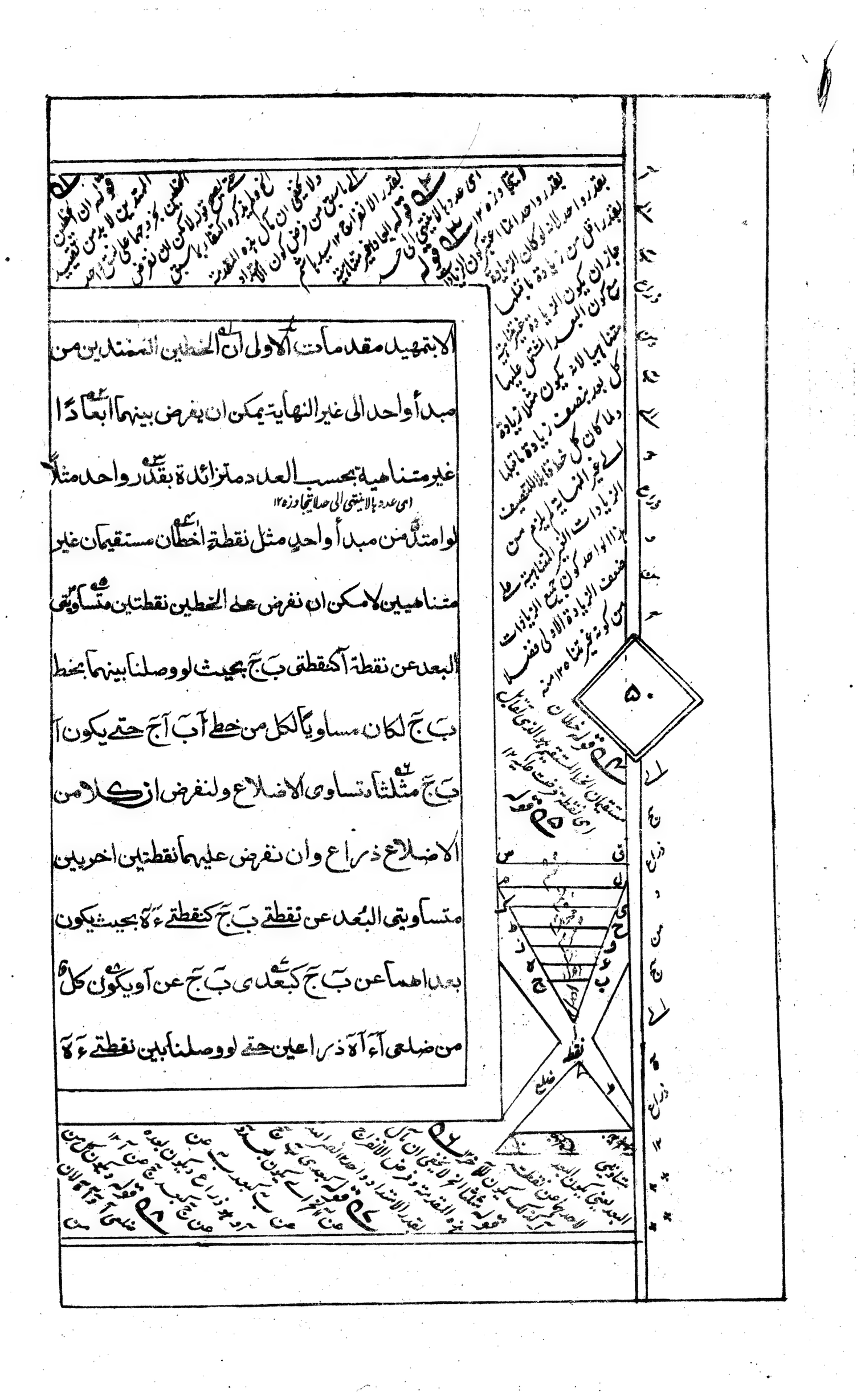

الا بتمهيد مقدمات الاولى ان الخطين الممتدين من
مبدأ واحد الى غير النهاية يمكن ان يفرض بينهما ابعادا
غير متناهية بحسب العدد متزائدة بقدر واحد مثلا
اى عددها لا ينتهى الى حد لا يتجاوزه ١٢
لو امتد من مبدأ واحد مثل نقطة ا خطان مستقيمان غير
متناهيين لامكن ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتى
البعد عن نقطة ا كنقطتى ب ج بحيث لو وصلنا بينهما بخط
ب ج لكان مساويا لكل من خطى ا ب ا ج حتى يكون ا
ب ج مثلثا متساوى الاضلاع ولنفرض ان كلا من
الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
متساويتى البعد عن نقطتى ب ج كنقطتى ء ه بحيث يكون
بعداهما عن ب ج كبعدى ب ج عن ا ويكون كل
من ضلعى ا ء ا ه ذراعين حتى لو وصلنا بين نقطتى ء ه

بخط ءه لكان كل ضلع من مثلث آءه ذراعين وان نفرض
عليهما نقطتين اخريين على الوجه المذكور كنقطتي و ز
ونصل بينهما بخط و ز حتى يكون كل ضلع من اضلاع
مثلث آو ز ثلثة اذرع ثم نفرض عليهما ح ط ثم ى ك
ثل م ثن ن س ونصل بينهما بخطوط ح ظ ى ك ل م ن س
على الوجه المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط
ب ج البعد الاصل والذى بعده اعنى ءه البعد الاول
لاشتماله على اول الزيادات ١٢ على
و ز البعد الثانى و ح ظ البعد الثالث وعلى هذا
الترتيب الثانية ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على
اى المقدمة الثانية ١٢ لايخفى ان البعد الاصل خارج من هذه الكلية ١٢
البعد الذى قبله وعلى زيادة مثلا البعد الاول
اعنى ءه مشتمل على البعد الاصل اعنى ب ج وزيادة
ذراع والبعد الثانى اعنى و ز مشتمل على ءه وزيادة

قوله الشكل الذى كل ضلع من اضلاعه ذراع الى قوله ثم نفرض عليهما ح ط ثم ى ك من آلة ذراع ومن ح الى ط ذراع ومن ى الى ك ذراع ومن ح الى ى ذراع ومن ط الى ك ذراع ١٢

قوله البعد الاول انما صيرنا البعد الثانى البعد الاول لان البعد الاصل يدخل فى البعد الاول والمقصود هو البعد الثانى ١٢

قوله ونصل بينهما بخطوط ح ظ ى ك ل م ن س اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله على الوجه المذكور اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الثانى اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الثالث اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الاول اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الاصل اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الاول اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد الثانى اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله البعد المشتمل اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله على الزيادة اى يكون كل واحد من ح ظ ى ك ل م ن س ذراعا ١٢

قوله اولا هو البعد الثانى ١٢

ذراع وهكذا الى غير النهاية فكل بعد من الابعاد المفروضة

فوق البعد الاصل مشتمل عليه وعلى زيادة فهناك زيادات

غير متناهية بعدد الابعاد الغير المتناهية التي فوق البعد الاصل

الثالثة ان كل جملة من تلك الزيادات الغير المتناهية

فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتملة على تلك

الجملة والا لم يوجد فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان توجد

في تلك الابعاد بعد هو اخر الابعاد ويلزم من هذا تناهي

الخطين على تقدير عدم تناهيهما وانه محال مثلا الزيادتان

الموجودتان في البعد الاول والثاني موجودتان في البعد

الثالث لان البعد الثالث مشتمل على البعد الثاني المشتمل

على الاول فيشتمل عليهما وعلى زيادتهما بالضرورة

وكذا الزيادات الثلث المشتمل عليها الابعاد الثلثة

موجودة فى البعد الرابع وهكذا الى ما لا نهاية له فاذا تمهدت

المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان من مبدأ

واحدٍ الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما ابعاد غير متناهية

متزائدة بقدر واحد وهذا بحكم المقدمة الاولى فيوجد

بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم

المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية فى

بعد واحد والبعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية

غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصورا

بين حاصرتين فقد ثبت ما ادعيناه من الملازمة واندفع المنع

المذكور وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يلزم من المقدمة

الثالثة وجود بعد واحدٍ مشتمل على تلك الزيادات

الغير المتناهية لانا لا نسلم انه اذا كان كل جملة من الزيادات

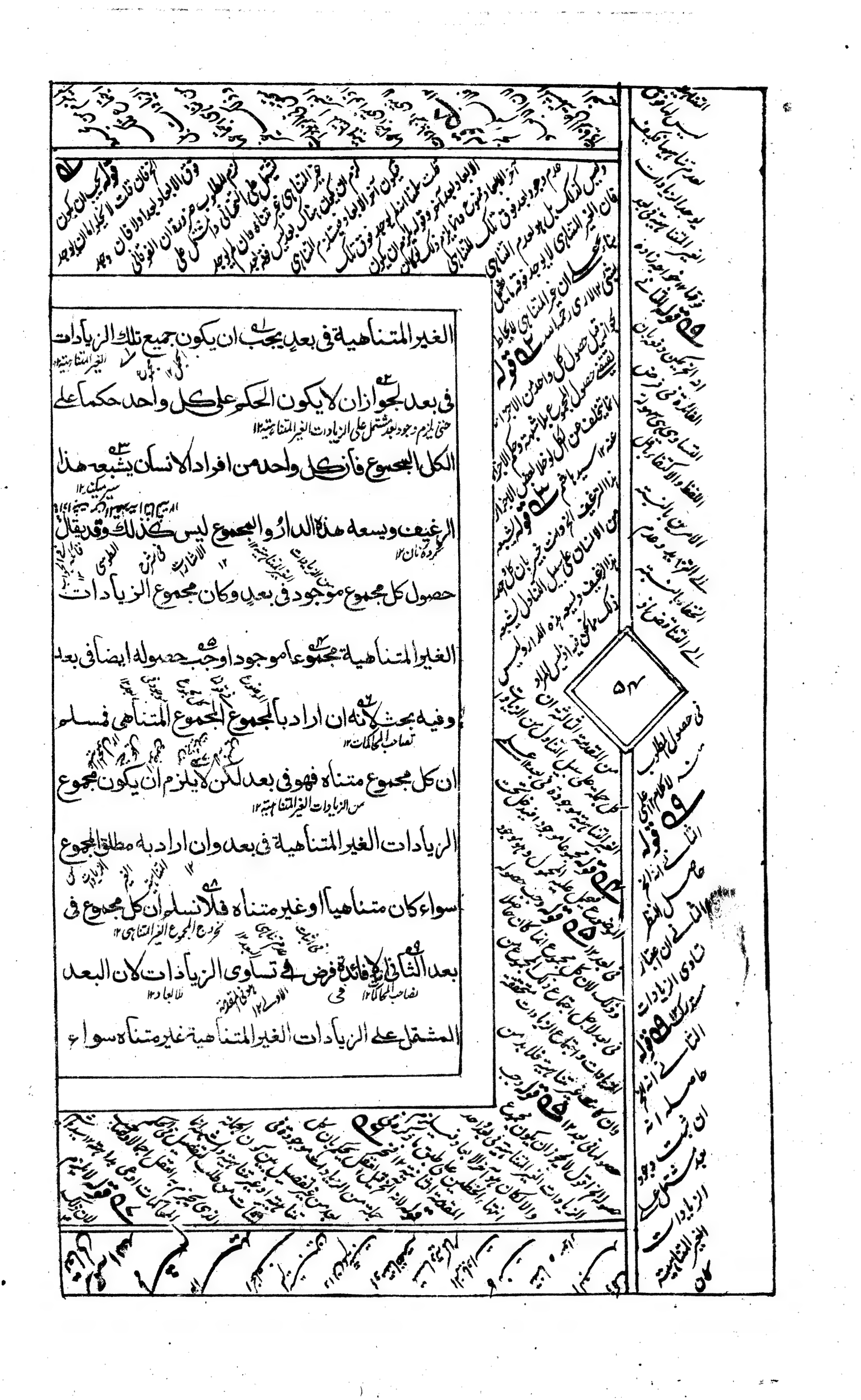

الغير المتناهية في بعد يجب ان يكون جميع تلك الزيادات

في بعد لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد حكما على

الكل المجموع فان كل واحد من افراد الانسان يشبعه هذا

الرغيف ويسعه هذه الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال

حصول كل مجموع موجود في بعد وكان مجموع الزيادات

الغير المتناهية مجموعا موجودا وجب حصوله ايضا في بعد

وفيه بحث لانه ان اراد بالمجموع المجموع المتناهي فمسلم

ان كل مجموع متناه فهو في بعد لكن لا يلزم ان يكون مجموع

الزيادات الغير المتناهية في بعد وان اراد به مطلق المجموع

سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع في

بعد الثاني انه لا فائدة فرض في تساوي الزيادات لان البعد

المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء

كان تلك الزيادات متساوية او متناقصة او متزايدة

لانها زيادات مقدارية وكلما تزداد يزيد المقدار

فلما ازدادت الى غير النهاية يكون البعد المشتمل

عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال التزايد على

سبيل التناقص لا يفيد اذ لا يجب ان يكون البعد

المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية

غير متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر ونجعل البعد

الاصل نصفه ثم نصف النصف الباقي ونزيد على البعد

الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم نصف نصف النصف

ونزيد على البعد الاول ويصير بعدا ثانيا فهكذا

يمكن تنصيف الباقي الى غير النهاية لان الخط قابل

للقسمة الى ما لا يتناهى ومع ذلك لا يكون البعد المشتمل

على جميع تلك الزيادات شبرًا واحدًا بل انقص منه

المفروضة في النصف الباقي ١٢ — الغير المتناهية ١٢

واما اذا كان التزايد على سبيل التساوي او التزايد فهو

يفيد المطلوب وانما اقتصر على الاول لان المثل موجود في

دفع دخل مقدر ١٢ — يعني التساوي ١٢

التزايد فاذا علم حصول المطلوب من اعتبار المثل علم

لان الزائد يكون بعد التساوي ١٢ — هو كون البعد الغير المتناهي محصورا بين حاصرين ١٢

حصوله من الزائد بطريق الاولى بدون العكس وفيه

بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية

لكن خروج جميع تلك الاقسام الى الفعل محال ولو فرض

خروج جميع تلك الاقسام الى الفعل كان البعد المشتمل

على تلك الزيادات الغير المتناهية غير متناه ضرورة

ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الاجزاء فاذا كانت

الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فيكون

الآخر ١٢

ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين واما بيان انه

اي البعد ١٢

لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت متناهية لاحاطتها

حدا واحدا او حدود فيكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة

الحاصلة من احاطة الحد او الحدود اى الحدين

او اكثر بالمقدار اى الجسم التعليمى او السطح فان اطراف الخطوط

اعنى النقطة لا يتصور احاطتها بها اصلا والمراد بالاحاطة

ههنا هو الاحاطة التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح

هيأة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه محاط بحد او حدود

او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا

مستويا محاطا بخطوط ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا

بخطوط ثلثة كانت الهيأة العارضة له بهذا الاعتبار هى

الشكل واذا اعتبر منها خطان متلاقيان على نقطة منه

كانت الهيأة العارضة له بهذا الاعتبار هى الزاوية هذا

شكل

٥٧

ما اشتهر بينهم ويلزم منه ان لا يكون لمحيط الكرة

وامثاله شكل والانسب ان يقال الشكل هو الهيأة

الحاصلة للمقدار من جهة الاحاطة سواء كان احاطة

المقدار به او احاطته بالمقدار ليشمل ذلك بل بمحيط

الدائرة وامثاله ايضا وقد يقال انما يلزم تشكل الصورة اذا

كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت ذلك بما ذكره

من الدليل لانه لو فرض اللاتناهي من جهة الطول فقط لم يمكن وجود

خطين يخرجان من نقطة واحدة وينفرجان متزائدين

الى غير النهاية ضرورة توقف انفراجهما كذلك على

اللاتناهي في العرض اقول لا حاجة لنا الى اثبات تشكلها

فانها اذا كانت متناهية ولو في جهة واحدة لكانت

لها هيأة مخصوصة من جهة ذلك التناهي فتشكل الكلام

الى تلك الهيأة فذلك الشكل او الهيأة اما ان يكون

للجسمية اى للصورة الجسمية لذاتها من حيث

هى وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة

اى وان لم يكن كون الشكل بسبب الصورة الجسمية محالا ١٢ علمى

بشكل واحد او بسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال

والا لزم تخلف المعلول عن العلة التامة ١٢

لما مر او بسبب عارض لها وهو ايضا محال والا لامكن

زواله اى العارض او الشكل فامكن ان تتشكل الصورة

بشكل اخر فتكون قابلة للانفصال قد يقال لا نسلم ان

لان حصول الشكل لا يكون الا بالانفصال ١٢

تبدل الشكل انما يكون بالانفصال فان الامر المتصل المدور

اذ الكعب يتغير شكله من غير فضل واجيب بانه

ان لم يكن هناك انفصال فلا بد من انفعال وهو من

لواحق المادة وتوضيحه على ما قرروه ان في الجسم

فعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امر واحد فاعلا ومنفعلا

ففي الجسم امران يفعل باحدهما وينفعل بالآخر

فالاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية للصورة

وهذا منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما

تحتها من الابدان وتنفعل عما فوقها من المبادي

العالية مع انها غير مادية واما تفصيلا فلجواز

ان يكون الفاعل والمنفعل واحدا من جهتين وكل

ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة

المناسب ان يقال فهو مقارن للهيولى فيكون الصورة

العارية عن الهيولى مقارنة لها هذا خلف لعلك

تقول ان الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك الشكل

للجسمية مع لازمها او مع عارضها او لازمها مع عارضها او لمجموع الثلثة

او للمبائن وحده او مع غيره فاقول لو كان للاول لكانت

الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ولو كان لاحد من

الثلثة التالية لامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر

واما المبائن فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة

لشكل معين للصورة الا الرابطة خاصة هناك

فاما ان يكون مع الرابطة كافيا في تحقق ذلك الشكل

او لا على الاول ان كان ممتنع الزوال فينقل التردد

بين الامور المذكورة الى الرابطة والا فيلزم المحذور

الثاني قطعا وعلى الثاني ان كان كل من المباين والمعاون

ممتنع الزوال ردت الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم
المحذور الثاني ولما كان نفي هذه الاحتمالات ظاهرا امما
ذكره المصنف بادنى تامل لم يتعرض له فان قلت يجوز
ان يكون السباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة
معا فبزواله يزول الصورة ايضا ولا تبقى متشكلة بشكل
اخر قلت السباين ان كان مجردا فابدي والا فلاستحال
ان يكون علة للصورة على ما قرروه في بحث اثبات
العقل نعم يمكن المناقشة ههنا باحتمال ان يكون الشكل
للتشخص الصورة اللهم الا ان يقال الشكل علة
التشخص كما ذهب اليه بعضهم وسياتي الكلام فيه
وقد يقال لتوجيه هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل
للصورة لا بد له من مخصص فيها اذ نسبة الفاعل الى

قوله ردت الرابطة بين تلك الامور والا فيلزم المحذور الثاني
قال ان يكون الرابطة تشكل بشكل
واحد والا لزم ما فر منه المستدل
فيمكن الزوال فيلزم التسلسل
وثبت المطلوب ١٢
ظاهر اذ لو كان الامر كذلك
بالتفصيل المذكور ١٢
على ما هو غير ظاهر خصوصا في المباين
قوله فان قلت هل الزوال
قوله ان كان المباين الذي
يمكن زواله سواء كان مع المعاون
لا يلزم المحذور الثاني وهو امكان
تشكل الصورة بشكل آخر حينئذ
يمكن ان يكون المباين الممكن
الزوال سواء كان مع المعاون اولا
علة الشكل والصورة معا اه ١٢ منه
قوله فان قلت اي لجواز ان
المباين ممكن الزوال ومع هذا لا يلزم
المحذور الثاني اي تبدل الاشكال
قوله قلت الخ توضيح ان
المباين ان كان مجردا فابدي
قوله ان كان مجردا فابدي
فلا يكون ممكن الزوال
فلا يكون علة للشكل والصورة
قوله والا فلاستحال
فلا يكون علة للشكل
قوله ان يكون علة للصورة
قوله على ما قرروه في بحث اثبات العقل
قوله ان كان مجردا كان قديما لان كل
ما هو ليس بقديم فهو حادث فيحتاج الى
قوله ان الشكل علة التشخص
فيكون التشخص علة للشكل
قوله وسياتي الكلام فيه
في المداية التي في بيان
قوله وقد يقال لتوجيه
الشكل ان كان مجردا كان قديما
قوله ان الشكل علة التشخص
فيكون التشخص علة للشكل
قوله ان يكون الرابطة تشكل بشكل
قوله ان يكون الرابطة تشكل
قوله ان يكون الرابطة تشكل
قوله ان يكون الرابطة تشكل

جميع الاشكال على السوية فذلك المخصص اما هو
الجسمية اولازمها او عارضها وكانه مبني على ما
ذهبوا اليه من ان الهيولى العنصرية والصورة
والاعراض والنفوس فائضة عن العقل الفعال
وانما عدلنا عنه لانهم ما اقاموا دليلا على القاعدة
المذكورة على انهم متنازلون في تلك القاعدة فيستندون
الافعال الى غير العقل الفعال ايضا كما يظهر بالرجوع
الى مباحث الصورة النوعية والمزاج والميل

فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة لانها لو تجردت
عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اى قابلة للاشارة
الحسية او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى

٦٣

الاول فلانها حينئذ اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثانى

لان كل ماله وضع فهو منقسم اى قابل للانقسام

والا لكان جزء لا يتجزى ١٢

على ما مر فى نفى الجزء الذى لا يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد

اشارة الى الاعتراض المصنف ١٢

المتبادر من عبارته وهو ان كل شئ له وضع فهو قابل

للانقسام سواء كان جوهرا او عرضا لانهم قائلون بوجود

النقطة وما مر فى نفى الجزء يدل على ان كل جوهر ذى وضع

فهو قابل للانقسام ولا دلالة له ان كل عرض ذى وضع

ايضا كذلك اذ لا امتناع فى تداخل النقاط قطعا

اى قابل للانقسام ١٢

فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام وحينئذ

المصنف ١٢

لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الهيولى جوهر وقد يستدل

حتى يلزم الانقسام ١٢

عليه تارة بانها محل للصورة الجسمية وقد اشرنا اليه

مع ما عليه وتارة بانها جزء للجسم الذى هو جوهر

وهذا مردود لان الهيأة المخصوصة جزء السرير مع انها عرض

اى الدليل الثانى المصدر بقوله وتارة بانها جزء آخر ١٢

ولا سبيل الى الاول لانها حينئذ اما ان تنقسم فى جهة

وهو كون الهيولى ذات وضع منقسمة ١٢

واحدة فقط فتكون خطا جوهريا او فى جهتين فقط فتكون

اى الطول لا العرض والعمق ١٢ لا المنقسم فى جهة خط ١٢ لان الهيولى اى الطول والعرض ١٢

سطحا جوهريا او فى ثلث جهات فتكون جسما اقول لا يخلو

اى الطول والعرض والعمق ١٢

الكلام فى هذا المقام عن اضطراب اذ لا شبهة فى ان الشق

الثانى من الترديد الاول هو انه عديم الوضع مطلقا فان اراد

بالشق الاول ذات الوضع فى الجملة فلا نسلم ان كل ما له

هو ان تكون ذات وضع ١٢ سواء كان بالذات او بالعرض ١٢

وضع فى الجملة ومنقسم فى الجهات الثلث منحصر فى الجسم

وان اراد ذات الوضع بالذات فمع عدم مساعدة اللفظ

لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجب ايضا حمل الجسم ههنا على

كان هو الظاهر بل لما بعده من قوله كما حمله آه والتعليق بما بعد بعيد جدا ثم ذلك الاضطراب اعتراض آخر

٦٥

الصورة الجسمية بناء على انها الجسم في بادي النظر كما
حمله شارح المواقف في هذا المقام عليها وهو غير ملائم
لما سيجيء من انها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى
والصورة وكل واحد منهما باطل اما انه لا يجوز ان تكون
خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال اى الجوهري
محال لانه اذا انتهى اليه طرف السطحين قيدهما بعضهم
بالمستقيم لاصلاح اقول هذا التقييد مضر لنا لانه لا يتم
المطلوب الا بابطال الخط الجوهري مطلقا سواء كان مستقيما
او غيره وهذا مخصوص بابطال المستقيم منع على انه يكفي
حينئذ في ذلك استقامة ضلع من كل منهما ولا حاجة الى استقامة
جميع اضلاعهما فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب
لا جائز ان لا يجب والا يلزم تداخل الخطوط وهو محال

لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب

خلاف ذلك هف قيل ان اراد ان كل خطين فهما اعظم من

احدهما في جهة الطول فسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما

في الطول بل في العرض وان اراد في جهة العرض فممنوع

اذ لا عظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل

انما هو في المقادير من حيث هي مقادير فما لا مقدار

له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من الوجوه

ومالا مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل

فيه من تلك الجهة فقط ومالا مقدار في جهتين فقط

امتنع التداخل فيه من تينك الجهتين فقط دون

الجهة الثالثة ومالا مقدار في الجهات الثلث امتنع

التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت

لا يمتنع التداخل في الاجزاء التي لا تتجزى اذ لا مقدار لها

اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على تقدير

تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت تحيصل

من انضمام بعضها الى بعض ماله مقدار في جهة مطلقا

فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه وانت تقول

اذا فرض الخط الجوهري بين خطين جوهريين بل بين

جسمين فالتداخل هناك محال قطعا كما صرح به شارح

المواقف حيث قال لبيان استحالة التداخل بين

الاجزاء التي لا تتجزى ان بداهة العقل شاهدة بان

المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل في مثله بحيث يصير حجمهما

معا كحجم احدهما وقد ظهر منه ان قوله الحكم بامتناع

التداخل فيها انما هو على تقدير تركب الجسم منها مردود

لان تداخل تلك الاجزاء محال فى نفسها سواء تركب

اى التى لا تتجزى ١٢

الجسم منها اولا والتفصيل ان يقال ان البداهة تحكم

اى تفصيل امتناع التداخل وجوازه ١٢

بان تداخل الجوهر محال مطلقا واما تداخل غيرها

فعلى ما فصله المعترض فلا يحسن قوله امتناع التداخل انما

هو فى المقادير من حيث هى مقادير نعم امتناع التداخل فى المقادير انما هو

من حيث مقادير وقد يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا

فى العراضى

الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما فى الطول

فلو تداخل الخط المستقل المتوسط بين الخطين العرضيين

الجوهرى ١٢

فى احدهما لم يكن المتداخلان معا اطول من احدهما

فلا يستقيم قوله انه اعظم فى الطول ١٢

والا لم يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا

عنهما لكن المفروض انه متوسط هذا خلف اقول فساده

ظاهر لان الناظر معترف بان كل خطين مجموعهما اعظم

صاحب القيل ١٢

من الواحد اذا كانا متلاقيين في الطول واما اذا كانا

متلاقيين في العرض فلا ولا جائز ان يجب والا لانقسم

الخط في جهتين لان ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي

الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان تكون سطحا

فلانها لو كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما

ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل واحد منهما باطل

على ما مر واما انه لا يجوز ان تكون جسما فلانها لو كانت

جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما

انه لا سبيل الى الثاني فلانها اذا كانت غير ذات وضع

فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية وصارت حينئذ

ذات وضع بالضرورة فاما ان لا تحصل في حيز اصلا

او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز

دون بعض قيل عليه يجوز ان لا يقترن بها الصورة ابدا

واجيب بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الصورة لم تكن

هيولى بل من المفارقات وان قبلتها فلحوق الصورة ممكن

لها بحسب ذاتها والممكن ما لا يلزم منه المحال لكن عروض

الصورة لها مستلزم للمحال لانا نقول الممتنع بالغير يمكن ان

يستلزم ممتنعا بالذات كما ان عدم العقل الاول يستلزم

عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما

يستلزم ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع بالغير فان استلزام

عدم العقل الاول عدم الواجب من حيث ان وجود

العقل واجب وعدمه مستلزم لوجود الواجب واما

بالنظر الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية

فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات وههنا

في بعض الاحياز دون بعض حين اقتران الصورة اياها فلا يكون الترجيح بلا مرجح ١٢ منه

ليس كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها في حد
ذاتها من غير النظر الى المانع وفرض لحوق الصورة
اياها يلزم منه محال وقد يجاب عنه ايضا بان الكلام
في هيولى الاجسام هل كانت مقترنة بالصورة في
اصل الفطرة غير منفكة عنها كما هي الان او كانت في
(اي الخلقة ١٢)
اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت بالصورة والاول
(وهذا باطل فثبت الشق الاول ١٢)
والثاني محال بالبداهة والثالث ايضا محال لان
حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان الهيولى
(الهيولى ١٢)
على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على السوية
(التجرد ١٢)
وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي
حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز
(الهيولى ١٢)
دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال

قيل يجوز ان تقتضيه الصورة النوعيه المقارنة للصورة
القائل سيركس ١٢
الجسمية على ما سيذكرها واجيب بان الصورة النوعية
في اثبات الصورة النوعية ١٢
وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه
متصلة ١٢
واحدة فلا تصلح مخصصة للهيولى بجزء معين منها ولك ان
تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من
هذا القول لصاحب المحاكمات ١٢
الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي وايضا قد
تكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في
اي لم لا يجوز ان يكون الهيولى الخ ١٢
التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب بان
متعلق بقوله قيل ١٢
الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد ان يتخصص
كل جزء من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك الحيز والصورة

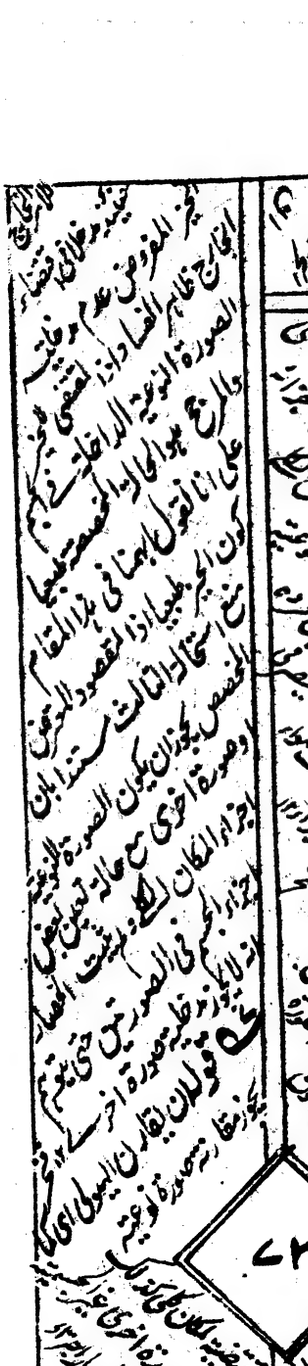

النوعية لاتقتضي ذلك لان نسبتها الى جميع الاجزاء على
السوية فتخصيص الاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها
اليها يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان
الهيولى المقارنة للصورة المتصلة متصلة فتكون اجزاؤها
مفروضة لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد جاز
ان تكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين
ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال ان الماء
اذا انقلبت هواء وعلى العكس صار المنقلب اولى بموضع
من اجزاء الحيز الطبيعي لما انقلب اليه مع تساوي نسبته
اليها فلتكن الهيولى بعد مقارنة الصورة اولى بحيز
مع تساوي نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع السابق
يقتضي الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح اي اذا

انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل الانقلاب في
الموضع الطبعي للماء انتقل الى اقرب مواضع الهواء من
ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول فيه وان كان قبل
الانقلاب في موضع الهواء قسر استقر فيه بعده طبعا
اى غير ارادى ١٢
فالحصول في ذلك الموضع مرجح ولا يتصور مثل ذلك في
قبل الانقلاب ١٢
الهيولى التي لا وضع لها اصلا **فصل** في اثبات الصورة
النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام كلها انواعا
اعلم ان لكل واحد من الاجسام الطبيعية صورة اخرى
غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاحياز اى باقتضائه السكون في المكان عند
تفسير اختصاص ١٢
حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه دون

البعض بل بسائر آثاره ليس لامر خارج عن الجسم بالضرورة

ولا للهيولى لانها قابلة فلا تكون فاعلة كما سيجئ وايضا

هيولى العناصر مشتركة لانقلاب بعضها بعضا فلا تكون

مبدأ الامور مختلفة فحينئذ اما ان يكون للجسمية العامة

وهى الصورة الجسمية المتشابهة فى جميع الاجسام او

لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت الاجسام

كلها فى ذلك فتعين الثانى وهو المطلوب لا يخفى عليك

انه لابد لاختصاص الاجسام بصورها النوعية من سبب

وقد ذهبوا الى ان الاختصاص فى الاجسام العنصرية

لان المادة العنصرية قبل حدوث كل صورة فيها كانت متصفة

صورة اخرى لاجلها استعدت لقبول الصورة اللاحقة

واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك مادة

مخالفة بالماهية لمادة الفلك الاخر وكل مادة

فلكية لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقبل لا يجوز

ان يكون الاختصاص بالآثار في العنصريات لان مادتها

قبل الاتصاف بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى

لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة وفي الفلكيات

لان مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها الحاصلة لها فالمحتاج

الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم

بداهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من

اختلافهما بامر جوهري مختص واعلم ان دليلهم لو تم

لدل على ان لآثار الاجسام مبدأ فيها واما ان ذلك

المبدأ واحد او متعدد فلا دلالة له عليه ولعلهم انما
اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى الزائد فان قيل
هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا
اى واحد بودن صورة ١٢
امتناع صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد
الجهات فى الواحد والصورة النوعية وان كانت امرا
واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات تقتضى بكل جهة
كالامكان والحدوث والعلية والمعلولية ١٢
ما يناسبها هداية يرتفع بها الاشتباه فى كيفية
هداية ١٢
التلازم المذكور للهيولى والصورة واعلم ان الهيولى ليست
علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
اى علة فاعلية لقرينة قوله والعلة الفاعلية للشئ ١٢ فخر
لما مر ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا
من امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة فى فصل ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة ١٢
فيرد عليه ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع
انفكاكها عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى

لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على

الصورة تقدما ذاتيا فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم

على الصورة تقدما زمانيا فحينئذ ان اراد بقوله والعلة

الفاعلية للشئ يجب ان تكون موجودة قبله انها يجب

تقدمها على المعلول بالذات فمسلم لكن لا يحصل

المطلوب من المقدمتين وان اراد انها يجب تقدمها

على المعلول بالزمان فممنوع فان الواجب والعقل الاول متساويان

بحسب الزمان والصورة ايضا ليست علة للهيولى لان

الصورة انما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل

قيل لانها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت

الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة قابلية

لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب وجودها الفائض

او فائضا عن غيره فان جميع الممكنات الموجودة واجبة بالغير ١٢ سيد هاشم

عن العلة المفارقة على الشكل فوجب وجودها مع

الشكل ان لم تتوقف عليه او ان توقف عليه اقول

فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان تكون الصورة علة فاعلية

او قابلية للشكل نفي العلية مطلقا لجواز ان تكون شرطا

فلا يلزم نفي تقدمها على الشكل وايضا المذكور فيما

سبق هو ان الصورة لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة

الفاعلية التامة المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا انها

لو كانت علة فاعلية له لزم ذلك بل هو خلاف الواقع

وقد يقال الشكل هو الهيأة الحاصلة بسبب احاطة

الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيأة متأخرة عن

وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود المقدار

الذي هو المحدود وهو متأخر عن الجسم المتأخر عن

الصورة لوجوب تاخر الكل عن الجزء فاذن الشكل متاخر
جسم ١٢ صورة ١٢
عن الصورة بهذه المراتب فكيف يقال انها مع الشكل
الموجودة فيه ١٢ صورة ١٢
او متاخرة عنه واجاب عنه المحقق الطوسى بان هذا
شكل ١١ فى شرح الاشارات ١٢
البيان يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن
الصورة المشخصة والذى يدعيه عدم تاخر الشكل
فى هذا المقام ١٢
عن الصورة المشخصة لاحتياجها فى تشخصها الى التناهى
والتشكل ولا يبعد ان يحتاج الشئ فى تشخصه الى ما يتاخر
عن ماهيته كالجسم فانه محتاج فى التشخص الى الاين والوضع
المتاخرين عنه فاذن التناهى والتشكل غير متاخرين
عن الصورة المشخصة من حيث هى متشخصة وان كانا
متاخرين عن ماهيتها هذا فلا نسب حينئذ ان
يقال لان الصورة متاخرة عن الشكل قطعا ولقائل

ان يقول احتياج الصورة في تشخصها اليهما غير معقول

لانه ان كان الى الجزئي منهما لزال التشخص بزواله

وليس كذلك فان الشمعة المشخصة المعينة باقية

مع تبدل افراد التناهي والتشكل عليها وان كان الى

الكلي فذلك باطل قطعا فانا نعلم بالضرورة ان انضمام

الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا يفيد تشخصها والشكل

لا يوجد قبل الهيولى فهي اما متقدمة عليه او معه

فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة

على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة على الشكل

بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت الصورة

متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم

على الشئ والمتقدم على ما هو مع الشئ متقدم عليه هذا

خلف بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم

بان المتقدم على ما مع الشئ متقدم على ذلك الشئ لا يظهر

صحته فى التقدم والمعية الذاتيتين وقد يقال الهيولى

متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان لحوق الشكل

انما هو بمشاركة الهيولى وحينئذ لا يحتاج الى المقدمة

الممنوعة فاذن وجود كل منهما عن سبب منفصل هذا

مبنى على ما زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما

علة موجبة للاخر او يكونا معلولى علة واحدة موجبة لهما ليتحقق

التلازم اذ العلة الموجبة ما يمتنع تخلف المعلول عنه

سواء كانت علة تامة او جزءا اخيرا منها فهى مستلزمة

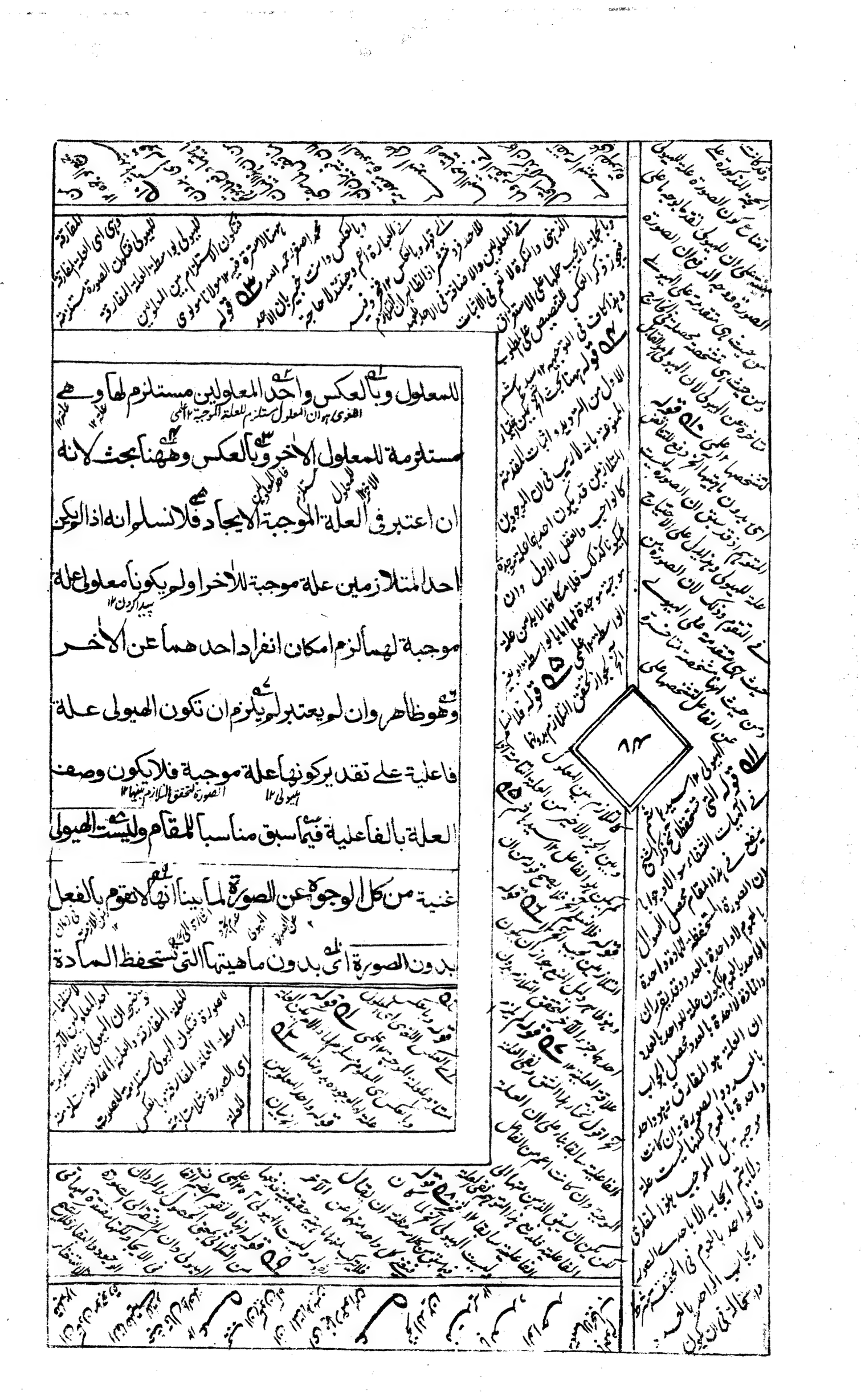

للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي
مستلزمة للمعلول الآخر وبالعكس وههنا بحث لانه
ان اعتبر في العلة الموجبة الايجاد فلا نسلم انه اذا لم يكن
احد المتلازمين علة موجبة للآخر او لم يكونا معلولي علة
موجبة لهما لزم امكان انفراد احدهما عن الآخر
وهو ظاهر وان لم يعتبر لم يلزم ان تكون الهيولى علة
فاعلية على تقدير كونها علة موجبة فلا يكون وصف
العلة بالفاعلية فيما سبق مناسبا للمقام وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل
بدون الصورة اي بدون ماهيتها التي تستحفظ المادة

بتوارد افرادها عليها ولو زال صورة عنها ولم يقترن

صورة اخرى بها عدمت المادة فتلك الصور المتواردة

عليها كالدعائم ينزول واحدة منها عن السقف ويقام

وهي عماد البيت جمع دعامة ١٢ علمي رح

مقامها دعامة اخرى فيكون السقف باقيا على حاله

بتعاقب تلك الدعائم وليست الصورة ايضا غنية عن

الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بدون الشكل

المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى الصورة في وجودها

هذا نفرع على قوله ليست الهيولى غنية ١٢

وبقائها اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات

ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا

الدور ١٢ فيلزم

مفتقرة الى الهيولى فيه لما تبين ايضا ان الصورة لا توجد

بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا منافٍ لما سبق من

اي افتقار الهيولى في الوجود الى الصورة ١٢

ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا

ما يحتاج اليه الشئ في تحققه فلو افتقرت الهيولى الى
الصورة في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب
ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة
لا الى الصورة المتشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى
والمذكور سابقا هو ان الصورة المتشخصة ليست علة
للهيولى فلا منافاة فيه والصورة تفتقر الى الهيولى
في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف فيهما لو يلزم
دور واورد عليه انه لا يلزم الدور من كون الهيولى
مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس اذ يحتاج
كل منهما لا في ذاتها بل في تشكلها الى ذات الاخرى
لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدهما اذا كانت علة
لتشكل الاخرى في من حيث انها متشخصة تكون

متقدمة على تشكل الاخرى ومن مشخصاتها الشكل فيلزم

تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر لدار

والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد الهذية

بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص وتقدم

العلة يجب ان يكون بذاتها وتشخصها لا بلوازمها

ولا يتوهم ان تقدم المكروم بالذات يوجب تقدم

اللازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه

بالذات مع استحالة تقدمه على نفسه **فصل في المكان**

وهو اما الخلاء اراد به البعد المجرد عن المادة واكثر

اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل والسطح

الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم

المحوى لان الجسم بكليته في مكانه مثال له فلو يجز ان يكون

المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع

فلا يجوز ان يكون نقطة ١٢ — لان الجسم منقسم ١٢

جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما

في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم بالكلية

فلا يجوز ان يكون خطا ١٢

فهو اما منقسم في الجهتين او في الجهات كلها وعلى الاول

يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهري ولا يجوز ان

يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله بل فيما يحويه

ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع

جهاته والا لم يكن ماليا له فهو السطح الباطن من الجسم

الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا

مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان بعدا منقسم

كالمعلمين الثلث ١٢ — اي منقسما بجميع جهاته ١٢

في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث

ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد

الذی هو المکان اما ان یکون امرا موهوما یشغله الجسم و

یملأه علی سبیل التوهم وهذا مذهب المتکلمین واما

پر میکند ۱۲ ای بعد ۱۲ ای کون المکان بعدا موهوما ۱۲

ان یکون امرا موجودا ولا یجوز ان یکون بعدا مادیا قائما

فی الخارج ۱۲

بالجسم والا یلزم من حصول الجسم فیه تداخل الاجسام

الطبعی ۱۲ ای ذلک البعد المادی ۱۲

فهو بعد مجرد وهذا مذهب الاشراقیین ویسمونه بعدا

مکان ۱۲ ای کون المکان بعدا مجردا عن المادة ۱۲ ای البعد المجرد ۱۲

مفطور الزعمهم انه فطر علیه البداهة وصحفه بعضهم بالمقطور

بالفاء ۱۲

بالقاف ای بعد له الاقطار ویجب ان یکون جوهر القیامه

اطراف ۱۲ بعد

بذاته وتوارد المتمکنات علیه مع بقائه بشخصه فکانه

بعد ۱۲ بعد ۱۲ بعد مجرد ۱۲

جوهرا متوسط بین العالمین اعنی الجواهر المجردة التی

لا تقبل الاشارة الحسیة والاجسام التی هی جواهر مادیة

کالارض والسماء ۱۲

کثیفة وحینئذ یکون الاقسام الاولیة للجوهر ستة لا خمسة

تعلق التدبیر والتصرف فعقل وان تعلق فنفس وان کان مجردا لا بهذه الحیثیة فمکان ۱۲ منه

على ما هو المشهور والاول باطل فتعين الثاني وانما قلنا

الاول باطل لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لاشيئا محضا

او بعدا موجودا مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه

يكون خلاء اقل من خلاء فان الخلاء بين الجدارين اقل

من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان

استحال ان يكون لاشيئا محضا قبول الزيادة والنقصان

فيه انما هو على فرض وجوده فلا يلزم منه الا الوجود الفرضي

واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا

نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر

عن ذلك الفرض اقول ان اراد التردد بين اللاشيء في

الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة جارية

بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين ابطل

بهما شقي الترديد الاول بالاول والثاني بالثاني فيلزم ان

ما ذكره لا يدل على انه ليس لا شيئا في الخارج بل يدل

على انه ليس لا شيئا محضا في نفس الامر وان اراد الترديد

بين اللاشئ في نفس الامر والموجود فيها فيتسع دائرة

المناقشة في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد

البعد مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل

والا لكان لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف لتجرده فاستحال

اقترانه به اى على وجه الافتقار وهذا خلف لانه مفتقر اليه

في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل الابعاد

المادية والمجردة مع ان المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى

عدم الواسطة بين الحاجة والغنى الذاتيين وكلاهما ممنوعان

ص ذاته علة الغناء لكان ذاته علة لعدم الغناء لجواز ان لا يقتضي شيء شيئا ونقيضه ١٢ علي رحمه الله

فصل في الحيز

كل جسم سواء كان فلكيا او عنصريا فله حيز طبعي قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط فانه جسم وليس له حيز على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى اذ ليس شيء من اجزائه بحاو لشيء من اجزاء المحوى فان حاوي كل جزء غير المحوى ورائه جسم اخر نعم له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة

قال المصنف فصل في المكان وقوله فصل في الحيز اشارة الى ان الاحكام المذكورة في الفصل الاول بيان ماهية المكان والفصل الثاني لبيان احكامه

قوله في الحيز كل جسم اي في تعريف الحيز كل جسم

قوله قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط قائله ابن السيد

قوله على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى لان الحاوي ليس حيزا اذ هو حيز بذاته للمحوى

قوله له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه اي حالة نسبة بعض اجزاء الى بعض

قوله وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان الاعتراض

قوله لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة

قوله في الحيز اي في تعريف الحيز

قوله وان اريد به الواسطة في العروض اي ان اريد بكون الحيز امرا متميزا في الاشارة الحسية انه يمتاز الاجسام به حسيا بالعرض فقط ولم يوضع المحدد باطل اما قول الاشارة الحسية بمعنى المقولة او بمعنى جزء المقولة فباطل لان الحاوي ليس بحيز بذاته

قوله في الحيز كل جسم اي في تعريف الحيز كل جسم

قوله قيل هذا ينتقض بالجسم المحيط قائله ابن السيد

قوله على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى لان الحاوي ليس حيزا اذ هو حيز بذاته للمحوى

قوله له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه اي حالة نسبة بعض اجزاء الى بعض

قوله وقد يجاب عن ذلك بان الحيز عندهم ما به يتمايز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان الاعتراض

قوله لتناوله الوضع الذي يمتاز به المحدد عن غيره في الاشارة

قوله في الحيز اي في تعريف الحيز

قوله وان اريد به الواسطة في العروض اي ان اريد بكون الحيز امرا متميزا في الاشارة الحسية انه يمتاز الاجسام به حسيا بالعرض فقط ولم يوضع المحدد باطل اما قول الاشارة الحسية بمعنى المقولة او بمعنى جزء المقولة فباطل لان الحاوي ليس بحيز بذاته

الحسية فهو متحيز وليس في مكان ولا بعد في ان يكون تلك الحالة

التي تميز لنا في الاشارة الحسية عن غيره طبيعية له وان لم يكن

شئ من اوضاعه ونسبه بالقياس الى ما تحته امرا طبيعيا فان

قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات من

ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان

عندهم قريب من مفهومه اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن

كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم

المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كالداخل

الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما

واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر

من المحوى اقول المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم

من المكان حيث قال في موضع من طبعيات الشفاء

لاجسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما وضع

وترتيب وفي موضع اخر منها كل جسم فله حيز طبعي

فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا لانا لو فرضنا عدم تاثيره

القواسر اي الامور الخارجة لكان في حيز معين بالضرورة

وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر اي لامر

خارج وانما فسرنا القاسر بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان

تاثيره على خلاف مقتضى الطبع لم يكن الترديد حاصرا

لاسبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول

فاذن انما يستحقه بطبيعته اذ لا يمكن استناده الى الجسمية

المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى

الهيولى لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق

فتعين اسناده الى امر داخل فيه مختص به يعني الطبيعة

وهو المطلوب فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان
من الامور الخارجة التي يفرض خلوه عنها فلا نسلم
انه عند تخليته مع طبعه يكون موجودا فضلا عن
ان يكون حاصلا في مكان ومقتضيا له وان لم يكن
منها جاز ان يكون حصوله في مكان معين من فاعله
فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن تحقق التاثير
في وجود شئ بدون تحقق التاثير فيما هو لازم وجوده
فالفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان معين لا محالة
قلت هذا اورد على القائل بان المكان هو البعد واما

القائل بانه هو السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود

الجسم كما في الحدود او يرد عليهما ان تخلية الجسم مع طبعه

وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنها

جاز ان تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتشى

الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبعيا بحسب

نفس الامر بل على ان له مكانا طبعيا على ذلك التقدير

الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان

طبعيان لانه لو كان له حيزان طبعيان فاذا حصل في

احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب الثاني او لا فان

طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الاول الذي حصل فيه حيزا

طبعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه

طبعيا هذا خلف وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون

الحيز الثاني طبعيا لانه ليس طالبا له حين ما خلي وطبعه

وقد فرضناه طبعيا هذا خلف او رد عليه بان عدم

الطلب لمكان طبيعي بسبب انه وجد مكان طبيعيا آخر

لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا له فان طلب المكان

انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو مطلوبه وقيل

لشرح هذا الكلام لو وجد لجسم حيزان طبيعيان فاما

ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما

والكل باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فلما ذكره المصنف

واما الثالث فلانه حينئذ اما ان لا يكون على سمت

الحيزين او يكون عليه وحينئذ اما ان يتوسطهما او يقع

منهما فی جهة فعلی الاولین یلزم میله طبعا الی جهتین مختلفین

لے لایکون علی سمت میزین ویکون لکن بتوسطهما ۱۲

وهو[1] محال وعلی الثالث یمیل الی جهتهما طبعا فاذا وصل

الی اقربهما عاد[2] الی القسم الثانی وقد[3] تبین بطلانه وأقول[4]

ای الحیز الذی هو اقرب من الجسم ۱۲ بما ذکره المصنف ۱۲

لاحاجة لاتمام کلام المصنف الی هذا التطویل فانه محصله

انه لوکان لجسم واحد حیزان طبعیان لامکن[6] حصوله

ممکن شود ۱۲

فی احدهما والتالی باطل اذ[5] یلزم علی تقدیر وقوعه

ای امکان حصوله فی احدهما ۱۲ ثانی ۱۲

الخلف وکذا المقدم فصل[7] فی الشکل کل جسم فله

ای کون الحیزین للجسم ۱۲

شکل طبیعی لان[8] کل جسم متناه وکل متناه فهو متشکل

وکل متشکل فله شکل طبیعی فکل جسم فله شکل طبیعی اما[9]

ان کل جسم متناه فلما مر واما ان کل متناه فهو متشکل

من البرهان علی امتناع التناهی الابعاد ۱۲

فلانه یحیط به حد واحد او حدود فیکون متشکلا وقد[10] مر

ما فیه فتذکر[11] واما قلنا ان کل متشکل فله شکل طبیعی

لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر اى الامور الخارجة لكان على

شكل معين وذلك الشكل اما ان يكون بطبعه او لقاسر

لا سبيل الى الثانى لانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو عن

طبعه وهو المطلوب اورد عليه ان تشكل الجسم يتوقف

على تناهى ابعاده ولا شك ان طبيعة الجسم لا تقتضى

تناهى ابعاده ولا تستلزمه من حيث هى وما يعرض للشئ

بواسطة ليست مستندة الى ذاته ولا لازمة له من حيث

هو لا يكون عارضا له لذاته وهذا بعينه وارد فى المكان

بمعنى السطح فان حصول الجسم فيه موقوف على وجود

جسم حاو وهو امر غريب قطعا بخلاف المكان بمعنى

البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله

عن الشكل ١٢

شكل ١٢

اى عن طبع الشكل ١٢

المورد شارح حكمة العين ١٢

شكل ١٢

جسم ١٢

تناهى ١٢

صفت ١٢

العارض ١٢

اى هذا الايراد ١٢

اى ليس بطبعى للجسم المتمكن ١٢

وهو وان لم يستند الى ذات الجسم لكنه لازم له

من حيث هو فصل في الحركة والسكون اما الحركة

في جسم الخارج ١٢

فهي الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج قيل

بيانه ان الشيء الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع

الوجوه والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون

صفات واحوال ١٢

موجودا وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو اما بالفعل

بالفعل ١٢

من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي ليس له

ان يكون له جميع الوجوه حاصلا بالفعل ١٢

كمال متوقع كالباري عز اسمه تعالى والعقول ١ و

العشرة ١٢

بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث

وجوه ١٢

انه بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج

في بعض الصفات ١٢

اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون والفساد كانقلاب

الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت منها

الى الفعل دفعة او على التدريج فهو الحركة

اقول فيه بحث اما اولا فلانه يحصل للنفس صفات

لو تكن لها قبلها خروج عن القوة الى الفعل باعتبار تلك

الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا

ولا فسادا واما ثانيا فلان الانتقال في الجدة والفعل

والانفعال والمتى دفعي عند بعضهم مع انه لا يسمى كونا

ولا فسادا قال ارسطو الحركة قد تطلق على كون

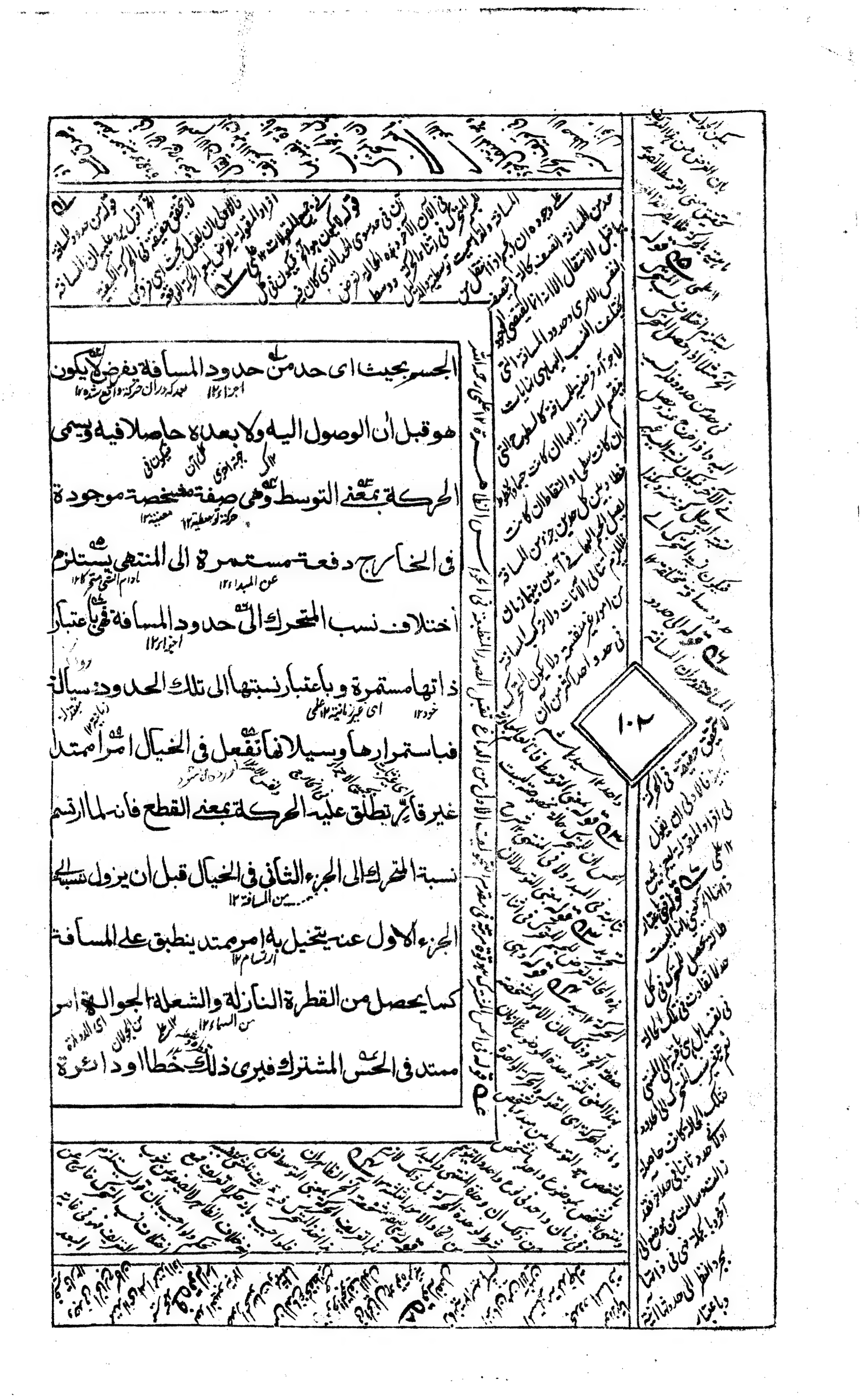

الجسم بحيث اى حد من حدود المسافة يفرض لا يكون
هو قبل ان الوصول اليه ولا بعده حاصلا فيه ويسمى
الحركة بمعنى التوسط وهى صفة مشخصة موجودة
فى الخارج دفعة مستمرة الى المنتهى يستلزم
اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة فهى باعتبار
ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها الى تلك الحدود سيالة
فباستمرارها وسيلانها تفعل فى الخيال امرا ممتدا
غير قار تطلق عليه الحركة بمعنى القطع فانه لما ارتسم
نسبة المتحرك الى الجزء الثانى فى الخيال قبل ان يزول نسبته الى
الجزء الاول عنه يتخيل به امر ممتد ينطبق على المسافة
كما يحصل من القطرة النازلة والشعلة الجوالة امر
ممتد فى الحس المشترك فيرى ذلك خطا او دائرة

والحركة بهذا المعنى لا وجود لها الا في التوهم ولان المتحرك

ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة بتمامها واذا وصل

اليه فقد انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة

عما من شانه ان يتحرك فالمجردات غير متحركة ولا ساكنة

اذ ليس من شانها الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم

والملكة وقيل السكون هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه

الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل جسم متحرك

فله محرك غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان

كل جسم متحركا على الدوام والتالي كاذب فالمقدم مثله

ثم الحركة باعتبار مقولة هي فيها على اربعة اقسام

معنى وقوع الحركة في مقولة هو ان الموضوع يتحرك

من نوع تلك المقولة الى نوع آخر منها او من صنف الى
صنف او من فرد الى فرد حركة في الكم كالنمو والذبول
از دياد حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليها
ويداخله في جميع الاقطار بنسبة طبيعية بخلاف
السمن فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء
الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة من المني
كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيه هي المتولدة
من الدم كاللحم والشحم والسمن والذبول وهو انتقاص
حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع
الاقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فانه انتقاص
عن الاجزاء الزائدة وقد عد العلامة في شرح
القانون السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة

الكمية وههنا بحث اذ الحركة في مقولة تستدعي امرا
واحدا بعينه يتوارد عليه افراد تلك المقولة فظاهر ان
افراد المقدار في النمو والذبول لا يتوارد على شئ واحد
بعينه لان المقدار الكبير في النمو لو يعرض لما كان له
المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان
له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهذا المجموع
غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا
او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول لو يعرض لما كان
له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما هو يعرض
لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير
والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليس من
الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال فينحصر

قوله وههنا بحث الخ اقول لقائل ان يقول من
الحركة هو الحكم وهذا من قبيل الحركة والكيف
قوله من امر واحد بعينه احترز به عن الحركة
قوله في مقولة احترز به عن الحركة في الاين
قوله تستدعي امرا واحدا بعينه اشارة الى ما
ذكره في شرح الاشارات
قوله فظاهر ان افراد المقدار الخ اقول
قوله لا يتوارد على شئ واحد بعينه اي على
الاصلية والزائدة معا بحيث لا يتميز احدهما عن
الآخر والا فالقول بان الزائدة تعرض للاصلية
ثم تزول عنها ليس ببعيد
قوله لان المقدار الكبير في النمو لو يعرض لما كان
له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان
له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه اي الى
المقدار الصغير وهذا المجموع غير ما كان له
المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا اي مجموعا
او لا وكذا المقدار الصغير في الذبول لو يعرض لما كان
له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما هو يعرض
لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل المقدار الكبير
والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران فليس من
الحركة الكمية وكذا الحال في السمن والهزال فينحصر
قوله لان المقدار الكبير في النمو لو يعرض لما كان
له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما يعرض لما كان
له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه اقول
لقائل ان يقول لا نسلم ان المقدار الكبير في النمو
لو يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار
الكبير انما يعرض لما كان له المقدار الصغير مع امر
آخر منضم اليه وكذا لا نسلم ان المقدار الصغير في
الذبول لو يعرض لما كان له المقدار الكبير بل
المقدار الصغير انما هو يعرض لجزء ما كان له
المقدار الكبير وما الدليل على ذلك
قوله وهذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير
سواء صار متصلا واحدا اقول لقائل ان يقول
لا نسلم ان المجموع غير ما كان له المقدار الصغير
سواء صار متصلا واحدا او لا وما الدليل على ذلك
قوله وكذا المقدار الصغير في الذبول لو يعرض لما كان
له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما هو يعرض
لجزء ما كان له المقدار الكبير اقول لقائل ان
يقول لا نسلم ان المقدار الصغير في الذبول لو يعرض
لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما
هو يعرض لجزء ما كان له المقدار الكبير وما الدليل
على ذلك
قوله فمحل المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو
والذبول متغايران فليس من الحركة الكمية اقول
لقائل ان يقول لا نسلم ان محل المقدار الكبير
والصغير في حالتي النمو والذبول متغايران وما
الدليل على ذلك
قوله وكذا الحال في السمن والهزال فينحصر
اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الحال في السمن
والهزال كذلك وما الدليل على ذلك

حينئذ في التخلخل والتكاثف واراد وا بالتخلخل ههنا

اي حين عدم كون النمو والذبول من اقسام الحركة الكمية ١٢

ان يزيد مقدار الجسم من غير ان ينضم اليه غيره وبالتكاثف

ان ينتقص مقدار الجسم من غير ان ينفصل عنه جزء

وقد يطلق التخلخل على الانتفاش وهو ان يتباعد

الاجزاء ويداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش

اي البعض عن بعض ١٢ اجزاء ١٢ پنبه ١٢

والتكاثف على الاندماج وهو ان يتقارب الاجزاء

اندماج ١٢

بحيث يخرج ما بينها من الجسم الغريب كالقطن

اجزاء ١٢

الملفوف بعد نفشه وقد يطلقان على رقة القوام

تخلخل وتكاثف ١٢ علتها التخلخل ١٢

وغلظه ومما دل على تحققهما ان القارورة الضيقة

علتها التكاثف ١٢

الراس اذا كبت على الماء فلا يدخلها الماء اصلا

فاذا مصت مصا قويا ثم كبت عليها دخلها الماء

وما ذلك لخلاء حدث فيها بالمص لامتناعه بل لان المص

عندهم ١٢

اخرج بعض الهواء واحدث في الهواء الباقي تخلخلا

فكبر حجمه بحيث يشغل مكان الخارج ايضا ثم

اوجد فيه البرد الذي في الماء تكاثفا فصغر حجمه وعاد

بطبعه الى مقداره الذي كان له قبل المص فدخل فيها

الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا قالوا واقول الظاهر

ان التكاثف هناك ليس لبرد الماء فان التجربة شاهدة

بان القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار

جدا يدخل فيها وحركة في الكيف كتسخن الماء

وتبرده مع بقاء صورته النوعية ويسمى هذه الحركة

استحالة وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى

مكان آخر بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج ويسمى

نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون للجسم حركة على الاستدارة

قوله بل من اين الى اين الخ اجواب عن الاول لان الاين ليس عين المكان حتى يكون الحركة في

فان كل واحد من اجزائه يباين اى يفارق كل واحد من

اجزاء مكانه لو كان له مكان ويلازم كله مكانه فقد

اختلف نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج

اقول ههنا بحث اذ قد علم مما سبق ان الحركة في

الوضع هي الانتقال من وضع الى اخر تدريجا ولا نسلم

ان ذلك الانتقال منحصر فيما ذكره فان القائل اذا قعد

ينتقل من وضع الى وضع اخر مع انه لا يتحرك على الاستدارة

وثبوت الحركة الاينية له لا ينافي ذلك ولا اظهر ان الحركة

واقعة في البواقي مقولات العرض ايضا اما الاضافة فلان

اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك في الكيف
حتى صار سخونته اضعف من سخونة الآخر فان هذا
الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى
نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا ليس بجيا وكذلك
اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في
مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم آخر ثم
تحرك منه في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان
على اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه
فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة الى
اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت
الى النزول او الصعود فلا شك انه يتغير هيأة احاطتها
بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال فلان

اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج تحرك

من تسخن الى تسخن اقوى منه كذلك واذا زاد الاستعداد

(اى بالتدريج ١٢)

فى قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ فى الشفاء

(اى اسرع ١٢)

يشبه ان يكون الانتقال فى متى دفعيا اذ الانتقال

(اى يقرب ١٢ الى الآنى)

من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعه

(اى فى ١٢)

وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض

والفصل المشترك بينها هو الآن فاذا فرض زمانان

يشتركان فى آن فقبل ذلك الآن يستمر الموضوع

(ذات ١٢)

متاه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر له

(مثل الظرف ١٢)

(ذات ١٢)

متاه بالقياس الى الزمان الثانى وذلك الآن نهاية

(مثل العصر ١٢)

وجود الاول وبداية حصول الثانى فلا تدريج فى

الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة

حدود غير منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء
الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما
مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الآخر
تدريجيا وكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان
بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون
تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة
اما ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة
او لا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر
يقارنه ويوصف هذا بالحركة تبعا لذلك الشيء
والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني
تسمى عرضية كحركة اعراض الجسم والحركة الذاتية اما
طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان ارادي

١١١

مبدأ الميل فلا يلايم قوله اما ان تكون مستفادة من

اذ هو الطبيعة ١٢

خارج اى امر متميز عن المتحرك فى الاشارة الحسية او

بان يكون للخارج مدخل فيها ١٢

لا تكون وان اراد بها الميل فلا يلائم قوله فان لم تكن مستفادة

من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون اذ الميل على

ما ذكره الشيخ فى رسالة الحدود كيفية بها يكون الجسم

مدافعا لما يمانعه وهى عديمة الشعور قطعا فان حملت

على الاول فالمراد تحريكها وان حملت على الثانى

فالمراد ان يكون لمبدئها شعور والحمل على الاول اولى

اذ الميل ليس بشعور ١٢

بالعبارة فان كان لها شعور قيل مجرد الشعور لا يكفى فى كون

الحركة ارادية كما فى الساقط من علو مع شعوره بسقوطه

اى السطح ١٢ مع ان هذا ليس بارادية ١٢

بل اذا كان لها شعور وارادة فهى الحركة الارادية

قوة محركة ١٢

واقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة

اى فى الساقط ١٢

ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن لها
شعور في الحركة الطبعية وان كانت مستفادة من
خارج في الحركة القسرية فيه اشارة الى ان فاعل
الحركة القسرية طبيعة المقسور لا القاسر والا لزم
من انعدامه انعدامها بل هو معد فصل في الزمان
اذا فرضنا حركة واقعة في مسافة على مقدار
معين من السرعة وابتدأت معها حركة اخرى
ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك الاولى ترك الاخذ لتكراره
وجدت الحركة البطيئة قاطعة لمسافة اقل من مسافة
السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر منها واذا كان
كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر
واحد غير المسافتين والحركتين ممتد يسع قطع مسافة

معينة بسرعة معينة وقطع مسافة اقل منها ببطوء معين

قال الامام هذا مبني على وجود حركتين تبتديان معا

وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية التي

لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا

هو مبني على وجود حركتين احدهما اسرع والاخرى

ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطوء الا بعد اثبات الزمان

فيلزم دور اخر واجاب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم

به حاصل فان الامور كلها مقدرة بالساعات و

الايام والشهور والاعوام والمقصود بيان حقيقته

المخصوصة اعني كونه كما ومقدار الحركة

ولا شك ان العلم بوجود الزمان يكفينا في

ثبوت المعية والسرعة والبطوء فلا دور

اقول ع ممكن ان يجاب ايضا بان ثبوت المعية والسرعة
هذا العذر النزول ١٢
والبطوء وان توقف على ثبوت الزمان فى نفس الامر
لكن ع لا يتوقف العلو بذلك على العلو بهذا حتة
اى بالمعية والسرعة والبطوء ١٢
يلزم الدور وهذا ع الامكان قابل للزيادة والنقصان
والقابل لها يكون كما ١٢
فان الحركتين اذا اختلفتا فى ع الاخذ والترك يتفاوت
اى خرج مخرج
امكانا هما وغير ثابت اذ لا ع يوجد اجزائه معا بالضرورة
فى ذهن يكون الامكان غير ثابت ١٢ لم يرد منه غير موجود ١٢ علمى
قيل لانه يلزم من اجتماعهما اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها

ع قوله اقول الخ جمع
ان المعية هى اجتماع الشيئين فى مكان مناط الواقعى حيث تعدده
ان الحصول فى المكانى هو الحصول فى الحيز المعتبر فى نظر الناصر
الزمان غاية ما فى الباب ان يكون الحيز المعتبر فى نظر الناصر
لوجوب تقدم الزمان او تصادقهما فى الوجود فان الزمان انما يتحقق
لوجوده تصور الزمان او تصادقهما فى الوجود بالمعنى الاخص
ان يكون المناط للزمانى انما هو تصور الزمان او تصادقهما فى الوجود
العلة مناط لوجود المعلول مع ان العلم بوجود
المعلوم لا يستلزم العلم بالعلة
ولو كان المناط العلم بالعلة
للزوم

ع قوله اقول الخ جمع
الاكبر هو بعضهن التيجوز توقف على اندراج الاصغر تحت
فلا دور فان كلية الكبرى وان كان مناط الواقعى فى اندراج الاصغر
تحت الاكبر لكن لا يستلزم العلم بالكلية علم الاندراج المذكور
على هذا فلا يرد ما قيل ان عدم توقف علم المعية على علم الزمان
ممنوع فان المعية الزمانية والآنية صيارة عن
كون الشيئين موجودين فى
زمان واحد او آن
واحد

ع قوله اقول الخ جمع
الاول فان النتيجة موقوفة فى نفس الامر
الكبرى وكليتها موقوفة فى نفس الامر
فلا دور فان كلية الكبرى وان كان مناط الواقعى فى اندراج الاصغر
تحت الاكبر لكن لا يستلزم العلم بالكلية علم الاندراج المذكور
على هذا فلا يرد ما قيل ان عدم توقف علم المعية على علم الزمان
ممنوع فان المعية الزمانية والآنية صيارة عن
كون الشيئين موجودين فى
زمان واحد او آن
واحد

اقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة

الذي هو عبارة عن الامكان ١٢

وهي كما انها واقعة في اجزاء الزمان واقعة في المسافة

الذي هو عبارة عن الامكان المذكور ١٢

ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة

فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل

لو اجتمع اجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في

الزمان لان الامكان هو الزمان ١٢

يومنا وبالعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع اجزاء

اعتراض على قيل الآخر ١٢

الشيء ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الآخر

فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى من الزمان

متعين ١٢ — اي الامكان الموصوف ١٢

وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان

تصنيف امام رازي ١٢

احدهما امر موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة

بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا والثاني امر منقسم

اي كما يسمى بالزمان ١٢

متوهم لا وجود له في الخارج فانه كما ان الحركة بمعنى التوسط

تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك ذلك الامر الذى هو مطابق

اى تحدث فى الخيال ١٢ — اى الزمان بمعنى الآن السيال ١٢

لها وغير منقسم مثلها يفعل بسيلانه امرا ممتدا وهميا مطابقا

للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه كم لقبوله الزيادة

مذهب ارسطو ١٢ — زمان ١٢

والنقصان بالذات وليس مركبا من انات متتالية لانه

هذا دليل على انه ليس كما منفصلا فثبت انه كم متصل ١٢ علمى رح

مطابق للحركة المطابقة للمسافة التى يقع عليها الحركة فلو

تركب الزمان منها لتركب المسافة من اجزاء لا تتجزى فيكون

مقدارا وقيل مقداريته يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف

قائله السيد ١٢ — زمان ١٢

على انه قابل للزيادة والنقصان بالذات وهو ممنوع ولا يخلو

اما ان يكون مقدار الهيأة قارة المناسب ان يقول لامر قار

او لهيأة غير قارة ليتم الحصر فان الامر القار وهو ما يجتمع

امر قار ١٢ — دليل المناسب ١٢

اجزاؤه فى الوجود شامل للجواهر مطلقا والاعراض

سواء كان ماديا او غيره ١٢

القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانها

لا يشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض الا باعتبار

الحصول في الهيأة والعروض في العرض لا سبيل الى

الاول لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون

اى كون الزمان مقدارا للامر القار ١٢ هكذا قال الشيخ في الشفاء ١٢

مقدارا لهيأة قارة والا لتحقق الشئ بدون مقداره هو

اى وان كان مقدارا ١٢ الهيئة القارة ١٢

مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة هي الحركة

فالزمان مقدار الحركة وهو المطلوب ويسيح زيادة

بيان له في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له

اى لكون الزمان مقدارا للحركة ١٢

ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل

وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد

مع البعدية هي زمانية قيل هذا منقوض يتقدم اجزاء

قائله ملا زاده ١٢

الزمان بعضها على بعض فانه ليس زمانيا لان مقتضى

التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان سابق

١١٨

والمتأخر في زمانٍ لاحقٍ فلو كان ذلك التقدم زمانيًا
اي تقدم بعض اجزاء الزمان على البعض ١٢
لزم ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان
متأخر عنه وينقل الكلام الى ذينك الزمانين ويلزم
ان يكون هناك ازمنة غير متناهية ينطبق بعضها
اي في الامس واليوم ١٢
على بعض وانه محال بالضرورة وحينئذٍ يجوز ان يكون
تقدم عدمه على وجوده ايضًا غير زماني وقد يجاب
زمان ١٢ اي لتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ١٢
بان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم
والمتأخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق
قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل معها البعد فان هذه
القبلية لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من
المتقدم والمتأخر زمانًا احتيج فيهما الى الزمان وان كان
احدهما زمانًا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر

قوله فلو كان ذلك التقدم زمانيًا الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التقدم الزماني يستلزم ان يكون احد الزمانين في زمان والآخر في زمان آخر بل يجوز ان يكون كل منهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما وان يكون الآن الذي هو طرف الزمان المتقدم متقدمًا على الآن الذي هو طرف الزمان المتأخر وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر كما ان الآن الذي هو طرف الزمان الماضي متقدم على الآن الذي هو طرف الزمان الحاضر وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر وان كان الزمان الماضي متصلًا بالحاضر والحاضر بالمستقبل والجواب ان الآن ليس بشيء موجود في الخارج وانما هو امر اعتباري ينتزع من حد الزمان المشترك بين الزمانين المتصلين فلا يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر وانما يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر اذا كان الآن موجودًا في الخارج وليس كذلك

قوله ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متأخر عنه بل الامس في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين الامس واليوم واليوم في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين اليوم والغد وان الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين الامس واليوم متقدم على الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين اليوم والغد وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر كما ان الآن الذي هو طرف الزمان الماضي متقدم على الآن الذي هو طرف الزمان الحاضر وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر وان كان الزمان الماضي متصلًا بالحاضر والحاضر بالمستقبل والجواب ان الآن ليس بشيء موجود في الخارج وانما هو امر اعتباري ينتزع من حد الزمان المشترك بين الزمانين المتصلين فلا يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر وانما يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر اذا كان الآن موجودًا في الخارج وليس كذلك

قوله وينقل الكلام الى ذينك الزمانين الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان الزمان الذي فيه الامس متقدم على الزمان الذي فيه اليوم بل الامس في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين الامس واليوم واليوم في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين اليوم والغد وان الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين الامس واليوم متقدم على الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بين اليوم والغد وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر كما ان الآن الذي هو طرف الزمان الماضي متقدم على الآن الذي هو طرف الزمان الحاضر وان لم يكن احدهما في زمان والآخر في زمان آخر وان كان الزمان الماضي متصلًا بالحاضر والحاضر بالمستقبل والجواب ان الآن ليس بشيء موجود في الخارج وانما هو امر اعتباري ينتزع من حد الزمان المشترك بين الزمانين المتصلين فلا يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر وانما يمكن ان يكون احدهما في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينهما والآخر في الآن الذي هو طرف الزمان المشترك بينه وبين الزمان الآخر اذا كان الآن موجودًا في الخارج وليس كذلك

قوله وحينئذٍ يجوز ان يكون تقدم عدمه على وجوده ايضًا غير زماني الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان تقدم عدم الزمان على وجوده تقدم غير زماني بل هو تقدم زماني لان تقدم عدم الزمان على وجوده ليس الا تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض وهو تقدم زماني

قوله وقد يجاب بان التقدم الزماني الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التقدم الزماني لا يقتضي ان يكون كل من المتقدم والمتأخر في زمان مغاير له بل يقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا تجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم والمتأخر زمانًا احتيج فيهما الى الزمان وان كان احدهما زمانًا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر

قوله فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان القبلية التي لا تجامع البعد لا توجد بدون الزمان بل توجد بدون الزمان كما ان الآن الذي هو طرف الزمان الماضي قبل الآن الذي هو طرف الزمان الحاضر قبلية لا تجامع البعد وهي توجد بدون الزمان

قوله فان لم يكن شيء من المتقدم والمتأخر زمانًا الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التقدم والتأخر اذا لم يكونا زمانيين احتيج فيهما الى الزمان بل يجوز ان يكون التقدم والتأخر غير زمانيين ولا يحتاج فيهما الى الزمان ولم لا يجوز ان يكون التقدم والتأخر غير زمانيين ويحتاج فيهما الى الزمان

قوله وان كان احدهما زمانًا والآخر ليس بزمان احتيج في الآخر الخ اقول لقائل ان يقول لا نسلم ان التقدم والتأخر اذا كان احدهما زمانيًا والآخر غير زماني احتيج في غير الزماني الى الزمان ولم لا يجوز ان يكون التقدم والتأخر غير الزمانيين لا يحتاج فيهما الى الزمان

الى الزمان دون الاول وان كان كل واحد منهما زمانا

لم يحتج فى شئ منهما الى زمان زائد عليه وذلك لان

اى على المتقدم والمتاخر ١٢

القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا و

اى لا توجد مع البعدية ١٢

بالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل يدل

على ذلك انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود

عمرو اتجه ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه فلو

استفهامية ١٢

اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية

ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة

كانت متقدمة على هذه اتجه ايضا ان يقال لم قلت

فيكون وجود زيد مقدما على وجود عمرو ١٢

ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك كانت

الحادثة ١٢ الحادثة ١٢ الحادثة ١٢

امس وهذه كانت اليوم وامس متقدم على اليوم

الحادثة ١٢

لم يصح ان يقال لماذا قلت انه متقدم عليه واعترض عليه

بان انقطاع السوال عند قولك امس متقدم على اليوم
انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ فى مفهوم لفظ
امس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ فى مفهوم لفظ
الغد فلو قيل لماذا قلت امس متقدم على اليوم كان
كما لو قيل لماذا قلت ان الزمان المتقدم متقدم على
الزمان المتاخر وهذا امما يعد سخيفا وكما ان انقطاع
السوال عند قولنا تلك كانت فى الزمان المتقدم
وهذه كانت فى الزمان المتاخر لا يدل على ان التقدم
عرض اولى للزمان فكذا انقطاع السوال عند ما ذكرتم
لا يدل عليه ولو سلم فانما يدل على كونه عرضا
اوليا بمعنى عدم الواسطة فى الاثبات لا فى الثبوت
وهذا هو المطلوب كما لا يخفى فيكون قبل الزمان زمان

هذا خلف وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه
بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون
زمانية فيكون بعد الزمان زمان هذا خلف
الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية فصول فصل في
اثبات كون الفلك مستديرا وبيانه ههنا جهتين لا يتبدلان

احدهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر
ما يلي راسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار راسه من تحت و
رجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان المتوجه
الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه
والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب
يتبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس واليمين
شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى الاشارة
الحسية وعلى منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر الى
الاول قيل ان جهة الفوق هي محدب الفلك الاعظم

لانه منتهى الاشارة الحسية ومقطعها وبالنظر الى الثانى
قيل هى مقعر الفلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة
والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا نفذت فى فلك القمر
كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت
متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها ستة وسبب
الشهرة امران عامى وخاصى اما العامى فهو ان الانسان
يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس
وقدم والجانب الذى هو الاقوى فى الغالب يسمى يمينا
ومقابله يسارا او ما يحاذى وجهه قداما ومقابله
خلفا وما يلى راسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما
لم يكن عندهم سوى ما ذكرت وقفت اوهامهم
على هذه الجهات الست واعتبروها فى سائر الحيوانات

لانه منتهى الاشارة الحسية ای هذا جای قطع شدن ۱۲
قيل هى مقعر الفلك القمر سطح باطن ۱۲ اول ۱۲
والاول هو الصحيح اى كون جهة الفوق هى محدب الفلك الاعظم ۱۲
كانت الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت لان الفلك فوقانى ۱۲ اى مماسة ۱۲
متوجهة الى ما يقابلها والمشهور انها ستة وسبب
الشهرة امران عامى وخاصى اما العامى فهو ان الانسان
يحيط به الجنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس
وقدم والجانب الذى هو الاقوى فى الغالب يسمى يمينا
ومقابله يسار او ما يحاذى وجهه قداما ومقابله
خلفا وما يلى راسه بالطبع فوقا ومقابله تحتا ولما
لم يكن عندهم سوى ما ذكرت وقفت اوهامهم
على هذه الجهات الست واعتبروها فى سائر الحيوانات
الانسان ۱۲ اى بان القائم لم يصر منكوسا ۱۲ فوق ۱۲ عامة ۱۲ عام ۱۲ جهات ستة ۱۲

قوله وبالنظر الى الثانى اقول يمكن ان يقال ان الفوق بالنظر الى الثانى
اى محدب الفلك الاعظم اذ المراد منتهى الحركة
والقريب منها كما قبل الآتى والوصول اليها
منتهى الحركة المستقيمة بالقوة كما قبل الآتى
ان محدب الفلك الاعظم منتهى الحركة المستقيمة بالقوة
قوله والمشهور انها ستة
على غير المشهور اكثر منها لكن يمكن ان يفرض فى جسم واحد كل
نقطة واحدة استعدادات غير متناهية ۱۲ منه
قوله لان الانسان
يحيط به الخ ان اراد من الانسان البدن
فلم احاطة بعض الاجزاء بالكل اذ
العينان والظهر والبطن والراس والقدم
بعض من البدن ويلزم ايضا احاطة
الشئ بنفسه وان اراد منه النفس
فالمحيط بماهيته الاعضاء فقط اذ النفس
مجردة والاعضاء لا تحيط بالمجردات وان اريد منه
مجموع النفس والبدن فمجموع غير الاجزاء
والاخص عن ذلك الا بارتكاب التجوز فى
احاطة ما من شانه ان يقال احاطة بعض اجزائه ببعض
قوله فى الغالب اما فى الجانب الذى هو الاقوى فى الغالب
او معنا متعلق بيسمى اما فى الغالب
لان من الناس من يكون اقوى جانبيه
قوله وما يلى راسه بالطبع فوقا
ليس ما يلى راسه الا على ان يقول وما يحاذى
قدامه فوقا اى وجهه الاول ان يقول وما يحاذى
وجهه الاول من قوله وظهر
قوله ومقابله تحتا
اى ما يلى رجليه بالطبع
قوله ولما لم يكن عندهم
اى بان القائم اذا صار منكوسا ليس
رجليه بالطبع فوقا
قوله وقفت اوهامهم
اى بانى رجليه بالطبع
قوله على هذه الجهات الست
اى بالنسبة الى رجليه بالطبع

ايضا لكنهم جعلوا الفوق مايلى ظهورها بالطبع و
كذا فى الانسان ١٢
والتحت مايقابله ثم عمموا اعتبارها فى سائر
فوق ١٢ جهات ستة ١٢
الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمائزة على الوجه
اجسام ١٢
المذكور واما الخاصى فهو ان الجسم يمكن ان
الجسم التعليمى ١٢
يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم
امتدادات ١٢ ممتدة وثابتة على زوايا قوائم ١٢
ولكل بعد منها طرفان فلكل جسم جهات ست
الا ان امتياز بعضها عن بعض يتوقف على اعتبار
الاجزاء المتميزة فى الجسم فطرفا الامتداد الطولى
احتراز عن الاستلقاء ١٢
يسميهما الانسان باعتبار طول قامته حين هو
قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضى
يسميهما الانسان باعتبار عرض قامته باليمين والشمال
وطرفا الامتداد العمقى يسميهما باعتبار ثخن قامته
الانسان ١٢

بالقدام والخلف فالاعتبار الخاصي يشمل على
الاعتبار العامي مع زيادة وهي تقاطع الابعاد على
قوائم ولا شك ان العامة غافلون عنها وان امكن
تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض
الامتدادات على بعض مما لا يجب في اعتبار
الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية
لامكان ان يفرض في جسم واحد بل بالقياس
الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل
واحدة منهما موجودة قيل فيه اشكال لانهم
قالوا جهة التحت هو المركز الذي هو نقطة موهومة
فلا تكون موجودة اقول كانهم ارادوا الموجود في
نفس الامر ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة

ومتى كان كذلك كان الفلك مستديرا وانما قلنا

ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك

لما امكنت الاشارة اليها وقد يقال انهم ذهبوا

الى ان الخطوط ليست مركبة من النقاط ولا السطوح

من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها

مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة المتوهمة

في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح

فلا يلزم كون المشار اليه بالاشارة الحسية موجودا في

الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجوده فيه او وجود

المحل الذي يتوهم المشار اليه فيه ولما امكن

اتجاه المتحرك اليها قيل بالوصول اليها او القرب

منها وانما قيد الاتجاه بهما لامكان اتجاه المتحرك

الى المعدوم الذى يقصد بالحركة تحصيله كما فى
لاحصوله ١٢
الحركة الكيفية وههنا بحث اذ يمكن ايضا اتجاه
اى فيما قيل ١٢
المتحرك الى المعدوم بالوصول اليه عند القائل بان
فلا يفيد تقييد الاتجاه بهما ١٢
المكان هو السطح وانما قلنا انها غير منقسمة فى ذلك
الامتداد لانها لو انقسمت ووصل المتحرك الى
اقرب الجزئين من الجهة وتحرك فلا تجوز حركته
اى المتحرك ١٢
فى الجهة لانها ما عنه او اليه الحركة فلو كانت
اى الجهة ١٢
الحركة فى الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة
وانه محال وحينئذ فاما ان يتحرك من المقصد
اى كون الجهة مسافة ١٢
يعنى الجهة او الى المقصد فان تحرك من المقصد
لو يكن ابعد الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة
اى البعد الجزئين من الجهة ١٢
اليه حركة الى الجهة وان تحرك الى المقصد

لم يكن اقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة

منه حركة من الجهة اقول اتمام هذا الكلام

والمفروض انها حركة الى المقصد الى الجهة ١٢ ت

موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما

اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد

بقوله فلا تجوز حركته آه ١٢

لان انقسام الجهة يستلزم لامكان الحركة فيها

واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات

والا لكانت جوهرا فكانت قابلة للانقسام في

جميع الجهات لما مر وحينئذ لابد لها من امر

في فصل عدم تجرد الهيولى عن الصورة ١٢ ع

يحدد ويعين وضعها ولا يجب ان تكون قائمة

كالعطف التفسيري للاول ١٢ ع

بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق

قيد للمنفي لا للنفي فان لبعض الشارحين ذكر انه لابد ان يقوم بجسم يتحدد ويتعين به وضعها ١٢ ع

اعني السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت

قائمة بالمحدد الا ان جهة التحت اعني المركز

ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين
اى بالحدود ١٢ منه
وضعه ايضا بالمحدد فتقول تحدد الجهات
المركز ١٢ ات
ليس في خلاء لاستحالته ولا في ملاء متشابه
والمستحيل يستحيل ان يكون محدودا ومعينا بجهة موجودة ذات وضع ١٢ منه
والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع لان
اى الفوق والتحت ١٢
الملاء المتشابه لا يوجد فيه امور متخالفة بالطبع
فلا يكون احدهما مطلوبة لبعض الاجسام و
الاخرى مطلوبة لذلك البعض هذا خلف
لان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق هكذا بان
دليل الخلف ١٢ منه
عن التحت والارض والماء بالعكس فاذن تحدد
الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه قيل لتوجيه هذا الكلام ان تحدد
الجهات ليس في داخل تخن الملاء المتشابه فاذن

١٣٠

هو في اطراف ونهايات خارجة عن الملأ المتشابه

متحصلة به وقال بعض المحققين المراد بالملأ المتشابه

هو السيد الشريف في حاشية شرح التجريد القديم ١٢

ما لا يوجد فيه امور متخالفة الحقيقة ليكون بعضها

جهة حقيقة وبعضها جهة اخرى مقابلة للاولى وهو

الجسم الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يوجد فيه

حدود مختلفة الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما

مثال للحدود المختلفة الحقيقة ١٢ ت

تعرضوا للملأ المتشابه تنبيها على ان اثبات تحدد

الجهات لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام

اي خوذ هذا ١٢ ع

على كل من التوجيهين لا يخلو عن تمحل كما يظهر بادنى

تامل ومتى كان كذلك كان تحددها بجسم كري

اي متى كان تحدد الجهات في الخارج عن الخلاء المتشابه ١٢ ع

لان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان

كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم

شرح ملازاده مع تغير وحذف لبعض العبارة

الذی لیس بکری لا یتحدد به جهة السفل لان

جهة السفل غایة البعد عن جهة الفوق بحیث

لا یمکن ان یتصور هناک ما هو ابعد والا لتبدلت

جهة السفل بالنسبة الی ما هو ابعد منه فصارت

فوقا بالقیاس الی ذلک الابعد ولا یتحدد به ای بغیر

الکری غایة البعد سواء کان البعد داخلا او خارجا

بل البعد الخارج لا یتحدد غایته اصلا سواء کان الجسم

کریا او لا فان کل ما یفرض انه ابعد الابعاد لم یکن ابعد

دلیل لعدم تحدد البعد الخارج بالجسم مطلقا ١٢

اذ یمکن ان یفرض ما هو ابعد من ذلک الابعد فلا یتحدد

به جهة السفل بخلاف الکری اذ یتحدد بمرکزه

فما فرضناه محدد الجهتین لا یکون محددا لها هف ١٢ ص

غایة البعد الداخل فان قلت لا یمکن تحدد الجهتین

فیتحدد بمرکزه التحت وبمحیطه الفوق ١٢ ع

بالجسم الکری ایضا لانهما جهتان متقابلتان مقابلة

ای کما لا یمکن تحددهما بالجسم الغیر الکری ١٢

في غاية البعد بحيث يستحيل ان يتوهم ما هو ابلغ منه
اي يكون الفوق ابعد الاشياء البعيدة من التحت والتحت ابعد الاشياء البعيدة من الفوق ١٢ اي ابعد ١٢
والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة عن المحيط
الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز
هو ما يحيط بالشي فان كان المحاط به سطحا يسمى دائرة وخطا وان كان جسما يسمى سطحا مستديرا ١٢
لجواز ان يفرض قطر المحيط اعظم مما هو عليه فلو كان
مثلا كان القطر سابقا خمسة اذرع والآن صار ستة اذرع ١٢
تحدد الجهتين بالجسم الكري لما وقعتا على ابلغ
وجوه المقابلة قلت هما واقعتان على ابلغ الوجوه
لكون جهة الفوق غير متعينة البعد ١٢ الفوق والتحت ١٢
الممكنة وهو كون احدهما ابعد الابعاد المفروضة
عن الاخرى واما كون كل واحد منهما ابعد
الابعاد المفروضة فلا يمكن قطعا وان كان
باجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض
والا لم يتعين بها غاية البعد لان ما هو ابعد عن
اي الجهتين بهما ١٢
بعضها في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من

[illegible]

الآخر وكل ما يفرض غاية البعد عن بعضها لو يكن غاية
البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض
بل يكون غاية القرب من البعض الآخر في الامتداد او الاصل بينهما ١٢ ض
الآخر والمناسب ان يقال لان البعد عن الجسم اذا
وجه المناسبة الاختصار ١٢ علي رح
كان خارجا عنه فقد البعد عنه الى اين فيجب ان يكون
يعني ان البعد الاعظمي الى حد ١٢ نصر الله رح
بعضها محيطا بالآخر والمحيط من تلك الاجسام يجب
اجسام ١٢ التي بها تحدد الجهات ١٢
ان يكون كرة والا لم يتحدد به جهة السفل فوكان
بان يكون مركزه جهة التحت ومحيط بجهة الفوق ١٢ علي رح
في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيط ويقع المحاط
فوق وتحت ١٢ بقدر اجسام ١٢
حشو الا دخل له في التحديد ولا بد ان يكون المحدد
محيطا بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهة
في نفس الامر ١٢
الفوق القائمة به منتهى الاشارة فحصل
المطلوب وانت تعلم ان ما ذكر لا لو تم
هو كون الفلك مستديرا ١٢ مصنف عن الكائنات ١٢
لدل على كروية جسم محدد للفوق والتحت محيط

ولم يكن ما بها التحدد غاية القرب
كل البعض الآخر لان ما به التحدد يكون غاية البعد
من بعض ما يلزم ان يكون القريب من البعض
الآخر ولا يلزم ان يكون القريب من البعض بعيدا من الكل ١٢
بل قد لان ما به التحدد غاية البعد عن بعضها
الامتداد او الواصل ١٢ مولوي عبد الحكيم ١٢
المصنف النفي الايجاب فتخلف الحكم
وهو ان يكون المحدد بحيث ان يتحدد كل منهما
البعضي الامتداد او الواصل بينهما او الاشتراك
الباقيان وهما ان يكون التحدد كل منهما
يكون كذلك فوق بالحكم او تحت بالآخر
فلا يلزم من نفيها بل من احدهما
الشارح فانه كان نافيا للاحتمالات الثلثة
سوا اختير البعد بالامتداد او الواصل بينهما او
غاير جانبهما او عن احدهما او حاصل ان البعد
وان كان غايرا عن الجسم بان لا يكون داخلا
في وجوده فالبعد عنه انما يتحدد باعتبار حصول
حد آخر في مكان فلا يتحدد غاية البعد الا ان كل
حد فرض حصول حد آخر فيه يكون ان يحصل
يعني ان المناسب ان يورد بدل
الدليل انكر وسنده الدليل الاعم
على ان البعد الامتداد او الخارج عن قولهم والا
طائفة الا تعين ١٢ الا كما يوجد في الاكثر من قولهم والا
التعيين بغاية البعد بل على ان غاية البعد عن
فانه للدليل على ان غاية البعد عن
الامتداد او على ان غاية القرب عن الآخر فلا يكون غاية
البعد من الجسم الا كمل واحد الفرضيات
على ان كان البعد الامتداد او الواصل
البعضي الامتداد او الواصل بينهما او
الباقيان وهما ان يكون التحدد كل منهما
يكون كذلك فوق بالحكم او تحت بالآخر
فلا يلزم من نفيها بل من احدهما
الشارح فانه كان نافيا للاحتمالات الثلثة
سوا اختير البعد بالامتداد او الواصل بينهما او
غاير جانبهما او عن احدهما او حاصل ان البعد
وان كان غايرا عن الجسم بان لا يكون داخلا
في وجوده فالبعد عنه انما يتحدد باعتبار حصول
حد آخر في مكان فلا يتحدد غاية البعد الا ان كل
حد فرض حصول حد آخر فيه يكون ان يحصل
يعني ان المناسب ان يورد بدل

بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية

جميع الافلاك وكذا الاحوال المثبتة في الفصول الاتية

فلا تغفل فصل في ان الفلك بسيط اي لو يتركب

من اجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة وطلق

الرسم شامل للعناصر ايضا وقد يطلق البسيط على ثلثة

معان آخر الاول ما لا يتركب من اجسام مختلفة

الطبائع بحسب الحس فيشمل العناصر والافلاك و

الاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم مثلا الثاني

ما يكون كل جزء مقداري منه بحسب الحقيقة

مساويا بالكلية في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر

دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء

مقدارية هي العناصر ولا يشاركها في اسمائها

وحدودها الثالث ما يكون كل جزء مقداري منه
بحسب الحس لكله في الاسم والحد فيندرج
فيه العناصر والاعضاء المتشابهة دون الافلاك
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا
والمستديرة هي الوضعية واما حركة الجوالة ونظائرها
فانها تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به
بعض المحققين ومتى كان كذلك كان بسيطا اما انه
لا يقبل الحركة المستقيمة فلان كل ما يقبل الحركة
المستقيمة اذا فرض تحركه بها فانه متجه الى جهة
وتارك لاخرى وكل ما هذا شانه فالجهات
متحدة قبله لا به فيه نظر اذ لا يلزم من ذلك

الا تحدد الجهات قبل الحركة ولا استحالة فيه انما

المحال تحدد الجهات قبل وجوده فالمناسب

الاقتصار على ان يقال فالجهات لا تكون متحدة

به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات

فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة ومتى كان كذلك

وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون

كل واحد من اجزائه اى بسائطه على شكل طبعى

او قسرى او يكون بعضها على شكل طبعى وبعضها

على شكل قسرى لا سبيل الى الاول والا لكان

كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعى للبسيط

هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة فى الجسم

البسيط واحدة والفاعل الواحد فى القابل

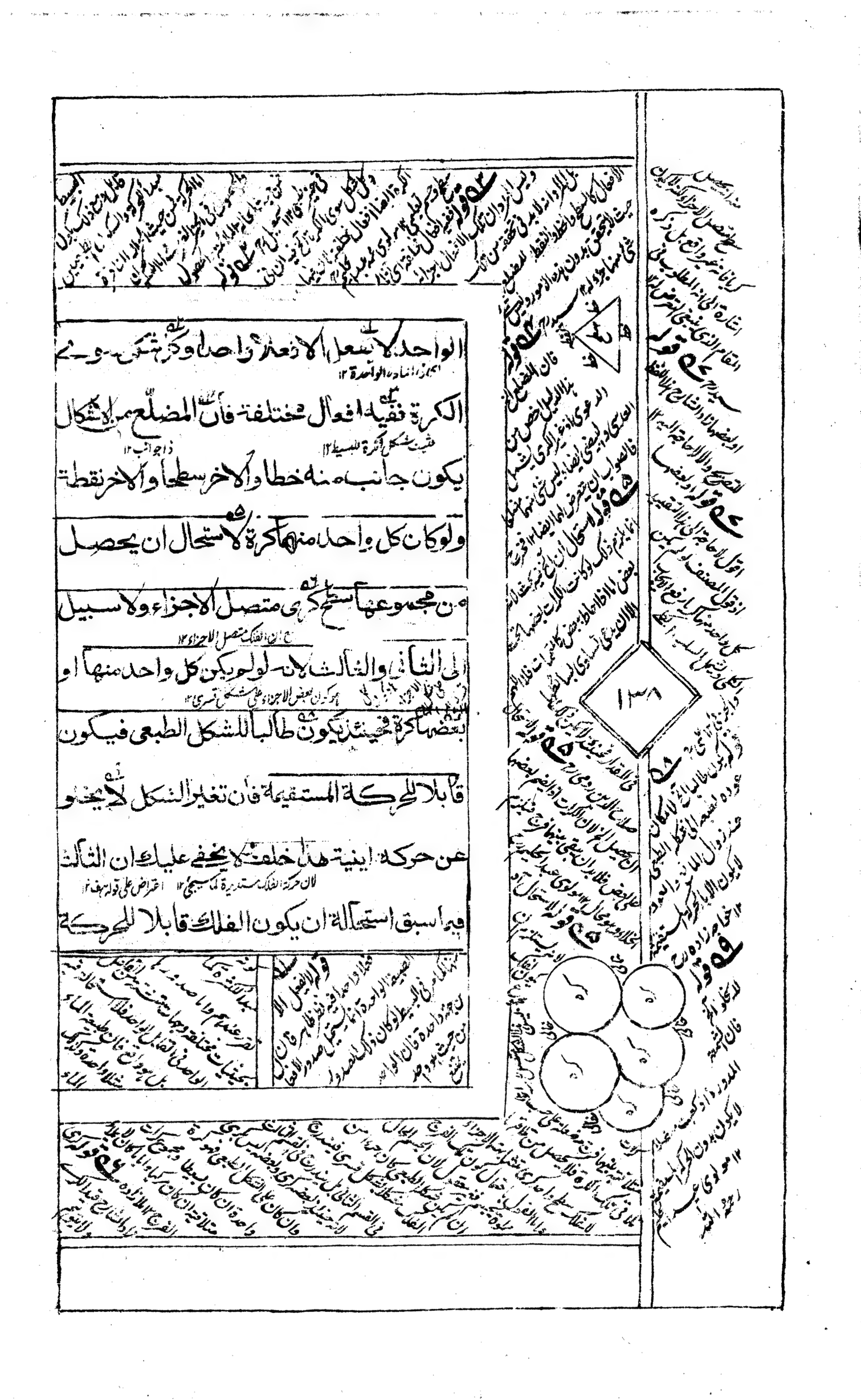

الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا وكل شكل سوى

الكرة ففيه افعال مختلفة فان المضلع من الاشكال

يكون جانب منه خطا والاخر سطحا والاخر نقطة

ولو كان كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل

من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء ولا سبيل

الى الثاني والثالث لانه لو لم يكن كل واحد منها او

بعضها كرة فحينئذ يكون طالبا للشكل الطبعي فيكون

قابلا للحركة المستقيمة فان تغير الشكل لا يخلو

عن حركة اينية هذا خلف لا يخفى عليك ان الثالث

فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة

المستقيمة والمفيد ههنا استحالة ان يكون اجزاؤه

وهي لم تثبت فكيف يصح قوله هف ١٢

قابلة لها وقد يقال اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة

حركة مستقيمة ١٢ في جواب الاعتراض السابق ١٢ فلك ١٢

المستقيمة كانت جهات حركاتها متقدمة عليها

وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل

فلك ١٢

فيلزم ان يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن

لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء ١٢

محددا لها هذا خلف وفيه بحث اما اولا فلان

جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز العالم

صورت عالم الاجسام

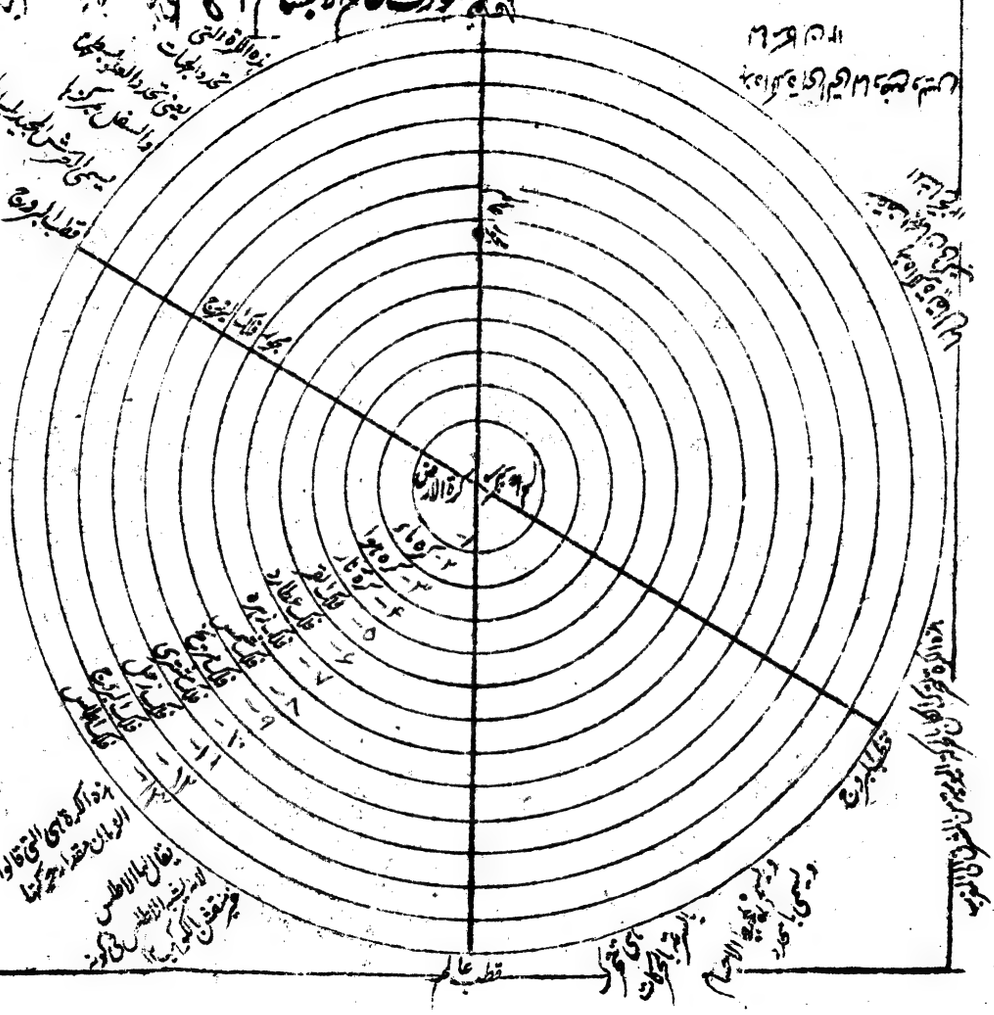

فهو لم يتحرك الى احدى جهتي الفوق والتحت

فلم يلزم تحدد هما قبل المحدد والمحدد انما يحدد هما

دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم

جهات حركاتها على حركاتها لا عليها فصل في ان الفلك

قابل للحركة المستديرة اي الوضعية لان كل جزء

من اجزائه المفروضة فيه هذا مبني على ان الفلك

متصل واحد لا جزء له بالفعل لا يختص بما اي طبيعة

تقتضي حصول وضع معين ومحاذاة معينة لساير

الاجزاء في الطبيعة او رد عليه بل الساطة التي يستدل

بها على ان الفلك قابل للحركة المستديرة الخ

على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك على الاستدارة فاما

فلك ١٢

ان يتحرك الى جميع الجوانب وهو محال بالضرورة او الى

اى فى زمان واحد ليصح قوله وهو محال بالضرورة ١٢ علمى رح

بعضها دون بعض وانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك

كما يتحرك الفلك الاعظم من المشرق ١٢

البسيط على الاستدارة فلابد هناك من قطبين

معينين ساكنين ومن دوائر مخصوصة متفاوتة

جدا فى الصغر والكبر ترسمها النقطة المفروضة فيما

واحد مونث ١٢

بينهما بحركات مختلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطؤ

الباء للسببية ١٢

مع استواء جميع النقط المفروضة فى ذلك البسيط وصلاحيتها

يعنى انها متساوية فى الطبيعة ١٢ نصر الله

للقطبية والسكون ورسم الدائرة الصغيرة والكبيرة

بالحركة البطيئة او السريعة وانه ترجيح بلا مرجح

اى تخصيص قطبين وغيره ١٢

وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان

المجيب محقق ١٢

يكون لامر عائد الى محركه وان لم نعلمه بعينه

راجع ١٢

١٣١

ضرورة كون المحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا الجواب

تعليل لقوله يجب ان يكون ١٢

مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه

مبنى كثير من قواعدهم فكل جزء

مبتدا ١٢

يمكن ان يزول عن وضعه ويصل الى وضع

خبر ١٢ — خود ١٢

جزء اخر وما ذلك الا بالحركة ولما امتنعت

اى زوال الوضع ١٢

الحركة المستقيمة تعينت المستديرة

وقد يقال ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة

رد على قوله وما ذلك الا بالحركة ١٢

لطبائع الاجزاء يستلزم جواز زواله عنها وذلك

لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زواله بحركة

غيرها مما اعتبر الوضع والمحاذاة معه سواء كانت

بيان غير ١٢ — اى وضع الاجزاء ١٢

تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيب بانا اذا

اى الحركة على الغير محال ١٢

فرضنا وجوب سكون الغير ولاحظناه من حيث

انه بسيط وجدنا كل جزء منه ممكن الزوال عن وضعه

لعدم كونه لازما للطبيعة ١٢ فلك ١٢

فتعين امكان حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان

يكون فيه مبدأ ميل مستديرا يتحرك به والا لما كان قابلا

فلك ١٢

للحركة المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم

اى عدم كون الفلك قابلا للحركة المستديرة ١٢

مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه المناسب

ان يقال لو لم يكن طبعه مبدأ ميل مستديرا قول

في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع بمعنى الطباع

ويتناول ماله شعور وارادة فلا يلايم قوله فيما بعد

لفظ اكناية عن مبدء ميل ١٢

والا لكان الشوق مع العائق الطبيعي كهو لا معه وان كان

بمعنى الطبيعة فلا يصح قوله لما قبل الميل المستدير من

فلك ١٢

خارج اذ اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس في

مبدء ١٢ فصل من ١٢

طبيعته مبدأ ميل مستدير ميلا من خارج هو تساوي

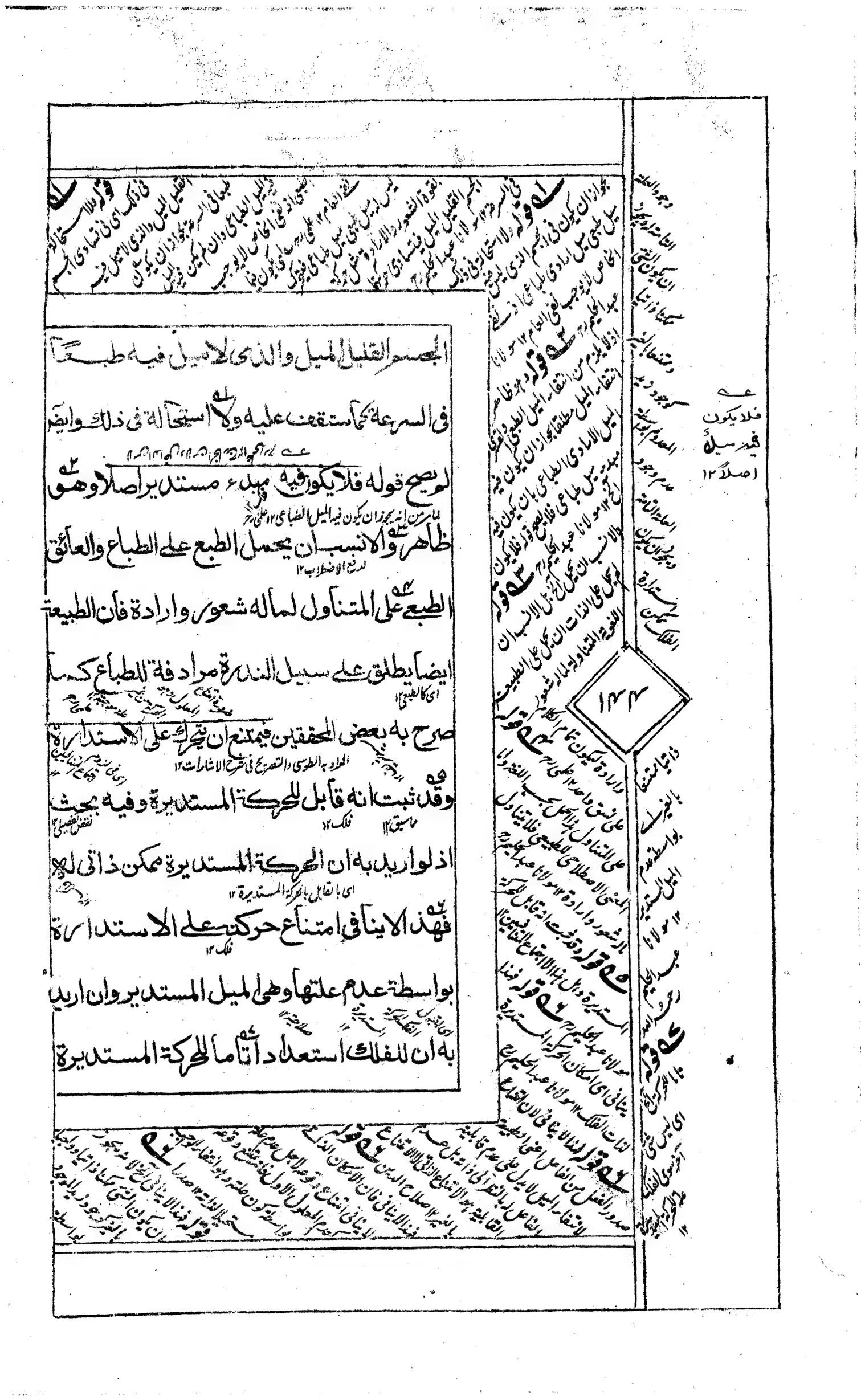

الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه طبعا

في السرعة كما ستقف عليه ولا استحالة في ذلك وايضا

لم يصح قوله فلا يكون فيه مبدء مستدير اصلا وهو

ظاهر والانسب ان يحمل الطبع على الطباع والعائق

الطبعي على المتناول لما له شعور وارادة فان الطبيعة

ايضا يطلق على سبيل الندرة مرادفة للطباع كما

صرح به بعض المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة

وقد ثبت انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث

اذ لو اريد به ان الحركة المستديرة ممكن ذاتي له

فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة

بواسطة عدم علتها وهي الميل المستدير وان اريد

به ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة

فلا يكون فيه ميل اصلا ١٢

ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع

الشرائط وعدم جميع الموانع فذلك غير معلوم

ومن جملة الشرائط ان يكون في جبلته مبدء ميل مستدير ١٢ — اي كون الاستعداد التام للفلك بالحركة ١٢

مما مر وايضا ما ذكره ههنا جار في كل من البسائط

من الدليل على قبول الفلك الحركة المستديرة ١٢ — من الدليل المذكور فلا التخصيص للفلك ١٢

العنصرية اذ لا شبهة في امكان حركته المستديرة

كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار متحركة بمتابعة

اي كيف لا يكون الحركة المستديرة ممكنة ١٢

الفلك فيجب ان يكون فيه مبدأ ميل مستدير

يتحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكفيه فيه

كل واحد ١٢ — بوجه يندفع عنه البحثان فقط ١٢ سيد

امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري في العناصر

بان يقال التحريك القسري للفلك ممكن وما يقبل

تحريكا قسريا فلا بد فيه من مبدء ميل طباعي

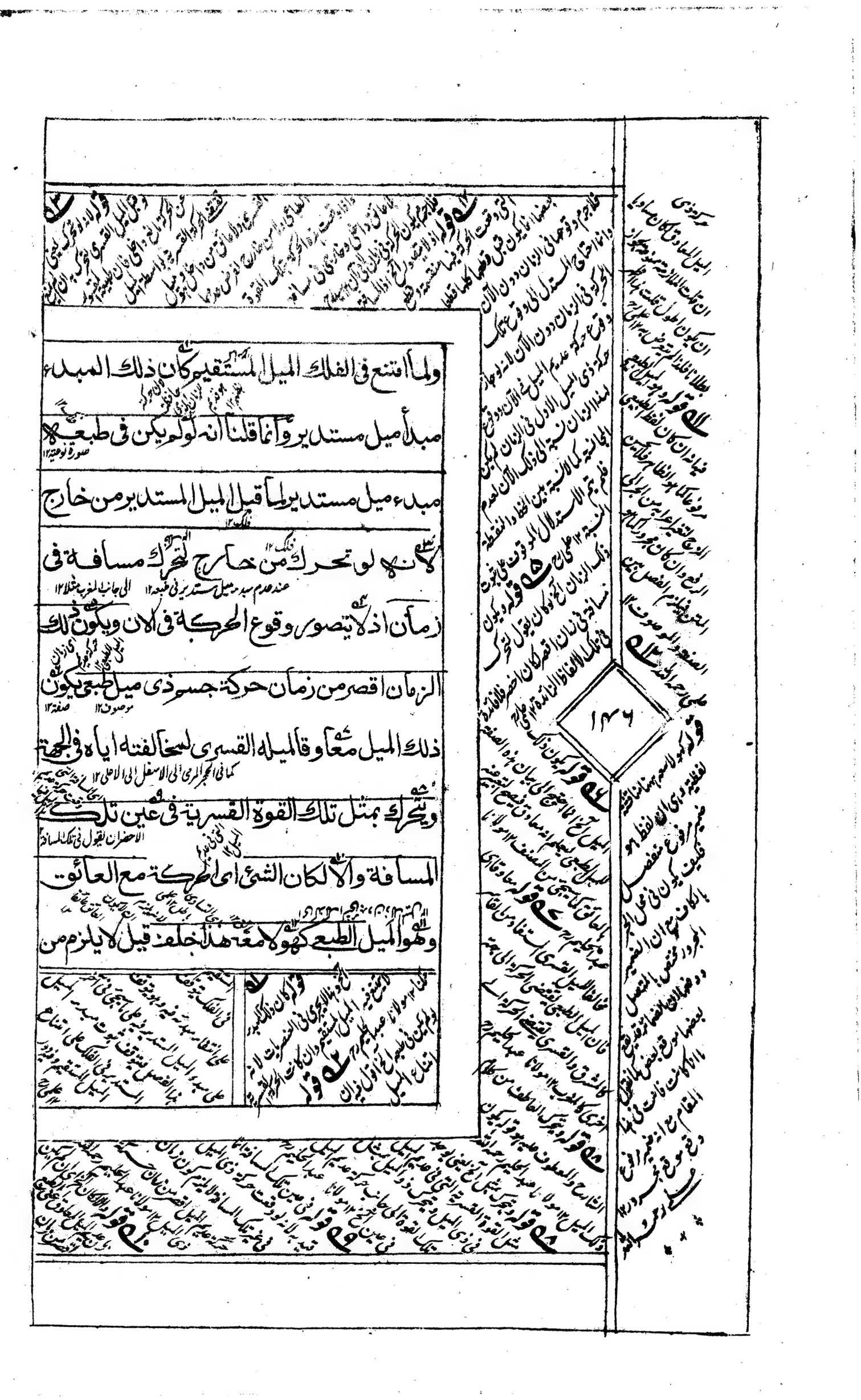

ولما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك المبدء

مبدأ ميل مستدير وانما قلنا انه لو لم يكن في طبعه

مبدء ميل مستدير لما قبل الميل المستدير من خارج

لانه لو تحرك من خارج لتحرك مسافة في

زمان اذ لا يتصور وقوع الحركة في الان ويكون ذلك

الزمان اقصر من زمان حركة جسم ذي ميل طبعي يكون

ذلك الميل معاوقا لميله القسري لمخالفته اياه في الجهة

ويتحرك بمثل تلك القوة القسرية في عين تلك

المسافة والا لكان الشيء اي الحركة مع العائق

وهو الميل الطبعي كهو لا معه هذا خلف قيل لا يلزم من

١٤٦

فرض عدم الميل العائق فيه عدم جميع العوائق فيمكن

ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعائق اخر يقاوم ذلك

العائق الميل الذى فى ذى الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم

الميل اقصر من زمان ذى الميل واجيب بانا نفرض مثل ذلك

العائق مع ذى الميل ايضا وذلك الزمان الاقصر الذى

هو زمان عديم المعاوق له نسبة لا محالة الى الزمان

الاطول وليكن نصفه كان يكون زمان عديم الميل

ساعة وزمان ذى الميل ساعتين فاذا فرضنا

ذا ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث

يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان

الاقصر الى الزمان الاطول فيكون نصفه فيتحرك

ذو الميل الثانى بمثل تلك القوة القسرية فى مثل

زمان عديم الميل مثل مسافته اى مسافة عديم
الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص القوة
الميلية المعاوقة التى فى الجسم وينتقص سرعتها بقدر
ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص شئ من القوة
المعاوقة التى فى الجسم ولم يزداد السرعة او يزداد شئ
منها ولا ينتقص السرعة او يكون القوة الميلية مانعة
من الحركة هذا خلف فلما كان الميل الثانى نصف
الميل الاول كان سرعة ذى الميل الثانى ضعف سرعة
ذى الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثانى فى نصف زمان
ذى الميل الاول وذلك النصف مثل زمان عديم
الميل مسافة ذى الميل الاول وهى مثل مسافة عديم
الميل فظهر ان الجسم القليل الميل والذى لا ميل فيه

متساويان في السرعة وهو محال وقد يقرر الكلام بعد فرض

الاجسام الثلثة المذكورة بوجه آخر بان يقال فيقطع

ذو الميل الثاني مثل مسافة عديم الميل في زمان عديم

الميل لان السرعة تزداد وتنتقص بانتقاص الميل المعاوق

وازدياده فكلما كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة

اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر كان زمان

الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما

هو بحسب تفاوت الميل المعاوق فلما كان الميل الثاني

نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني

نصف زمان حركة ذي الميل الاول وهذا ساعتان

فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال

ابو البركات البغدادي وجود الحركة من حيث هي

١٤٩

لا يتصور الا في زمان فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها

اي لا يتحقق ١٢

يكون محفوظا متحققا في جميع الحركات الثلث وما زاد

لان ماهية الحركة في جميع الحركات موجودة ١٢ مولانا عبد الحليم رح

عليه يكون بحسب المعاوق فيجب ان يشترك

ميل مانع طبع ١٢

الاجسام الثلثة في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة

اي ذات الحركة ١٢

وهي زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة في ذي الميل

الاول بازاء ميله ولما كان ميل ذي الميل الثاني نصف

ميل ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني

نصف زمان حركة ذي الميل الاول فيكون نصف ساعة

بازاء ميله فيكون زمانه ساعة ونصفا واجيب عنه

اصل حركة ١٢

بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما

ينقسم بالفرض الى اجزاء هي ازمنة انقساما لا تقف

عند حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها على المسافة

والزمان ولا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة هي حركات

كما ان المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد

منها مسافة فزمان اية حركة فرضت اذا جزي على

اى وجه اريد كان كل جزء منه زمانا وكان ظرفا لجزء

من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة

في جزء من اجزاء المسافة وهو في نفسه ايضا مسافة

فماهية الحركة من حيث هي صالحة لان تقع في اى

جزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة

فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا معينا من الزمان

ولا من المسافة بل تقتضي مطلقهما ويمكن ان يقال

ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي

توجد في مسافة مخصوصة تقتضي قدرا معينا

من الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك
القسرية ١٢
والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان
الزمان يزداد بسبب المعاوق فيكون بعض من
الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة
باعتبار الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام
المراد بها هي القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة المعينة ١٢ سيد رح
الثلثة فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها
لفرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه فيكون
بازاء المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم
بحث على اصل الاستدلال ١٢
القليل الميل والذي لا ميل فيه متساويين في السرعة
الا اذا كان الميل القليل عائقا ولم لا يجوز ان يكون
اي مانعا مخالفا للميل القسري ١٢
مانعا في مراتب الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوقة
فانه حينئذ يكون كعديم الميل ١٢
كما ان قطرات الماء اذا تنازلت وتكثرت اثرت

٥٤ قوله لم لا يجوز ان الزمان يتجزأ الى حيث لا يبقى
ادراك مساواة المسير بالميل لسيلانه لعاوقه بالعليل
المعاوق فالاولى الاستدلال بانه لو تجزأ لكان نصف
الميل ان لم يكن ان كان في الجملة غاية
الزمن في الجملة غاية

٥٥ قوله وقال الامام الخ اجيب بان
نصف الميل القليل وعدم بقاء اثر
المعاوقة يكون
لضعف الجسم وهو
من الامور الخارجة
العارضة للجسم
فقط الا ترى ان
على ١٢

٥٦ قوله لم لا يجوز ان يكون بازاء المعاوق
عن الزمان كان ثمانية اقل مما كان من
اي الحركة المخصوصة المعينة باعتبار الامور
المذكورة قال بازاء الحركة المطلقة من حيث
ما يحتاج اي يتوهم في الحركة المطلقة اقتضى
قدرا معينا وان كانت الحركة المعينة بالامور
المشتركة مع قطع النظر عن المعاوق تقتضي قدرا
معينا من الزمان فيجب اشتراك الاجسام
فيكون بازاء المعاوق فيكون الزمان الزائد
في ذي الميل الاول على زمان الحركة مثلا
في ذي الميل الثاني فيكون

٥٣ قوله بازاء الحركة والبعض بازاء الميل ١٢

٥٢ قوله بازاء المعاوق الخ

٥١ قوله لم لا يجوز ان الزمان يتجزأ
قدر معين آخر من الزمان ١٢ منه رح

في نقر الحجر ولا تاثير اصلا للقطرة فيه وهذا المحال انما

اي في نقبه ١٢ — بسبب ضعفه ١٢ — واحدة ١٢

يلزم من فرض تحرك ذلك الجسم الذي لا ميل فيه

اصلا او من فرض الميل الذي نسبته الى الميل الاول

وهو ما في ذي الميل الثاني ١٢

كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول

وانما لم يتعرض لحركة الجسمين الاخيرين بالقسر

اي لم يذكر المصنف في بيان لزوم المحال بهذين الاحتمالين ١٢ السيد هاشم رح

الى خلاف جهة ميلهما او لاجتماع الامور المذكورة

اذ الاول مشاهد لا يتاتى انكاره واستحالة الثاني

لا يلزم منه المحال ١٢

مبنية على التنافي بين الامور المجتمعة وهو منتف

لان اجتماع الاضداد محال ١٢

ههنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة المذكورة

ممكن يمكن ان يقال نسب مراتب الميل بحسب الشدة

بالضرورة والممكن لا يستلزم المحال ١٢

والضعف وان كانت غير متناهية لكنها عددية

كما ان المقدار قابل للقسمة الى غير النهاية ١٢

ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية وقد برهن

اقليدس على انه يجوز ان يكون للمقدار نسبة الى
بكسر ميزه نام حكيم از يونان كه مهارت در علم سيار داشت ١٢
مقدار اخر لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية
فهذا المحال انما لزم من فرض تحرك الجسم الذى
لا ميل فيه اصلا تحركا قسريا فيكون محالا وتقول
ايضا ان الفلك لا يكون فى طبعه مبدأ ميل مستقيم
والا لكانت الطبيعة الفلكية الواحدة تقتضى
اى ان كان كذلك ١٢ لما من كون الفلك بسيطا ١٢
الاثرين المتنافيين هذا اختلف فيه نظرا لانا لا نسلم
ميل مستدير وميل مستقيم ١٢
المنافاة بين الميل المستقيم والمستدير لاجتماعهما فى الكرة
المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضى
فى اثبات التنافى ١٢
توجه الجسم الى جهة والمستدير يقتضى صرفه عنها
ممنوع اذ المستدير لا يقتضى التوجه لانه يقتضى الصرف
كما ان مستقيم يقتضيه ١٢
ولئن سلم المنافاة فيجوز ان يقتضى الطبيعة الواحدة

كما اذا كانت قيمة مختلفة ويرد على الاول
كف مائة الف فانه قطعا باصغرين
الاصغرية قيمة نصفها اخسين القابل للصغر
القادرين اى
النصف ونسبة الصغر الحدوثية ليست
على النصف ١٢ على ما
فتوجد تلك النسبة فلا يكون نسبة ذى
الميل الثانى الى الميل الاول كنسبة
ثمان عديم الميل الى عدد صحيح وانتا يزد
الاول لان الاولى عدد صحيح والثانية
مقدارية فرض الميل على النسبة المذكورة
ليس كما فرضنا هذا المحال انما لزم من فرض
الميل المذكور نسبة الى الميل الاول الخ ١٢
ثم محمد حسين ره
الخ يعنى اذا كان فرض الميل على النسبة
المذكورة كما فرضنا هذا المحال الخ ١٢ منه
عبد الحكيم ره
الذى يخفى عليك ان هذا الدليل لو تم لدل على
ان فى الفلك مبدء ميل والدليل على ان
فيه مبدء ميل مستدير ١٢ على اخر اقول
المستقيمة كما مر ١٢ منه
عبد الحكيم ره
وايضا ان الفلك لما كان قابلا
وتقول ايضا ان الفلك لا يكون فيه
حركة المستدير توجب ان يكون فيه
ميل مستدير فيلزم ان يكون فيه ميل
مستقيم كما سبق فثبت ان مبدء الميل
المستدير هو المطلوب ١٢
ومبدء الميل المستدير ره
ولوى عبد الحكيم ره ينقض الى اجتماع
الخ اى باطل لانه ينقض الطبيعة
المتنافيين عند تحقق المقتضى
لانتفاع مخالف المقتضى من ان يكون ايده
الخ اى ١٢ منه
عبد الحكيم ره
لانا نسلم ان الميل
الميل المستدير ره
ولوى عبد الحكيم ره ينقض الى اجتماع
الخ اى باطل لانه ينقض الطبيعة
المتنافيين عند تحقق المقتضى
لانتفاع مخالف المقتضى من ان يكون ايده
الخ اى ١٢ منه
عبد الحكيم ره
لانا نسلم ان الميل

اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين فصل في
سيل مستقيم ومستدير ١٢ مختلفين ١٢
ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان
فهذا حصل الانكار لمعراج النبي صلعم ٦٢
بالاشتراك على معنيين على حدوث صورة نوعية
كون ١٢
وزوالها خرى وعلى الوجود بعد العدم والعدم
من غير تقارن البيوتي قبل الوجود وبعده ١٢
بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام
اي المعنى الاول ١٢
اي افتراق الاجزاء واقترانها اما انه لا يقبل الكون
والفساد فلانه محدد الجهات ولا شيء من محدد
فلك ١٢
الجهات يقبل الكون والفساد واما الصغرى فقد
نتيج ان الفلك لا يقبل الكون والفساد ١٢ ص
مر تقريرها واما الكبرى فلان كل ما يقبل الكون
والفساد فصورته الحادثة حيز طبعي ولصورته
ع المادة ١٢ في الزمان
الفاسدة حيز اخر طبعي لما بينا ان كل جسم فله
حين حلولها في المادة ١٢ لكرماني آجسما ١٢
حيز طبعي هذا لا يدل على ان يكون الحيز الطبيعي
اي ان كل جسم له حيز طبعي ١٢ بل يدل على ان للصورتين المذكورتين يكون حيزة ١٢

على مطلبين متوقف احدهما على الآخر
لا يقبل احدهما ان يكون مناسبا بالذات لصورة
فيه ذلك وقد يكون على الضد كما
الابتداء في المدعى بالاثر ان الاثر
تقدم ان المناسب لصورة الاضداع
الكون لتوافق الوضع الطبعي اذ المراد ان
الفلك لا يقبل صورة لوضعه الذي
اخرى وكذا الايراد بالمناسب
اول اخرى على اخرق كون الاقتران
تقدم من الاقتران على سائر الاضداع
المطلب انه لا يقبل الكون والفساد ومتى
لا يقبل الخرق والالتيام لما ذكر فالفلك
انه لا يقبل الكون لكونه كائنا موجودا والصورة
فيه وقبول الالتيام لاقتران الاجزاء ١٢
على ١٢ في المعنيين الاخيرين هذا الكلام
نظائره يدل على انحصارها في المعنيين قال
السكوت في معرض البيان يفيد الحصر وقد
ذكر في بحث الحركة والسكون الخروج
من القوة الى الفعل دفعة واحدة هو الكون
والفساد وهذا معنى ثالث للكون
وذكرنا هناك ١٢ على ١٢ صورة نوعية قيد بذلك لان صدوث
العمورة الجسمية على الميولي دون الما
بالاتصال والانفصال للاجسامي كونا
وفسادا ١٢ ع ٥٥ في
وعلى الوجود بعد العدم ع آخر هذا هو الراد
من الكون والفساد المذكورين في اول
بحث الحركة واعتراض الشارح
هناك مبني على ارادة المعنى
فحرر ٥٥ في
فكان المراد هو الثاني لما صح ان
الصورة الخ ذات جيز طبعي

للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعي للصورة الفاسدة

بل هو موقوف على ان الحيز الواحد لا يقتضيه

اى كون الحيز الطبيعي لصورة الفاسدة غير حيز الطبيعي لصورة الحادثة ١٢

طبيعتان مختلفتان بالنوع وهو ممنوع لان الامور

صورتان نوعيتان ١٢

المختلفة بالنوع جاز ان تشترك في لازم واحد وكل

كالمشي للانسان ١٢

ماهذا شانه اى ما يكون لصورة الحادثة حيز

طبيعي ولصورة الفاسدة حيز آخر طبيعي فهو قابل

للحركة المستقيمة لان الصورة الكائنة اما ان

فينتج ان ما يقبل الكون والفساد يكون قابلا للحركة المستقيمة ١٢ اى الحاصلة والحادثة ١٢

تحصل في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت

في حيز غريب تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها

الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة

كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت

تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي ههنا بحث

اذ المحدد لا حيز له بمعنى المكان ولا يصح حمله ههنا على
الاعم منه واما انه لا يقبل الخرق والالتيام فلان
ذلك ايضا يتبادر منه ان حصول الكون والفساد بالحركة
المستقيمة وليس كذلك بل هما يستلزمان لها
انها
يحصل بالحركة المستقيمة لاجزاء الفلك والفلك
لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الخرق والالتيام و
فيه ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة
الى ما تكلفه بعضهم من انه لا بد للخرق والالتيام من
افتراق الاجزاء اقترانها المستدعيين للحركة والحركة
اما مستقيمة او مستديرة فالخرق والالتيام اما ان يكون
بالمستقيمة منها او المستديرة وهما محالان اما الاول فلما
بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني

فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك
بعض الاجزاء على الاستدارة فى جهة ويتحرك البعض الاخر
فى جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن لكن هذه الافاعيل
المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت لكانت اما
طبعية او قسرية او ارادية والكل محال اما الطبعية فلان
الفلك ذو طبيعة واحدة لا يقتضى الا شيئا واحدا غير
مختلف واما القسرية فلما تقرر عندهم انه لا قاسر هناك
واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للالات
الجسمانية المختلفة التى بواسطتها تصدر تلك
الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

فصل فى ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان
الحركة الحافظة للزمان اى التى كان الزمان مقدارا لها

اما ان يكون مستقيمة او مستديرة قد علمت ان الحركة
المستقيمة في عرفهم هي الحركة الابنية مطلقا والمستديرة
هي الوضعية ولا شك ان التردد بينهما غير حاصر لاحتمال
ان يكون الحركة الحافظة للزمان حركة كمية او
كيفية والمراد بكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة المستقيمة
على ما يقع على الخط المستقيم ويصير حينئذ مجال الشك
في الحصر اوسع لاجائز ان تكون مستقيمة لانها حينئذ
اما ان تذهب الى غير النهاية او ترجع لا سبيل الى
الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو المسافة
لا الحركة اذ الحركة الموجودة ليست بعد والحركة
التي هي بعد ليست موجودة ولا سبيل الى الثاني
لانها لو رجعت لكانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع

وهو محال ١٢
حركة توسطي ١٢
حركة قطع ١٢
حركة حافظة مستقيمة ١٢

فيكون منقطعة للسكون لان بين كل حركتين

مستقيمتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف

موجود حال الوصول لانه يفعل الايصال حال الوصول

فلو لم يكن موجودا حال الوصول لاستحال ان يفعل

الوصول قيل عليه لانسلم ان الميل فاعل الوصول

حتى يلزم وجوده حال الوصول بل هو معد

للوصول كالحركة فلا يجب بقاؤه مع المعلول

وكل ما كان الميل موجودا فيه

ميل يقتضي كونه غير موصل يكفي اللاوصول

لاستحالة اجتماع الميلين الذاتيين المتنافيين في

الجهة اورد عليه الامام بانا لانسلم الاستحالة

المذكورة اقول كلامه مبني على ان الميل مبدأ

١٦٠

المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة

فانه قد يطلق عليها ايضا ولا شبهة حينئذ في تلك

الاستحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول ان

الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شئ فيه

بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها

ولا تظنن ان الحجر المرمى الى فوق فيه ميل الى السفل البتة

بل فيه ميل من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال

العائق فالحال الذي فيه ميل الوصول غير الحال الذي

فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين بصرفتي

الايصال وازالة الوصول آني اي حادث في آن لان

الوصول وكونه غير موصل آني لان حال الوصول اي

ما يحدث هو فيه لو كان زمانا وانقسم فحين ما يكون

الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا الى المنتهى هذا

جسم ١٢ — لعدم كونه في الطرف الآخر من الحال المنقسم ١٢

خلف فيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا

دليل ١٢ — من قوله لم يكن واصلا الخ ١٢

وصولا تاما فلا محذور فيه وان اراد وصولا في الجملة

الى الحد ١٢

فممنوع وقد يقال الحد الذي هو منتهى المسافة الممتدة

لانه يكون له الوصول في الجملة ١٢

لا يكون منقسما في ذلك الامتداد والا لم يكن الحد

اي الذي امتد فيه المسافة ١٢

بتمامه حدا فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا

لكان ذلك الحد منقسما لتعلق الوصول به شيئا

وهو باطل ١٢

فشيئا وكذا حال صيرورته غير موصل قيل وايضا

قائله الشارح القديم ١٢ سيد

قد ثبت ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول

بالدليل المذكور ١٢ — اي كون الوصول آنيا ١٢

آنيا ايضا لان رفع الآني آني لا محالة وقد يقال ان الانطباق

اي كالوصول آنيا ١٢

والموازاة والمحاذاة والتماس والوصول وامثالها

اخص من المحاذاة ١٢ — اعم من التماس كوصول العبد الى الحق ١٢

آنيات لانها تحصل عند انتهاء الحركة مع ان زوال

في آن ١٢

كل منهما زمانى اذ لا يحصل الا بعد الحركة فان احد
امور مذكورة ١٢ زوال ١٢ والحركة زمانية ١٢
الجسمين اذا تحرك ومال الى الانطباق على الجسم الآخر فلا شك
اى الجسمان ١٢ متحرك ١٢
انهما منطبقان عند انقطاع حركته ولا يزول هذا
الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة تملا يحصل
احد الجسمين المنطبقين ١٢
الا بالزمان وكذا الحال فى جميع ما ذكرنا واذا كان كل
فالزوال ايضا لا يحصل الا بالزمان ١٢ من المسافة وغيرها ١٢
واحد منها اى من الميلين انيا وجب ان يكون بين الآنين
اى ميل الوصول وبين الآن وصول اى زوال الوصول ١٢
زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تعاقب الآنين
فيكون بسكونا ١٢ اى ان لم يكن زمانا ١٢
فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى هى الآنات ويلزم
المراد معناه اللغوى ١٢ اجزاء ١٢
منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها اى المسافة
اى من تركب الزمان من الاجزاء ١٢ المراد معناها الاصطلاحى ١٢
على الحركة المنطبقة على الزمان هذا خلف هذا يدل على
المذكور يدل ١٢ اى الدليل
وجود زمان بين الآنين واما انه لا يتحرك فيه الجسم فلان
اى المنتهى ١٢ زمان ١٢
لو تحرك فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون

منطبقة عليها ١٢
خلف لانا فرضنا
ان الجسم ليس من
اجزاء الا تتجزى ١٢
مولانا عبد الحكيم
قوله
واما ان لا يتحرك
الآن الاخير الا ظهر
ان يقال لانتهاء
حركة الشباب حال
الوصول عدم صدوق
الزوال الى آن آخر

حصلت بعد القطع الحركة فقد حصلت
بعد الحركة فلو كان الحصول بعد الحركة من
غير انطباق موجبا لكون شيئا من كل منهما
زمانيا وتحقيق ان كلا من الانطباق والمحاذاة
وغيرهما لا يحصل عند منتهاه ايضا فانا كلامنا فى
الآن الذى يحصل عنده كل منهما ايضا اذا كلامنا فى
فى ابتداء الحركة فى الآن الذى يحصل عنده
العدم والزوال المصدرى ١٢ مولوى
زمانيا بمعنى ان الانطباق حاصل فى طرف ذلك
الزمان ١٢ اى ح
الآن الذى يحصل عنده الانطباق
فان الآنين لا يجتمعان
فى الوجود اذ لو لم يكن
بينهما زمان لكان الآنان
منطبقين غير متغايرين
وهو بخلاف المفروض
ليستلزم اجتماع الميلين
المتغايرين
ليس بطرف للامتناع كون الطرف
مشتركا بين الامر الممتد
الزمان من الاجزاء ١٢ مولانا عبد الحكيم
اى الآنات التى لا تتجزى اى
بالاجزاء ما هو المراد من معناه الاصطلاحى
اى الاجزاء الغير المتجزية ١٢
من اجزاء لا تتجزى ١٢
اى المراد
ولذا لم يجب الاول بان
على الزمان فالزمان
فتركبه من اجزاء لا تتجزى
الفرد

للجسم وصول فی الآن الذی فرضناه ان الوصول او عنه

فیلزم وجود المیل قبل حدوثه اذ الحرکة عنه انما توجد

بالمیل الثانی واعلم ان الحجة المشهورة هی ان المتحرک الی المنتهی

انما یصل الیه فی آن واذا تحرک عنه بعد کونه واصلا الیه فی

الآن فلا محالة یصیر مفارقا ومباینا له فی الآن ایضا ولا یکون

اتحاد الآنین والا لکان واصلا الی المنتهی ومباینا له معا

فوجب تغایرهما بالذات واستحال تتالیهما بلا تخلل زمان

بینهما لاستلزامه القول بالجزء وذلک الزمان زمان

السکون اذ لا حرکة هناک لا الی ذلک الحد ولا عنه

وهذه الحجة بعینها قائمة فی الحدود المفروضة فی

المسافة المتصلة التی تقطعها حرکة واحدة وقد ابطلها

الشیخ الرئیس فی الشفاء بان المفارقة والمباینة هی حرکة

الرجوع فهناك آنان ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة

عن الحد ١٢ — عن الحد ١٢

وان يصدق فيه على المتحرك انه مفارق مباين لذلك

متحرك ١٢

الحد الذي هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف

اي الآن الذي وقع فيه المباينة ١٢

زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو بعينه ان

والرجوع عن الحد ١٢ — ولا نسلم انه لا يمكن اتحاد الآنين ١٢

الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين

فلا يصدق ح على المتحرك الواصل اليه انه مباين ١٢

وان عنوا به ان آنا يصدق فيه على المتحرك انه مباين

آن ١٢

راجع نختار انه مغاير لان الوصول وان بين الآنين

عن الحد ١٢ — اي هذا الآن ١٢ — الى الحد ١٢

زمانا لكنه ليس ذلك الزمان بزمان السكون بل

هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع ثم

انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب

الى الحد ١٢ — اي ميل الرجوع ١٢

للحركة المفارقة وحكم بان اجتماعهما في آن

عن الحد ١٢ — ميلين ١٢

واحد محال لانه يستحيل ان يجتمع في جسم الايصال

الى حد والتنحى عنه فوجب ان يكون كل منهما فى ان
صغائر لان الخر منهما زمان السكون كما مر اقول
فيظهر مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة
مع الذهاب الى ان اللاوصول انى كما فعله المصنف
بعيد جدا فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست
مستقيمة فتكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان فلابد من وجود حركة
مستديرة دائمة وما من حركة مستديرة يحتمل
الدوام الا حركة الفلك فاذن يكون
اى احد من الافلاك وهو الفلك الاعظم على ما ذهب
يتحرك على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه
بحث لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب

ذكره القاضى الروى فى شرح الجغمينى المنسوب الى نفسه وقع
على شرح الجغمينى المنسوب الى الشيخ هكذا اذا
عرفت ما قررناه فقول المصنف
وان اتفق فى اثر الشيخ فى اعتبار
الميلين لكنه جعل آن الميل الثانى
هو آن زوال الوصول فى الشيخ يجعل
لما ذهب اليه الشيخ يجعل
آن الميل الثانى مقدما
الشكال
بانه اذا آن الميل الثانى هو آن الميئة
لانسلم ان بين الآنين من زمان
السكون بل زمان الحركة فيقضى
وزوال الوصول لا يحصل الا بالحركة
فوجب ان يكون ما بين الآنين
من الزمان زمان الحركة فيقضى
الميلين فى الحيز ١٢ علمى رحمه الله
قوله ليعيد جدا لان من ذهب
الى ان اللاوصول آنى فلا يمكن له
القول بان بين الآنين زمان الحركة
وهو بعض حركة الرجوع لان آن
آن اللاوصول والرجوع
آنى هذا ما سمع ١٢
قوله بعيد جدا لان الذاهب الى ان
اللاوصول آنى تبين الحركة الحافظة
اللاوصول آنى فى الشاهد
ويندفع اعتراض العدول
سنبنا على زمانية فيكون الحجة خرى
منا مع الذهاب الى بعض مقدمات
مضاجزة الى التكلف فى بعض مقدمات
كما فعله المصنف بصيرا ١٢ ع ح
قوله ليست مستقيمة لان
بجواز ان يكون الحركة الحافظة للزمان
حركة مستديرة على محيط واحد
حركة مستديرة على محيط
فلا يتبين الاحتمال الذى ذكره المصنف
ذكره فى شرح
ذكره فى شرح
قوله وهو الفلك الاعظم
الافلاك يتحرك

حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا او
فلا يتم الحصر الذى فهم من قوله وما من حركة الخ وفهم من قوله فاذن الفلك آه ١٢
يكون الزمان محفوظا بها هداية يرتفع بها شبهه
كما فى الفلك ١٢ اى حركة بعض الكواكب ١٢
تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل
السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا
فرض انه رميت حبة الى فوق وتلاقت فى الجو
جبلا ساقطا بحيث يماس سطحها سطحه وترجع
اى سطح ظاهر ١٢ اى سطح باطن ١٢
لا محالة فيجب توسط سكون بين حركتها الصاعدة
والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم
لانه لو تحرك لتحركت الحبة ايضا فيكون سكونها مستندا بسكونه ١٢ جلبى
باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا يقف فى الجو
بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى فوق
مدافعة ١٢
عند نزول الجبل تنتهى حركتها الى السكون لانقطاع
حبة ١٢ دليل منتهى ١٢
الحركة الصاعدة فى ان الملاقاة وعدم الهابطة

ويكون الزمان محفوظا بها قال بعض الشراح فساده ظاهر لانه يتبين من ان الحركة الاينية للكواكب وهى التى يعبر بها عن حركة الكواكب على خلاف التوالى فضلا عن حركتها على التوالى فيه انا لا نسلم ان حركة بعض الكواكب اسرع من حركة الفلك وعلى تسليم ذلك فالتفاوت فى الكلية غير ضار فى الغرض المسوق له الكلام وحركة بعض الكواكب على التوالى ليست بمتحققة فى نفس الامر بل بفرض الخيال وحركة بعض الكواكب المتحققة ليست بمتفاوتة تفاوتا يعتد به فى الكلية ان اريد بالكل الاكثر فظاهر وان اريد الكل الحقيقى فالتفاوت بين حركة الفلك وحركة الكواكب المتحققة وان كان كثيرا لكن لا يعتد به فى الكلية لقلته بالنسبة الى الكل الحقيقى ١٢ منه

قوله فاذا فرض الخ اقول لا يخفى ان هذا الفرض لا يفيد ان الجسم لا يجب تخلل السكون بين حركتيه الا اذا ثبت ان كل جسم يجب ان يتحرك الى فوق ثم الى اسفل وليس كذلك عند الاشراقيين فانهم يقولون بكرويات الافلاك وبان الاجرام السماوية لا تتحرك الا على الاستدارة وبان الارض لا تتحرك الى فوق ولا الى اسفل وانما قال به بعض القدماء كما ذكره المحقق فى شرح الاشارات والمذكور فى المواقف وشرحه ان ارسطو وتابعيه ذهبوا الى ان الاجرام السماوية كرية والارض فى الوسط ساكنة بالطبع والاشراقيون خالفوهم فى الكل وقال بعض المتاخرين بكرية الاجرام السماوية دون الارض وبقى الكلام فى ان الارض هل تتحرك الى فوق او الى اسفل او لا تتحرك اصلا والاول باطل عند ارسطو واتباعه لان الحركة الى فوق عندهم انما تكون للنار والهواء الطبيعيين والثانى باطل عند الاشراقيين ايضا لان الارض عندهم ليست بطبيعية بل قسرية والثالث هو الحق عندى لان الارض لو تحركت الى فوق لكان ذلك لاجل ان الجسم الذى يحاذيها من تحتها اقرب الى مركز العالم منها وهذا الجسم لو تحرك الى فوق لكان ذلك لاجل ان الجسم الذى يحاذيه من تحته اقرب الى مركز العالم منه وهكذا الى ان ينتهى الى الجسم الذى يحاذى مركز العالم فانه لا يتحرك الى فوق لانه اقرب الاجسام الى مركز العالم فلا يتحرك الى فوق ولا الى اسفل لان الاسفل ليس الا ما يقرب من مركز العالم وهذا الجسم لا يقرب من مركز العالم لانه هو مركز العالم فلا يتحرك اصلا فالارض لا تتحرك الى فوق ولا الى اسفل ١٢ منه

قوله فاجاب بان الحبة الخ اقول لا يخفى ان هذا الجواب لا يتم الا اذا ثبت ان الحبة تسكن فى آن الملاقاة وهو ممنوع لجواز ان تكون الحبة فى آن الملاقاة متحركة الى فوق بحركة اسرع من حركة الجبل الهابطة بحيث تتجاوز عن الجبل فى ذلك الآن الذى هو آن الملاقاة ١٢ منه

فيه اذ الحركة لا توجد الا في الزمان ولكن غير مانع

عن حركة الجبل لان سكونها آني ولا تستمر زمانا فانها

وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين

ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما يجتمعان في آن

الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتية احدهما وهو الميل

الصاعد وعرضية الآخر وهو الميل الهابط الحاصل

فيها من جهة الجبل كالحجر المرفوع الى فوق يحس منه

الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس منه

من يضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا هو ميل

العرضي الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل زمانية

وليس بينهما اي بين هذه الحركة التي توجد في

زمان وذلك السكون الذي يوجد في آن هو مبدأ

ذلك الزمان وينصرم بعده ممانعة هذا اخلاصة

ما ذكره بعضهم لتوجيه هذا المقام واقول فيه بحث

اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقوم بالمتحرك بل بما يجاوره

ويقارنه على قياس الحركة العرضية وللخصم ان يقول

ان الميل الهابط ليس من هذا القبيل والفرق

بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرفوع بين وقد يجاب

ايضا بان الحبة لا تماس الجبل بل اذا وصلت ريحه

اليها وقفت ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك

الذي ذكرته من تلاقيهما فرض محال ويجوز استلزام

المحال الذي هو وقوف الجبل وبان وقوف الجبل في الجو

غير مستحيل بل مستبعد لكن الضرورات الطبيعية

تقتضي امورا استبعدها العقل كما في الخلاء

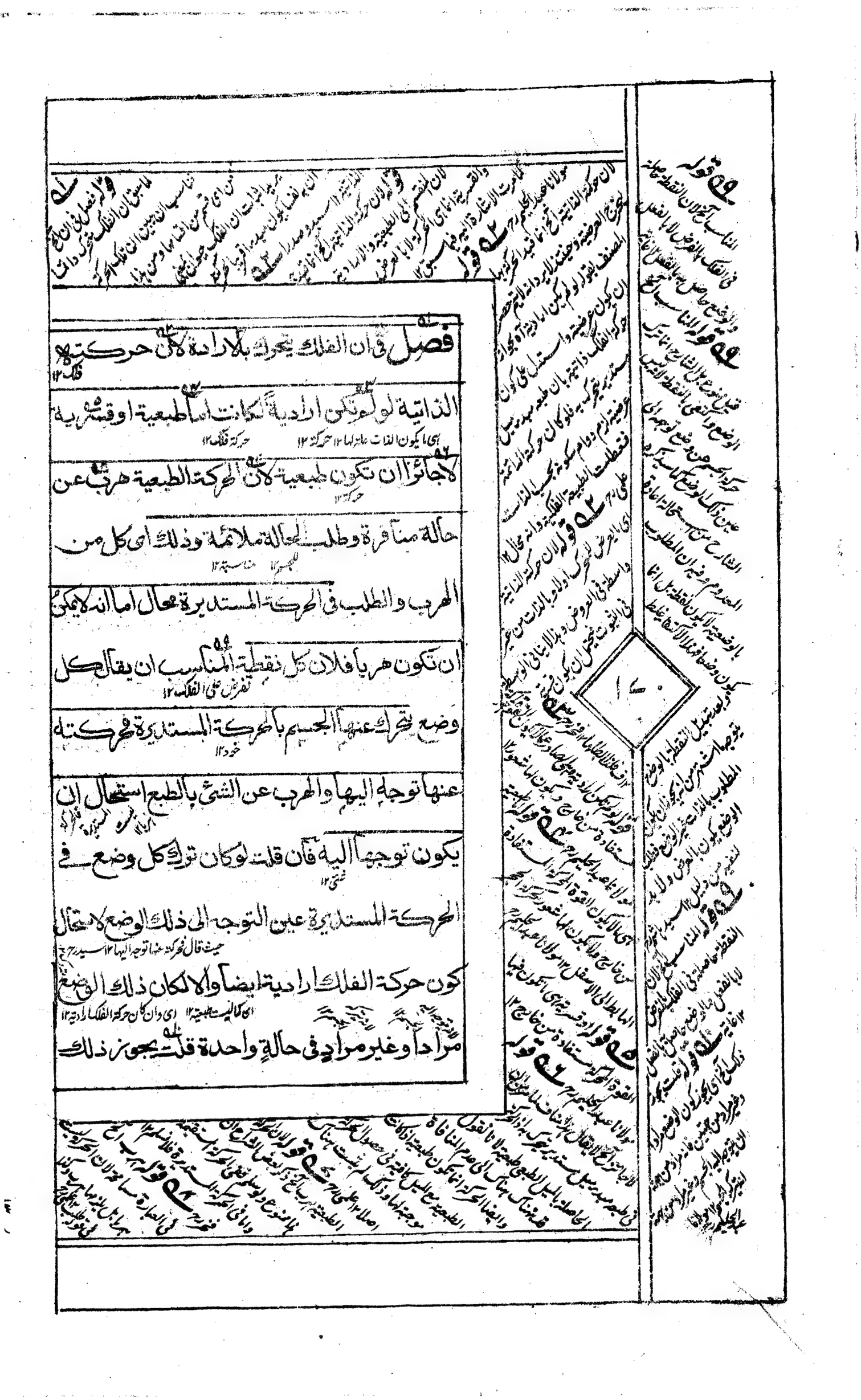

فصل في ان الفلك يتحرك بالارادة لان حركته
الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية
لا جائز ان تكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن
حالة منافرة وطلب الحالة ملائمة وذلك اي كل من
الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال اما انه لا يمكن
ان تكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل
وضع يتحرك عنها الجسم بالحركة المستديرة فحركته
عنها توجه اليها والهرب عن الشيء بالطبع استحال ان
يكون توجها اليه فان قلت لو كان ترك كل وضع في
الحركة المستديرة عين التوجه الى ذلك الوضع لاستحال
كون حركة الفلك ارادية ايضا والا لكان ذلك الوضع
مرادا وغير مراد في حالة واحدة قلت يجوز ذلك

من جهتين فان مبدأ الحركة اذا كان له شعور جاز
قوة محركة ١٢ كما في الحركة الارادية ١٢
ان يختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور
فيفرض تحركه للوضع ولغرض يأخذه ١٢
اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاغراض وههنا
اي فيما كان مبدء الحركة عديم الشعور ١٢
بحث لانا لا نسلم ان ترك كل وضع هو التوجه الى ذلك
غير متحركة ١٢
الوضع بل الى مثله ضرورة انعدام ذلك الوضع وامتناع
اعادة المعدوم واما انها ليست طالبة بل طلبا للحالة
نوقش بانه لم يثبت امتناع اعادة المعدوم ١٢ علي ارم حركة مستديرة في الخلاء مع
ملائمة فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بحركته
المستديرة فحركته اليه هربه عنه والتوجه الى الشئ
بالطبع استحال ان يكون هربا عنه فلان الطبيعة اذا
فالحركة المستديرة استحال ان يكون توجها وطلبا ١٢
وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة اسكنت
الجسم ١٢
قيل انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا
هذا منع للزوم السكون مستندا بجواز كون المطلوب نفس الحركة ١٢ هاشم رح
وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب

ان يختلف اذا كان سببه الشعور
الحركة الطبيعية ١٢ سواء كان عديم الشعور او ذا شعور
وهو ان يكون القوة المحركة
حيث كانت طبيعية وتكون في جسم فتكون
ما بالعرض
ظلا ان يختلف اذا كان سببه الشعور
الاستدلال ١٢ هو لانا عبد الحكيم رح
ان المراد ان ترك كل وضع
الوضع بالطبع فميل الجسم
النحاة ١٢ على رح
وهو حال بالطبع
قوله بل الى مثله
قد يقال ان المراد بالوضع
قد يقال ان المراد بالوضع
المصنف سابقا استحال ان يكون
توجها اليه اي الى مثله
قوله بل طلبا
الاولى ان يقول ان الحركة لا يلزمها طلب
١٢ علي رح
قوله بل طلبا
المصنف ان الحركة المستديرة لا يمكن
ان يكون هربا وطلبا لما سبق للان الحركة
لا يكون طالبة ١٢ مولوي عبد الحكيم ١٢
قوله فلان كل وضع
اي وضع فرض فمن آن
عنه الى آن وصوله يصدق عليه انه يهرب
عنه لكونه متباعدا عنه شيئا فشيئا
ولما كان الفلك بسبب جميع هذه الحركة
يصير متقاربا الى صدق عليه انه
جميع الدورة تهرب اليه وتوجه اليه فيخ ١٢
قوله لان الطبيعة
قيل ايضا على ان الفلك ليس
قوله
طبيعته والانسب عبد الحكيم رح
ساكنة اي سكنت طبيعتها الجسم لما ان
اوصلته الى المركز سكنت وطبيعة الجسم
الخفيف حركة حتى اذا اوصلته الى
الجسم اسكنت ١٢ علي رح

بالطبع نفس الحركة فلا وقد يجاب بان الحركة ليست
مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها تقتضى التادى
الى الغير فيكون المطلوب ذلك الغير ويمكن ان يقال
لا يلزم السكون الا اذا لم يستعد الفلك بواسطة نيل
الحالة المطلوبة لارتياد حالة اخرى وهلم جرا الى غير
النهاية حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد
لحالة اخرى يطلبها فلذا يتحرك دائما والمستديرة
الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية
لان القسر على خلاف ميل تقتضيه الطبع فحيث لا طبع
لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركته
المستديرة طبيعية ان لا يكون له ميل طباعى مخالف
لهذه الحركة **فصل** فى ان القوة المحركة للفلك

يجب ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة

للفلك تقوى على افعال اى على دورات غير متناهية

بحسب العدة ولا شئ من القوى الجسمانية المتشابهة

شمار ١٢ — الحالة فى الجسم ١٢

الحالة فى الجسم البسيط المنقسمة بانقسامه كذلك

حلول كننده ١٢ — لا حاجة اليه والاولى تركه ١٢

فالمحركة للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان

القوة الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات

اى المتشابهة المنقسمة بانقسام الجسم الحال فيه ١٢

غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهى قابلة

وكل قوة قابلة للتجزى فان الجزء

بتجزى الجسم للتجزى الى اجزاء كل جزء منها قوة والجزء اى

بسبب تجزى ١٢

كل جزء منها بالنسبة الى جزء الجسم يقوى على شئ

اى كل جزء من القوة الحاصل بالنسبة الخ ١٢ عبد — اى اثر ١٢

نسبته الى اثر كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء

فعل ١٢ — الحاصلة ١٢ — اى مجموع القوة وكلها ١٢ — اى آثار اجزاء ١٢

الجسم الى كله والجملة تقوى على مجموع تلك الاشياء

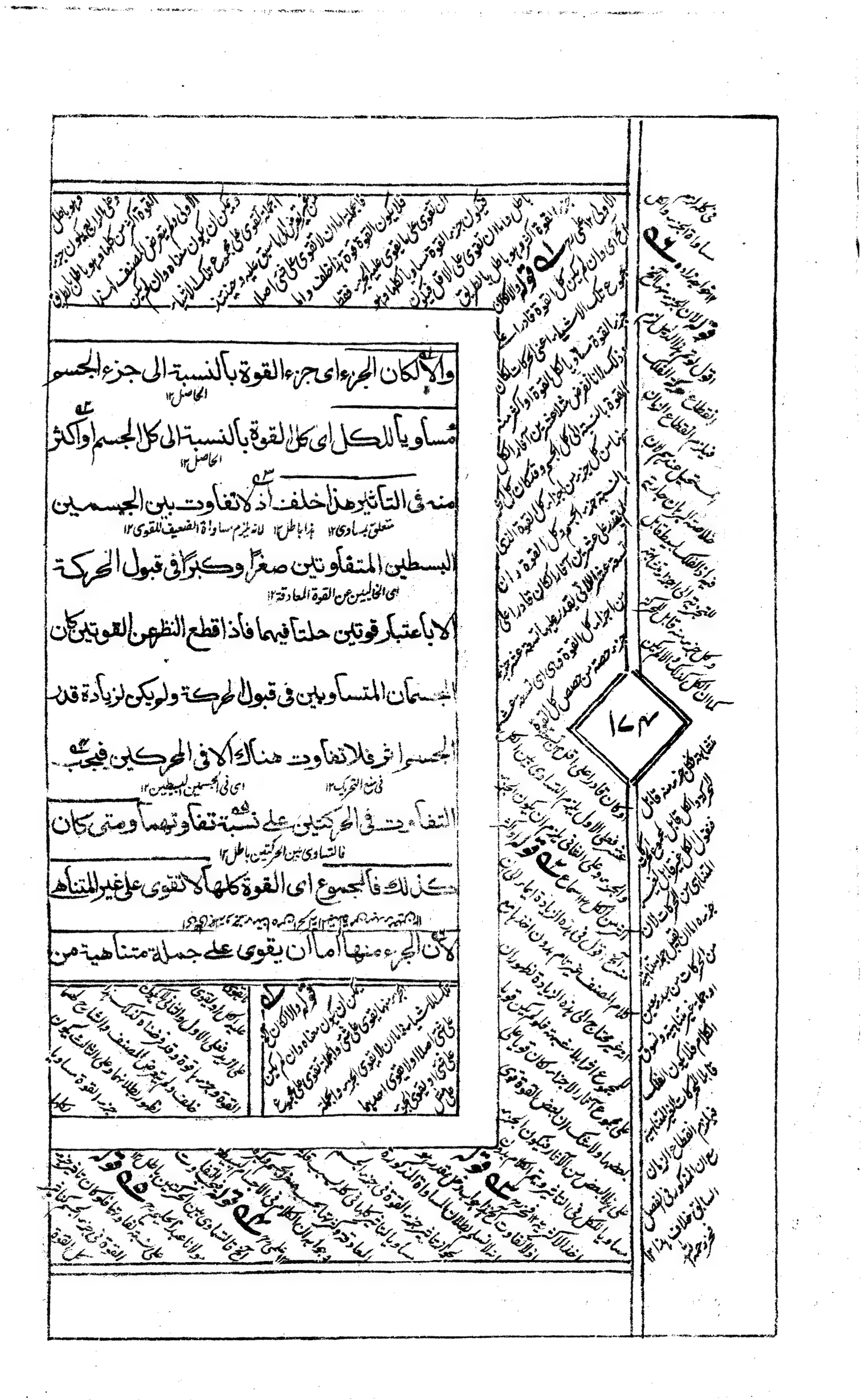

والا لكان الجزء اى جزء القوة بالنسبة الى جزء الجسم
الحاصل ١٢
مساويا للكل اى كل القوة بالنسبة الى كل الجسم او اكثر
الحاصل ١٢
منه فى التاثير هذا خلف اذ لا تفاوت بين الجسمين
متعلق بمساوى ١٢ هذا باطل ١٢ لانه يلزم مساواة الضعيف للقوى ١٢
البسطين المتفاوتين صغرا وكبرا فى قبول الحركة
اى الخاليين عن القوة المعادقة ١٢
الا باعتبار قوتين حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان
الجسمان المتساويين فى قبول الحركة ولم يكن لزيادة قدر
الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا فى المحركين فيجب
فى منع التحريك ١٢ اى فى الجسمين البسيطين ١٢
التفاوت فى الحركتين على نسبة تفاوتهما ومتى كان
فالتساوى بين الحركتين باطل ١٢
كذلك فالمجموع اى القوة كلها لا تقوى على غير المتناهى
لان الجزء منها اما ان يقوى على جملة متناهية من

١٧٤

مبدء معين او على جملة غير متناهية والثاني باطل

اذ المجموع يقوى من ذلك المبدء على ما هو زائد فيلزم

الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام هذا خلف قيل

العلة انما قيد غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة

على غير المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيلة

كالشهور والسنين الماضية فانهما غير متناهيتين مع

ان الشهور اكثر من السنين وكذا احكام الالوف

المتضاعفة والمائات المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه

ان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان يكون

امتدادا واحدا متصلا في نفسه ولا يلزم من اتصال

الزمان في نفسه اتصال الشهور والسنين لانهما لا يحصلان

الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان

ولا يبقى حينئذ الاتصال والاتساق وما قيل من انه يرد
مبتدا ١٢
عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق حينئذ لا يوجد
اى على قوله يلزم الزيادة على تقدير الغير المتناهى المتسق النظام ١٢
فى اجزاء الحركة اقول يمكن دفعه بان المطلوب موقوف
خبر ١٢
على اتساق الحركة فى نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم
اتساقها باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة وقد
يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام عدم الانقطاع
ويعنى بالزيادة على غير المتناهى العدد لا انقطاع
الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما
فانها باطلة ١٢
نحن فيه نفرض وقوع التحريكين من مبدء واحد يكون
اى فى حركة الفلك ١٢ احدهما الذى يقوى عليه مجموع القوة وثانيهما الذى يقوى عليه جزء منها ١٢
هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهى فى
جهة التناهى فانها غير مستحيلة كسلسلتين من
اى الزيادة على غير المتناهى فى جهة التناهى ١٢
الحوادث الغير المتناهية مبتدأين من مبدأين مختلفين

لان العدد كم منفصل ١٢

ذو اجزاء متساوية مستلزمة للزيادة

اى غير متسق النظام ١٢ على ح

اى حين اعتبار العدد العارض

للاجزاء المفروضة للزمان

كلام لكنه لا يجدى ذلك شيئا

كلام هذا القائل ١٢ على ح

اى الاوصاف فى الحركة الفلكية

المنقسمة الى الساعات

والدقائق وغيرها فيجوز ان

يكون القوة المحركة للفلك

اقول ان كان

اى غير متسق النظام ١٢ على ح

ان الحركة منقسمة فى نفسها والمطلوب

يتوقف عليها ويحصل بها وعدم الاتساق

باعتبار العدد العارض لاجزائها المفروضة

غير مضر بخلاف الشهور والسنين وانما

الذى يحصلان الا بتلك الاعتبارات والزمان

المطلق امر فى نفسه متصل متسق هو لا

عبد الحكيم رحمه الله

المراد باتساق النظام الخ اقول اذا كان

المراد ذلك فلا حاجة الى التقييد

بقوله عدم الانقطاع من

غير التناهى على احدهما عين الاخر ١٢

على ح فيه ان الحاجة الى هذا القيد انما هى

لكن فيه ان الزيادة من مبدء واحد فرض

وقوع التحريكين من مبدء واحد يقتضى

ان يكون الزيادة فى جانب عدم التناهى

فخرج ١٢

بالزيادة على غير المتناهى العدد لا انقطاع

الزيادة عليه فى جهة عدم تناهيه

وقوع التحريكين يعنى ان تحريك

تحريك الكل من مبدء واحد واذا كان

تحريك الجزء زائدا فيكون الزيادة

فى جهة عدم التناهى ١٢ مولانا

عبد الحكيم

فانها غير متناهيتين من الحوادث

زائدة على الاخرى فى جانب

اى فى جانب عدم التناهى

وهو جانب

مولانا عبد الحكيم

والاتساق فى الاتصال

من البعض فلا يرد

١٢ منه عفى عنه

احدهما من يوم والاخرى من يوم اخر قبل ذلك اليوم او

بعده والدليل على هذا ان المصنف لم يذكر قيد كون

اى على ان المراد بالزيادة الزيادة فى جهة التناهى ١٢

الزيادة فى جهة عدم التناهى ولا بد من ذكره لما ذكرنا من

مع ان هذا محال ١٢

ان الزيادة بدونه غير مستحيلة واما الاتساق بمعنى

الاتصال وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة

بدونه الا ان المصنف ترك ذكره لظهوره فى الحركة

اقول زيادة غير متناه على غير متناه انما يستحيل اذا

فى وجه قيد الاتساق ١٢

كانا امتدادين مبدؤهما واحد فان لم يكونا امتدادين

كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدؤهما واحدا

كما اذا اعتبر خط غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك

فلا استحالة فى الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون

اى فى زيادة غير المتناهى عليه ١٢

قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين وقد يقال

لانسلم ان التفاوت واقع فی الطرف المقابل للمبدأ المفروض
البعد الکل وبین اخری القوة ١٢ طرف غیر متناهی ١٢
حتی یلزم المحال لو لایجوز ان یقع التفاوت فی الخلال
درمیان ١٢
لاختلاف الحرکتین فی السرعة والبطوء فعلم ان الجزء
من الحرکة ١٢
یقوی علی جملة متناهیة والجزء الاخر مثله فالمجموع
لایقوی علی غیر المتناهی لان انضمام المتناهی الی المتناهی
مرات متناهیة لایوجب اللاتناهی وانما کانت مرات
الانضمام متناهیة لان القسمة الخارجیة الممکنة للجسم
متناهیة وما قیل من ان الجسم قابل للقسمة الی غیر النهایة
دفع دخل ١٢
فقد سبق تحقیقه وجه لا ینافی ما ذکرناه فثبت ان
فی بیان برهان اثبات المبدی ١٢ آ لفا ١٢
کل ما یقوی علیه القوة الجسمانیة من الحرکات فهو متناه

فصل

فی ان المحرک القریب اعنی بلا واسطة محرک اخر
تفسیر قریب ١٢
للفلک قوة جسمانیة نسبتها الی الفلک کنسبة

فان جزء القوة وان کان بالبطوء
لکنها متشابهة لکن لما کان کل القوة
وانما یحسب المقدار والکمیة وقد کان
الحرکة فی کلیهما حسب ما یطابق الاغراض
فی یکون مجموع القوة موجبا لسرعة
الحرکة بخلاف الجسم واذا کان کذلک
فمختلفین بالسرعة والبطوء فیقع
بینهما فی الخلال وان کانا غیر متناهیین
فلنفرض اقرب وفلک ازحل فان القوة
التی تحرک ذلک الفلک قوة تحرک کل
واحد من حرکات الفلکین غیر متناهیة
فالتفاوت واقع فی الخلال بسبب
الاسرعة والبطوء ١٢ وطانا عبد الحکیم
خطوطه شادی
بنده خطوط برین
قوله لان القسمة الخارجیة
الممکنة الخ اقول فیه نظر اذ الکلام فی الفلک
الخارجیة فیه معی لا تناظهران یقول بل
ما ذکره لان القسمة الوهمیة الخارجیة الممکنة
ان تقرر من اعتبار القسمة الوهمیة الخارجیة
فی الاعیان فی عدم قبول الخرق ١٢ منه
قوله لان القسمة الخ فیه ان
الخارجیة الخ فیه ان
اجزاء الجسم اجزاء
متناهیة ویکون کل جزء جزء قوة
القوة ایضا متناهیة فی کل جزء جزء
وکل جزء من اجزاء القوة لفعل والقبول
علی جهة متناهیة فلا یکون الانضمام
المتناهیات لایکون الا بمرات متناهیة
وهذا ما عبد الحکیم الخ لان الفرض
القسمة الخارجیة الوهمیة ام لا فتامل
الکلام فی نصف القوة ام لا فتامل منه
اسرعهما تکون متناهیة قطعا ١٢
تقدیر تحقیق
بل المراد ان الجسم الاتی فی الفصل
بعد کذا درات الخ فیه ان
من ابن لیس المراد ان الجسم الاتی فی الفصل
الاتی فی الفصل
ان الفصل الاتی فی الفصل
الاتی فی الفصل
الاتی فی الفصل

الخيال لينافي ان كلا منهما محل ارتسام الصورة الجزئية

الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك

ولا يوجد في تمام البدن ١٢ قوة جسمانية ١٢

لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض في المحلية

وتسمى نفسا منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك

الانطباع الانتقاش سمي بها لانطباعها في جرم الفلك ١٢

الجزئية للكواكب السبعة السيارة فذهب فريق الى ان كل

صفة ١٢

كوكب منها ينزل مع افلاكه منزلة حيوان واحد ذو نفس

الجزئية خبران ان بعد خبر ١٢

واحدة تتعلق بالكواكب اولا وتعلقها بافلاكها

صفة النفس ١٢

بواسطة الكواكب بعد ذلك كما يتعلق نفس الحيوان

اى بعد تعلقها بالكوكب ١٢

بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك بتوسط فالقوة

سوى القلب ١٢ اى بعد تعلقه بالقلب ١٢

المحركة منبعثة عن الكوكب الذي هو كالقلب في افلاكه

مستخرجة ١٢

التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون

النفوس الفلكية تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج

على ان كل كوكب فالنفس ... واحد يكون النفوس ... كثيرا كما لا يخفى ١٢ منه

١٧٩

الافلاك اخر وذلك لان بيان ... الافلاك التي ليست ... عليها يعني الافلاك ... الافلاك اخر ... اجزاء الافلاك ... نفوسا مغايرة ... الفلكية نفسا ... التشخص ١٢ ... ان الفلك نفسا ... الرازي قال ان النفس ... وقال المحقق الطوسي ... اليها قبله فان الجسم ... ان يكون ذا نفسين ... فيما بعد ... ١٢ مستدرك ... للامام والاجتهاد ... على طريق المشائين ... النفس المجردة ... بالقوة المنطبعة ... جيوان واحد ذو نفس ... في قوله الى ان كل كوكب ... صفة كل كوكب ... المجموع جيوان ذو نفس ... وفي النسخة الاخرى ... جيوان وجيوان ... افلاكه والاول اولى ١٢ منه

وسبع للسيارات وافلاكها وذهب الشيخ ومن تبعه الى
سيارات ١٢
ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة
التسعة ١٢
اياه وكذلك كل كواكب وقد اثبتوا للكواكب ايضا
١٢ ای ازحل ای مشتری ١٢ سیارا کان او غیر سیار ١٢ کالافلاک ای
حركات وضعيت على انفسها فعدد النفوس المحركة
١٢ ای الی سبعہ سیارہ ١٢
على هذا الراى عدد الافلاك والكواكب جميعا لان التحريكات

عشر للافلاك الكلية فكانت عدد الافلاك الكلية
والبروجية معا تسعة وعشرين كما هو
والثمرة واثنان للفلك الاطلس وفلك البروج
المشهور اقول لا يخفى ان كون النفوس
وستة للكواكب السبعة تقوم منها الافلاك الكلية
اثنين وثلثين بنى على ان الثوابت
وستة للقمر وخمسة للعطارد
ساكنة غير متحركة على انفسها والا
ازادت بعددها ايضا ٢ سيد هاشم ره
عدد النفوس على هذا
ای التحريكات الاختيارية
الامر ستة عشر واحد عشر
فانها حركات جزئيات فان حركة اليوم
اثنان وثلثون ثمانية الشمس
غير حركة الفلك ١٢ مولانا
عبد الحكيم رح

صورت فلک القمر

صورت فلک الشمس

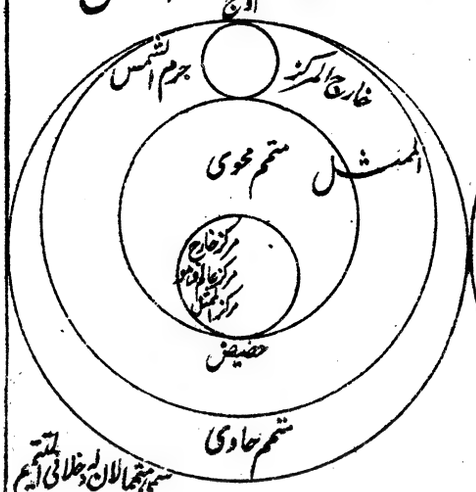

صورت فلک عطارد

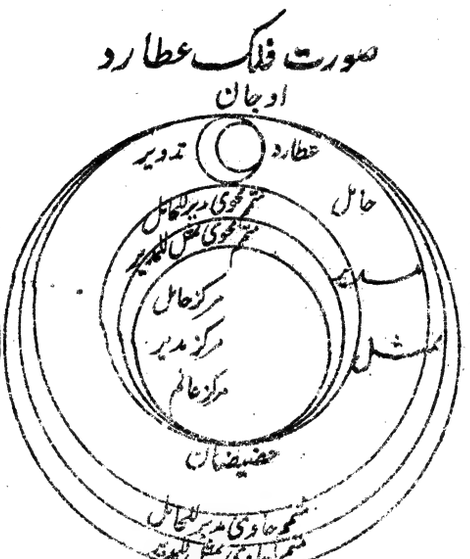

صورت افلاک علویہ وزہرہ

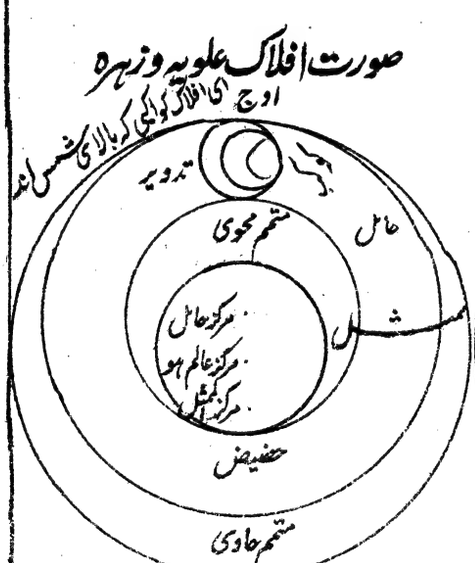

الاختيارية يعني الارادية الجزئية لا تقع الا عن ارادة
تابعة في الاغلب لشوق الى طلب امر ملائم وليس شهوة
او الى دفع امر منافر وليس غضبا وما يدل على مغايرة الارادة
للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما لا يشتهيه كما في الدواء
البشع ومنه يعلم ان الفعل الاختياري قد يترتب على تصور
النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك او غير مريد لتناول
ما يشتهيه كما اذا منع مانع من حياء او حمية ثم ذلك الشوق
منبعث عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث
انه ملائم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق وحينئذ
اما ان تقع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان
التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية
فلا يقع منه بعض الحركات الجزئية دون بعض

والا لزم الترجيح بلا مرجح قبل التحريكات الجزئية الارادية

اى وان وقعا ١٢ وهو المحرك القريب للفلك ١٢

له تصورات جزئية قيل لو كان المعتبر فى صدور الفعل

للمحركات ١٢ اى على وجه الجزئى ١٢

الجزئى التصور الجزئى لزم الدور لو كان تصورا من حيث انه

اى التصور على الوجه الجزئى ١٢

يمتنع وقوع الشركة يتوقف على وجوده لانا نقول

اى على الوجه الجزئى ١٢ صدوره ١٢

حدوث السواد المعين مثلا لا تصور الا سوادا معينا

فى هذا المحل فى هذا الوقت على هذا الشرط والمقيد

بهذه القيود وان كانت الوفا لا يكون الا كليا واما تصور

هذا السواد من حيث تشخصه المانع عن فرض

الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده فلو توقف وجوده

على مثل هذا التصور كان دورا واجيب عنه بان

اى التصور على الوجه الجزئى ١٢ المجيب المحقق الطوسى ١٢

ادراك الجزئى قبل وجوده موقوف على حصوله فى الخيال

اى التصور ١٢ حركة جزئية ١٢

لا على حصوله فى الخارج وحصوله فى الخارج هو الذى

يتوقف على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه

فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج مبدأ لحصوله في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال ايضا مبدأ لحصوله

في الخارج ولا يلزم الدور وكل ما له تصور جزئي فهو جسماني

هذا لا يصح على اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرحوا بان الجزئيات المجردة ترتسم في

النفس لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم وهي كبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر

لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف الماخوذ عنه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من

المدرك قيل الحصر ممنوع لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب بان

١٨٣

المفروض تساويهما فيها اقول تساويهما في الاعراض

باشخاصها ممتنع ومجرد التساوي في ماهيات الاعراض

اي في الشكل الخاص والسواد الخاص والبياض الخاص ١٢ بين الصورتين ١٢

لا يسد باب المناقشة لاحتمال ان يكون الاختلاف لتشخصاتها

بين الصورتين ١٢

لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد

وهو كون الاختلاف بين الصورتين لاختلافهما بالحقيقية ١٢

ولا سبيل الى الثاني لان الصور المختلفة بالصغر والكبر

وهو كون الاختلاف بين الصورتين لاختلاف الماخوذ عنه ١٢

لا يجب ان يكون ماخوذة من خارج فتعين القسم الثالث

موجود ١٢

فيكون الصورة الكبيرة منهما مرتسمة في محل من المدرك

غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فينقسم المدرك لا محالة

في الوضع وما هذا شانه فهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان

اشارة حسية ١٢ انقسام ١٢ القائل هو الحرزباني ١٢

ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات الغير المتناهية

والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت

عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا لا تناقض

صريح واجيب عنه بان مبادى الحركات الفلكية هى
الجواهر المفارقة بواسطة نفوسها الجسمانية المنطبعة
اى النفوس المجردة التى ثبتت فى الفصل السابق ۱۲ قوة جسمانية ۱۲
فى اجرامها والبرهان انما قام على ان القوة الجسمانية
افلاك ۱۲
لاتكون موثرة آثارا غير متناهية لاعلى ان لاتكون واسطة
اى لايدل البرهان ۱۲
فى صدور تلك الآثار ورد بانه لما جاز بقاء القوة
حركات ۱۲
الجسمانية مدة غير متناهية وكونها واسطة فى صدور
آثار لاينتاهى جاز ايضا كونها مبادى لتلك الآثار لانها
حركات ۱۲
المباشرة لتلك التحريكات عندهم واذا كانت واسطة فيجوز
اختيار كردن ۱۲
ايضا ان تباشرها استقلالا وقد يجاب ايضا بان هذه
ہذا غير مسلم بجواز ان لايكون لها قوة الاستقلال ۱۲ فخرج
التحريكات الغير المتناهية صادرة عن النفس المنطبعة
قوة جسمانية ۱۲
بواسطة طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من
ورود ۱۲ اى الادراكات ۱۲
النفس المجردة والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات

الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء من غير

واسطة وذا لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية

اي امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية بلا واسطة ١٢

عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية

الطارية عليها من غيرها فتأمل

الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على

ستة فصول **فصل** في البسائط العنصرية

وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى

التقديرين اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء

بشهادة الحس ١٢

والبارد اليابس هو الارض والحار اليابس

هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل

لان الماء بالتسخين يصير هواء ١٢ — بيخ ١٢

في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية وهذه

العناصر ١٢

الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات تسمى

بيان للفرق الاعتباري بين العنصر والاسطقس ١٢

اسطقسات ومن حيث انها ينحل اليها المركبات تسمى

عناصر ومن حيث انها يحصل بنضدها عالم الكون

والفساد تسمى اركانا ومن حيث انها ينقلب كل منها الى

اي فساد صورة اخرى ١٢ — اذ ركن الشيء جزئه ١٢

الاخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها مخالف

الاربعة ١٢

للاخرى في الصورة الطبعية اي النوعية والا لشغل كل واحد

بالطبع اي بالذات ١٢

منها بالطبع حيز الاخر المناسب ترك الكل اذ لا يلزم

اربعة ١٢

توافق الكل عند عدم تخالف الكل والتالي باطل اذ كل واحد

منها يهرب بطبعه عن حيز غيره فالمقدم مثله وكل واحد

منها قابل للكون والفساد والصور المحتملة للانقلابات

اثنا عشر حاصله من مقابلة كل من الاربعة مع الثلثة الباقية

فستة منها لا واسطة فيها وهي انقلابات احد العنصرين المتجاورين

الى الآخر يعني انقلاب الارض ماء وبالعكس والماء هواء وبالعكس

والهواء نارا وبالعكس وهي التي تعرض المصنف لبيانها وامّا الستة

الباقية فبعضها لا يحصل الا بواسطة واحدة يعني انقلاب الارض هواء

وبالعكس والماء نارا وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بواسطتين يعني

انقلاب الارض نارا وبالعكس هذا ما اشتهر بينهم قال الشيخ ان الصانع

تتولد من اجسام نارية فارقتها السخونة ومزجت لاستيلاء

البرودة على جوهرها مستكنفة فلو صح ما ذكره لكانت

اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة بلا واسطة

وايضا قد يصير حوابان النار القوية يحيل الاجزاء الارضية

نار الان الماء الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا يقرب

منه في الجسم فلا مجال لان يتوهم ان فيها اجزاء ارضية

انعقدت حجرا بعد ذهاب الماء بالتبخر والنضوب

وقيل ذلك معاين في عين سيه كوه وهي قرية من بلدة

مراغة من بلاد اذربيجان وماؤه ينقلب حجرا مرمرا

والحجر ينحل بالحيل الاكسيرية ماءً وذلك بتصيرة ملحاً

اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر

ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون

مياها حادة يحلون فيها اجسادا صلبة حجرية حتى

تصير مياها جارية وكذا الهواء ينقلب ماء كما يرى في قبل الجبال

فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير

ماء ويتقاطر دفعة من غير ان ينساق اليها سحاب من موضع

قطره قطره ١٢

اخر وينعقد من بخار متصاعد والشيخ حكى انه شاهد ذلك

عطف على قوله ينساق فهو ايضا بالنصب ١٢

في جبال طبرستان وطوس وغيرهما وقد يشاهد

نام شهر ١٢ نام شهر ١٢

اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ينقلب

جمع مسكن ١٢ انقلاب ١٢

ايضا هواء بالحر كما يشاهد في الثياب المبلولة المطروحة

حرارة من الشمس او النار ١٢ تر كرده شده ١٢

في الشمس وعند غليان القدر وكذا الهواء ينقلب

جوش زدن ١٢ ديگ ١٢

نارا كما في كور الحدادين اذا سدت المنافذ التي

آهنگران ١٢ سرسنگين ١٢

يدخل فيها الهواء الجديد والح في النفخ والنار ايضا

مبالغه كرده شود ١٢

ينقلب هواء كما يشاهد في المصباح فان ما ينفصل عن

شعلته لو بقيت نار الرؤيت ولاحرقت سقف الخيمة

لبقاء الاشتعال كما كان ١٢

فاذن انقلبت هواء وايضا النار الكائنة في كور الحدادين

ينطفئ وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات العنصرية زائدة

على الصور الطبيعية لانها تستحيل في الكيفيات مثل التسخن

والتبرد مع بقاء الصور الطبيعية بذواتها ولو كانت الكيفيات

نفس الصور الطبيعية لاستحال ذلك لا يخفى عليك ان ما ذكرنا

غير ظاهر في جميع الكيفيات لسائر العناصر والبسائط سواء

كانت حقيقية او اضافية ليشتمل الكلام المزاج الثاني

ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصغرت واجتمعت

وتماست في المركب يفعل بعضها في بعض بقواها

المتضادة اي كيفياتها قيل المراد بتضاد الكيفيات

ههنا هو التخالف مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح

الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف والا لم يكن

الكلام متناولا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل

من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس

في غاية البعد عن مزاج الكبريت لتشابههما وعرد

بانه لاحاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان

المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب

وبعضها يابس فكما ان بين السواد والبياض على

الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة

والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها

سورة كيفية الاخر الظاهر ان مذهبه ماذهب اليه

بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس

الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية

لا نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة البرودة

وانكسار سورة البرودة لا يجب ان يكون بسورة الحرارة

بل قد يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الحرارة الغريزية اذا امتزج
بالماء الشديد البرد يكسر سورة برودتها وكذلك
انكسار سورة الحرارة لا يلزم ان يكون بسورة البرودة
بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا
امتزج بالماء الشديد الحر يكسر سورة حرارتها فيحصل
كيفية متوسطة توسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث
يستسخن بالقياس الى البرودة ويستبرد بالقياس الى الحرارة
وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في
اجزائه يعني يكون الحاصل من تلك الكيفية في كل جزء
من اجزاء المركب مثلا للحاصل في الجزء الآخر اي
يساويه في الحقيقة النوعية من غير تفاوت الا بالمحل
وهي المزاج فصل في كائنات الجو هي ما يحدث من البخار

بالامزاج ووجه التسمية ان اكثر ما يحدث في الجو

اى ما بين السماء والارض اما السحاب والمطر وما يتعلق

بهما فالسبب الاكثري في ذلك تكاثف اجزاء البخار

مقدر بحدث من بخار متصاعدة لبطء الحركة على الهواء

هو اجزاء هوائية يمازجها اجزاء صغار مائية تلطفت

بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر الصاعد

لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد

اى القرب

من الماء قيل هذه المقدمة ليست تعليلا لما قبلها

بل هي مقدمة تفيدنا في اثناء المبحث حيث قال فان
كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اقول يمكن توجيه
الكلام بوجه لا يكون هذه المقدمة مستدركة ههنا
بان يقال قد ذكروا ان للهواء اربع طبقات الاولى ما تمتزج
مع النار وهي التي تتلاشى فيها الادخنة المرتفعة عن السفل
ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك
وما يشبهها الثانية الهواء الغالب وهي التي يحدث
فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط بالاجزاء
المائية ولا يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من
وجه الارض وتسمى طبقة زمهريرية وهي منشأ السحاب
والرعد والبرق والصاعقة الرابعة الهواء الكثيف
الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه

قوله الرابعة الخ الهواء المختلط بالاجزاء الارضية والمائية ولكنها فيها تقبل النور والظلمة وتسمى بهذا الاعتبار كرة الليل والنهار ١٢ سيد هاشم رح

الارض والطبقتان الاوليان منها محاورتان للنار
والاخريان للماء فحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين
الاخريين تستفيد كيفية البرد من مخالطة الاجزاء
المائية لكن الطبقة الرابعة لا تبقى على صرافة برودتها
التى اكتسبتها من مخالطة تلك الاجزاء المائية لوصول
اثر شعاع الشمس اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة
التى ينقطع عنها اثر شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ
البخار المتصاعد فى صعوده اليها انكاثف بواسطة البرد فان لم يكن
البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر للثقل الحاصل
من الكثافة والانجماد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر
هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى
اجزاء السحاب قبل اجتماعها ولا يصل قبل اجتماعها

بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل
السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل يصل
بعد لا ينزل بردا بفتح الراء واما اذا لم يصل البخار الى الطبقة
الباردة الزمهريرية لقلة الحرارة الموجبة للصعود فان كان كثيرا
فينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه البرد كما حكى الشيخ
انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض الجبال صعودا
يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة
وكان هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من هو
تحته من اهل القرية التي كانت هناك يمطرون وقد
لا ينعقد ويسمى ضبابا ويرتفع بادنى حرارة تصل اليه
لكثرة لطافته وان كان قليلا فاذا اصابه البرد اي
برد الليل فان لم يجمد فهو الطل وان انجمد فهو الصقيع

ونسبته الى الطل كنسبة الثلج الى المطر وقد يتكون السحاب
الرطوبة في الظرف ١٢
من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل حينئذ منه
بدون صعود البخار ١٢
الاقسام المذكورة ولذا قيد المصنف السبب فيما سبق
المطر والثلج والبرد والطل والصقيع وعليك ترتيبا الاقسام عليها ١٢ علي ره
بالاكثري واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان هو
ز بخار يابس ١٢ عن اجزاء ١٢ يابسة ١٢ روشني ١٢
اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت
حاصلة من اشراق الشمس على الارض اليابسة ١٢
بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر اذا
ارتفع مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار
ويتصاعدان معا الى الطبقة الباردة فانعقد الخ ١٢
واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد من
بندي شود ١٢
الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لزوالها
الا ان يجيء تيز كرد ١٢
يمزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل
التمزيق پاره كردن ١٢ خورد ١٢ خورد ١٢ شديد ١٢
صوت هائل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل الدخان
ترسناك ١٢ آواز ١٢ شعله برند ١٢
لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية
شديده ١٢

قوله اذا ارتفع مع البخار الخ ١٢ قوله ويتصاعدان الخ ١٢ قوله فانعقد الخ ١٢ قوله اجزاء نارية الخ ١٢ قوله ان اشرقت الشمس الخ ١٢ قوله وقد يتكون السحاب من انقباض الخ ١٢ قوله وقد يتكون السحاب بالبرد الخ ١٢ قوله اجزاء نارية الخ ١٢ قوله فقوله اجزاء نارية الخ ١٢ قوله والكبات والبقول البخار وجميع البسائط الخ ١٢ قوله نارية يخرج البخار الكبات والبقول وباقي البسائط الخ ١٢ قوله ارضية يخرج النار البسيط الخ ١٢ قوله لا تخالطها فيها اصلا ولقوله لتمايز بينهما في الحس يخرج النار المجاورة لوجه الارض فان بينهما تخالطا في الجملة كما مر تبيانا في الحس ١٢ قوله اجزاء نارية حاصلة من اشراق الشمس على الارض اليابسة ١٢ مولانا عبد الحكيم رحمه الله على الارض اليابسة ١٢ قوله اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة بحيث لا تمايز بينهما في الحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار ويتصاعدان معا الى الطبقة الباردة فانعقد الخ ١٢ واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او نزل الى السفل لزوالها يمزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية قوله لزوالها الى قوله الحرارة قوله لانزوالها الى قوله الحرارة قوله لبقاء حرارته الى قوله الحرارة قوله لما فيه من الدهنية الى قوله الحرارة

للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفي بسرعة وصاعقة

دقيقا في الجو ١٢ — برود ١٢

ان كان غليظا ولا ينطفي حتى يصل الى الارض واذا وصل

في الجو ١٢ — دخان ١٢

اليها فربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب

دخان ١٢ — اي الجسم الغير المنجمد ١٢ — گداخته مي كند ١٢

الاجسام المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة

سخت ١٢ — اي المتقاربة الاجزاء ١٢

مثلا ولا يحرقها الا ما احترق من الذوب وربما كان

گداختن ١٢

كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شئ اصابه وكثيرا

دخان ١٢ — موصوف ١٢ — صفت ١٢

ما يقع على الجبل فتدكه دكا واما الرياح فقد تكون

پاره پاره كردن ١٢ — باد تند ١٢

بسبب ان السحاب اذا ثقل لكثرة البرد اندفع

الى السفل فصار لتسخنه بالحركة وتحلل الاجزاء

اي الى جانب الارض ويميل اليها ١٢

المائية في اثنائها هواء متحركا اي ريحا وايضا يتموج الهواء

بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد يكون لاندفاع

يعرض بسبب تراكم السحب وتزاحمها او لاختلافها

فی القوام فیدفع الکثیف الرقیق فیصیر السحاب من جانب الی

جهة اخری وقد یکون لانبساط الهواء بالتخلخل فی جهة ای

ازدیاد مقداره بدون انضمام جسم اخر الیه واندفاعه من

جهة الی الاخری فیدافع الهواء ما یجاوره وذلک المجاور

ایضا یدافع ما یجاوره فیتموج الهواء ویضعف تلک

المدافعة شیئا فشیئا الی غایة ما فتقف وقد یحدث

ایضا من تکاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه یتحرک الهواء

المجاور له الی جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد یکون

بسبب برد الدخان المتصاعد الی الطبقة الزمهریریة ونزوله

ومن الریح ما یکون سموما ای متکیفا بکیفیة سمیة

محرقا قد یری فیه حمرة شعل النیران لاحتراقه

فی نفسه بالاشعة وقیل لاختلاطه ببقیة مادة الشهب

اولمرورة بالارض الحارة جدا وقد تحدث رياح مختلفة

اى ارض غلبت عليها الحرارة الخارجية ١٢

الجهة دفعة فتدافع تلك الرياح الاجزاء الارضية فينضغط

تلك الاجزاء بينهما مرتفعة كانها تلتوى على نفسها وهى الاعصار

واما قوس قزح فهى اما تحدث من ارتسام ضوء النير الاكبر

تركيب اضافى فى معناه علم ١٢

اى الشمس فى اجزاء رشية صغيرة صيقلية متقاربة

اى اجزاء شفاف غاية ١٢ شفاف ١٢

غير متصلة مستديرة اى واقعة على طريقة الاستدارة

الشمس بحيث يحصل

الشاهد المذكور فيجوز ان

يتحقق على شكل الربع او اخر

فيشتمل العكس قطاع البصر منها

الى الشمس لفقدان شرط الانكاس

والانكاس كما مر واذا اقترنها

من الشمس تكون محسوسة

متلونة بالوان مختلفة بالكيفية

فى انواع كذلك وعلى هذا

ذهب الشاوى بان قوس قزح

وكذا الهالة وامثالها تحدث

الشاوى فى ايجاد

الشعاع

القمر فيها وما اختلفوا فى الوضع

فتكون الخطوط التى بين البصر وبين

الاجزاء والتى تنعكس من هذه الخطوط

الموجودة الى الشمس على انواع الشعاع

يكون صدور القوس على اى زاوية كانت

وتحقق فيها انعكاس الشعاع

والانعكاس كما يظهر عن قريب

واعلم انهم قد اختلفوا فى قوس قزح فقيل انه

قبل ان يرتسم فى السحاب

الصورة المرئية فانها ليست

بموجودة فى الخارج بل

منها شعاع الى الجزيئات والاظاهر انه

ويشهد بذلك انا اذا قمنا بحيث يكون

الشمس لنا خلف احد كتفينا بحيث يكون

بيننا وبين الشمس وبين مكان نظرنا

واخذنا فى القيام او القعود او

صيغة جدار اى فيها كالوان قوس قزح

بالجزئية وليس فى الماء اجزاء مختلفة

القوام واللون بل هو الانعكاس

عرفت هذا فنقول ان الاجزاء الرشية

التى تكونت فى الجو لابد من ان يكون

جميعها على هيأة الاستدارة

سواء كانت ذات انعكاس او لا

بل الاجزاء التى يتحقق فيها الانعكاس اولا

يجب ان يكون على هيأة الاستدارة

وذلك لان الشمس بحيث يحصل

منها الانعكاس من الاجزاء الشاوى

الى الشمس يجب ان يكون

نسبتها الى الشمس بحيث يحصل

نسبتها الى الشمس

على شكل الاستدارة ليصح

والانعكاس كما مر

والناظر فى غير تلك

الاجزاء

قوله ٢ اعصارا بالكسر كما يأتى ٢ قوله ٣ قزح وهى الاعصار

قوله ٤ قزح على وزن ٤ قوله ٥ قزح اسم جبل

قوله ٦ قزح اسم ابليس ٦ قوله ٧ قزح

قوله ٨ قزح غير منصرف للعلمية والتركيب وقيل قزح

قوله ٩ قزح من اسماء الشيطان ٩ قوله ١٠ قزح

وبيانه انه اذا وجد في خلاف جهة الشمس الاجزاء

هذا عبارة دستور العجائب للعلامة الشيخ داود انطاكي ١٢

المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري عن كل

وجه ١٢ مقابله ١٢

منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف

پس پشت ١٢

اما جبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من

اى صارت الشمس خلاف جهة النظر ١٢

الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس

ما نحو المشرق او المغرب ١٢

شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل من تلك

اى عن الاجزاء المذكورة ١٢

الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصيقل

شمس ١٢ شمس ١٢

الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا صغر جدا ادى الضوء

واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيأة

بخلاف ما اذا كبر ادى الشكل ايضا كما يشاهد في المرآة ١٢

قوس مستضيئة باقل من نصف الدائرة وبحسب ارتفاع

الشمس ينتقص هذا القوس لانتقاص الاجزاء التي

برسيدن گرمى ١٢

ينعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس

من الطرفين وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراء

قوس قزح ١٢

تلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لتصير كالمرآة فان

الشفاف لا يرى فيه شئ اذا كان وراءه شفاف اخر

لا يرتسم ١٢

وانما قيد كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء

الرشية الكائنة في الجو للطافتها يتحلل سريعة بادنى

اجزاء ١٢

سخونة تصيبها من ارتفاع الشمس فان قلت لو صح

ذلك ليرى في الجو احيانا شئ غير مستدير على الوان

قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة

على غير هيأة الاستدارة قلت لما تقرر في علم المناظر

انه لا بد من تساوي زوايتي الشعاع والانعكاس

فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيأة الاستدارة

لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى

على من له تخيل صحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاف

ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد يقال ان الناحية

العليا منها لما قربت من الشمس قوى فيها الاشراق

فترى الاحمر الناصع واما الناحية السفلى فلما بعدت

عنها كانت اقل اشراق فيرى فيها حمرة الى سواد وهو

الارجوانى واما ما يتوسط بينهما فان لونه متولد من ذينك

اللونين وهو الكراثى ورد هذا بان الكراثى لا يناسب هذين

اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبان سبب

اختلاف الوانها لو كان اختلاف اجزائها بالقرب والبعد

مقيسا الى النير لكان الانتقال من احد اللونين الى الآخر

الناحية العليا ١٢

الناحية السفلى ١٢

على سبيل التدريج فلو يكن الالوان الثلث متشابهة لاجراء

عند الحس وقال الشيخ لست احصله واما الهالة فايضا

انما يحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية

صغيرة صيقلية متقاربة غير متصلة مستديرة حول النير

بيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير الاجزاء المذكورة

على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ونظر

في تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون شكله

المسبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة

وهي الهالة وتدل على حدوث المطر لانها على رطوبة

الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على الصفة المذكورة

واحد لهما تحت الاخرى حدثت هناك هالة تحت هالة

ويكون التحتانية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم

انه راى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس وتسمى
الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب
وهى ادارة الشمس كذا فى الصحاح ١٢ نخ مجاز ١٢
الرقيقة وقد حكى الشيخ فى الشفاء انه راى حولها نادرة الهالة
التى تولد منها الهالة ١٢
التامة ونادرة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح
واما الشهب فسببها ان الدخان اذا بلغ حيز النار وكان
ستارة رفت ١٢ هو اجزاء نارية يخالفها اجزاء صغار ارضية ١٢
لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه النار فانقلبت الى
قليلا ١٢
النارية ويلتهب بسرعة حتى يرى كالمنقض بيانه على
اى يشتعل سريعا ١٢
ما ذكره المحقق فى شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالى
نصير الدين ١٢
اولا ثم يذهب الاشتعال فيه الى الغرة فيرى الاشتعال ممتدا
دخان ١٢
على سمت الدخان بسرعة الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهاب
طريق ١٢ ودخان ١٢
فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت غير
كالنار التى فى كرة النار ١٢
مرئية فظن انها طفئت وليس ذلك بطفوء وان كان
بل يبقى فى كرة النار ١٢

٣٠٦

١

قولم على الوان قوس قزح
فتحلى بهذا لا يخلص الماء تماما بالبضاء
والى ان اثبت عدمها فى بعض اسفارى
من ايام الربيع فى بعض سنة
حين توجهى من بلدة تبريز الى مشهد
طوس على ساكنه الف الف تحية وثناء
عند الشفق وكنت كرة تحدث وتغيب
نسخ شهاب بالكسر وهو
الثقاب والكواكب والمراد هنا المعنى
الاول ١٢ منه غفر له
اذا بلغ وذلك لان اجزاءه اضيئت بالنار
جدا فيحفظ الحرارة التى يصعد بخلاف
البخار ١٢ شرح مواقف
حيز النار اى محل يتحقق فيه النار
الثانية للهواء فان النار القليلة التى
كيفى الاشتعال مادة تشتعل بها
رجوع الدخان اللطيف يطلق على خمسة معان الاول
سهل الشكل الثانى رقيق الاقوام الثالث
قابل الانقسام الى اجزاء

الدخان غليظ لا ينطفى النار اياما وشهورا بقدر غلظ

ويكون على صورة ذى ذوابة او ذنب او رمح او

حيوان له قرون وحكى ان بعد المسيح عليه السلام

بزمان كثير ظهر فى السما نار مضطرمة فى ناحية

القطب الشمالى وبقيت السنة كلها وكانت الظلمة

تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى

لم يكن احد يبصر شيئا وكان ينزل من الجو شبيه الهشيم

والرماد وان اتصل الدخان بالارض يشتعل النار

فيه نازلة الى الارض ويسمى الحريق واما الزلزلة وانفجار

العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس فى الارض يميل الى

جهة فيتجرد بها اى بالارض فينقلع بها مختلطة

بأجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا يسعه الارض اوجب

انشقاق الارض وانفجر منها العيون قال ابو البركات في البغدادي ١٢

المعتبر ان السبب في العيون والقنوات وما يجري مجراهما نام كتاب ١٢ چشمها ١٢ كالانهار والآبار ١٢

هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها تزيد برف ١٢

بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرة تبدل ١٢

المحصورة في الارض لا مدخل لها في ذلك واحتج بان باطن بند شد ١٢٥

الارض في الصيف اشد برودا منه في الشتاء فلو كان السبب گرمی ١٢ تابستان ١٢ جاڑہ ١٢ آی استدل ١٢

لهذه استحالتها لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه اى الانجار ١٢

الآبار في الصيف ازيد وفي الشتاء انقص مع ان الامر

بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة والحق ان السبب

الذي ذكره صاحب المعتبر معتبر لا محالة الا انه غير مانع

من اعتبار السبب الذي ذكره المصنف واحتجاجه في

المنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب

التام لاعلى انه لايجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا
غلظ البخار بحيث لاينفذ في مجاري الارض او كانت الارض
كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ
الغاية غلظه فزلزلت الارض زلزالا الغاية غلظه وكذا الريح والدخان
وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث صوت هائل
وقد يخرج نارا لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار
والدخان الممتزجين على طبيعة الدهن فصل في
المعادن المركب التام وهو الذي له صورة نوعية تحفظ
تركيبه اما ان يكون له نشو ونماء او لا فالثاني هو المعدني
والاول اما ان يكون له حس وحركة ارادية او لا فالثاني
هو النبات والاول هو الحيوان وقد يقال لم ينتقض
دليل على ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة

٢٠٩

ارادية وان المعدنى ليس له نشو ونمو غايته عدم الوجدان

وانه لا يدل على العدم ولذا قال شارح التلويحات المركب

ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان

تحقق كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدنى وقد

يتمسك لشعور النبات واختياره فى الحركة بما يشاهد

من ميلان عن سمت استقامته فى الصعود اذا كان هناك

مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه

عاد الى تلك الاستقامة وفى شجرة الخل والكبر اذا رات

شاهدة بذلك وقد يتمسك ايضا لاغتذاء المعدنى

بما ظهر فى المرجان من هيأة النماء الاشجرة والا دخنة

المنبسطة فى الارض اذا كثرت يتولد منها مرواذا

لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب من الاختلاط

المختلفة في الكم والكيف فتكون منها الاجسام المعدنية

فان غلب البخار على الدخان يتولد الشيم والياقوت والبلور والزيبق

والزرنيخ والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعي او اسود

قلعي ١٢ — من ههنا الى قوله اريد به الابيض عبارة شرح حكمة العين ١٢

وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض

سيسه ١٢ — كما في عبارة المصنف ١٢

وغيرها من الجواهر المشفة قيل في عد الزرنيخ والرصاص

مولانا زاده ١٢

من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجساد

اي من قسم الجواهر المشفة ١٢

السبعة التي تتولد من امتزاج الزيبق والكبريت

ولانه لا شفيف فيه واما الزيبق فلانه لا شفيف فيه

مصدر كوميض ١٢

ايضا ولما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء

الكبريتية في غاية اللطافة مخالطة شديدة بحيث لا يوجد

له سطح الا وهو مغشي بغلاف من الاجزاء الكبريتية

كالقطرات المرشوشة على تراب هبائي مسحوق غاية

السحق بحيث يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي

يحفظها وان غلب الدخان يتولد الملح والزاج والكبريت

والنوشادر ثم من اختلاط بعض هذه اي الزيبق

مع بعض اي الكبريت تولدت الاجسام الارضية

اي الاجساد السبعة المتطرقة وهي القابلة لضرب المطرقة

بحيث لا ينكسر ولا يتفرق بل يتلين ويندفع الى عمقها

فينبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد

والخارصيني والاسرب والقلعي **فصل** في النبات

وله قوة اي صورة نوعية عديمة الشعور عند الاكثر

تحفظ تركيبه ويصدر عنها حركات النبات في الاقطار

المسماة نموا وافعال مختلفة بآلات مختلفة قيل فان

الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بآلات

مختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من حيث هو

واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته يستلزم

ان لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بالجهات

المختلفة سواء كانت تلك الجهات آلات او غيرها

وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول وهو ما يتم به النوع

اما في حد ذاته كهيأة السرير فانها كمال للجسم السرير

لانه لا يتم السرير في حد ذاته الا بها او في صفات كالبياض

فانه كمال للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به

والاول كمال اول والثاني كمال ثان لجسم طبعي ليس

المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل

الجسم الصناعي واحترز به عن مثل الهيأة السرير

ومنهم من رفع الطبعي وقال انه صفة لكمال احترازا

عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا

يحصل بصنع الانسان كما في السرير وقد يكون طبعيا

لا مدخل لصنعه فيه الى يجوز جره على انه صفة

الجسم اي جسم مشتمل على الآلة ورفعه على انه

صفة كمال اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط

والمعدنيات من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذى فقط

كالبشم والبلور وغيرهما ١٢ — پيدا ميكند ١٢ — اى نمو و زياده مى شود ١٢

واحترز به عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة

نفس نباتية ١٢

غاذية لاجل بقاء الشخص وهى القوة التى تحيل جسما

هو الغذاء ١٢

آخر الى مشاكلة الجسم الذى هى فيه فيلصق تلك

الصاق مينمايد ١٢

القوة ذلك الجسم المشاكل به بدل ما يتحلل عنه

بالحرارة الغريزية او غيرها ولها قوة نامية لاجل كمال

طبيعية ١٢ — نفس نباتية ١٢

الشخص والقياس ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة

من الانماء او التنمى ١٢

الغاذية وهى التى تزيد فى الجسم الذى هى فيه زيادة فى

الاقطار طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة

اى الاطراف ١٢ — مولانا زاده ١٢ — اى بقوله فى الاقطار ١٢

الصناعية فانها لا تكون فى الاقطار الثلثة لان الزيادة

كما فى الشمعة ١٢

الصناعية فى بعض الاقطار توجب النقصان فى بعض

آخر وفيه نظر لان زيادة الجسم المغتذى فى الاقطار

اسم ١٢

بانضمام الغذاء اليه لا بنفسه واذا كان كذلك فنقول

في الزيادات الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة

مقدارا آخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار

الى ان يبلغ كمال النشو يخرج به مبدأ السمن

والورم اذ ليس غايتهما بلوغ الجسم الى كمال نشوة

وقيل هما خارجان بقوله على تناسب طبع اى نسبة

يقتضيها طبيعة المحل وقد يقال ان السمن والورم خارجان

بقوله في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه

لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلانه

تورم القلب بالاتفاق وتورم العظام عند الاكثرين

اقول فيه بحث لان المفهوم من زيادة الجسم في اقطاره

الثلثة ان يريد مجموعه من حيث هو مجموع لا ان يزيد

كل جزء من اجزاءه وقد صرح بعض المحققين بان السمن يزيد

في الطول ايضا ولها قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي

تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا من الاجزاء وتجعله مادة

ومبدء لمثله او شخص من جنسه ليشمل البغل واعلم ان ههنا

ثلث قوى احدها ما يجعل الدم المستعد للمنوية منيا في الانثيين

وثانيتها ما يهيئ كل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى

في الرحم بعضو مخصوص بان تجعل بعضه مستعدا للعظمية

وبعضه مستعدا للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع

هاتين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثتها ما يصور مواد

الاعضاء بصورها الخاصة بها وكشيء مصورة وقد ذهب

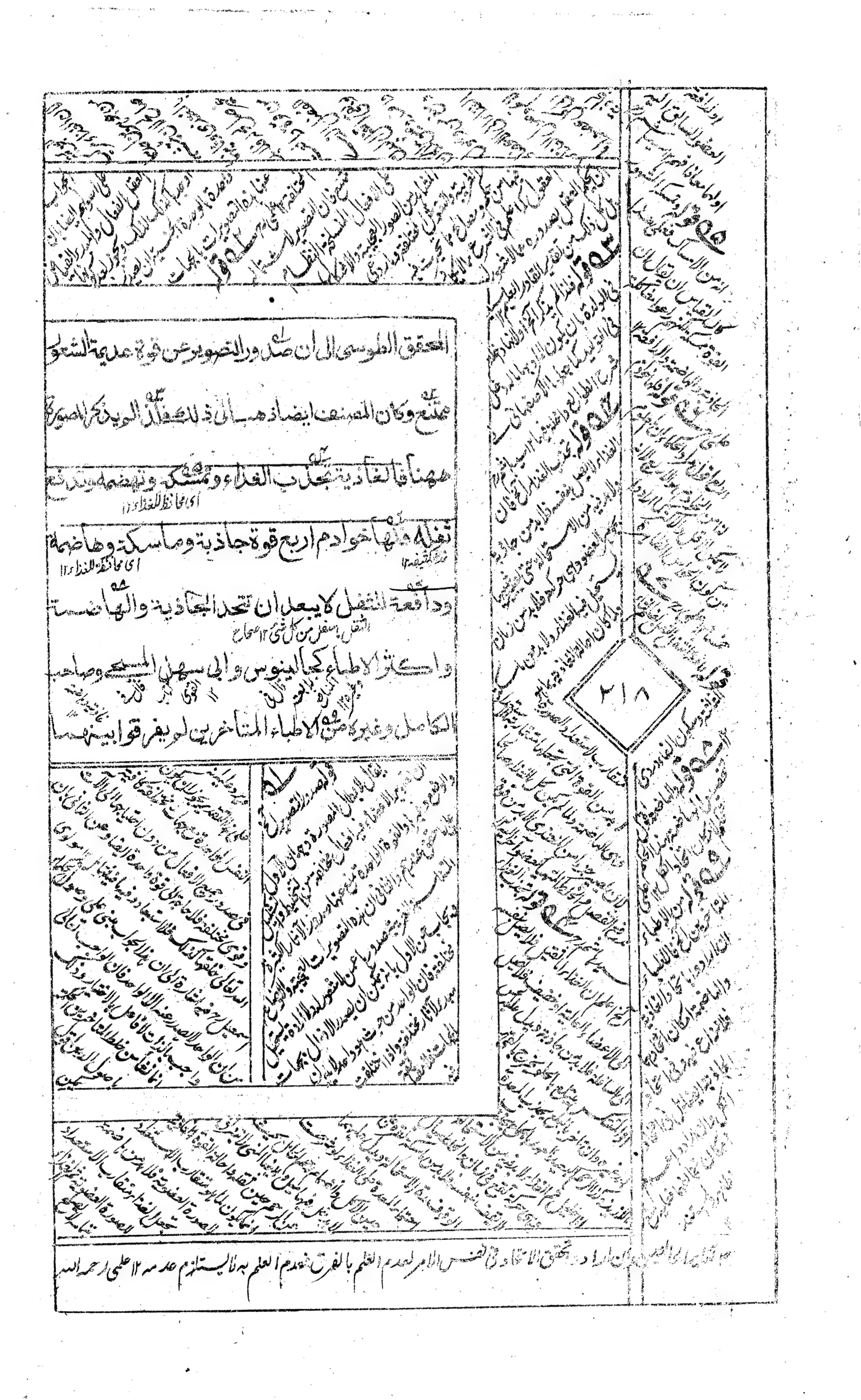

المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور
ممتنع وكان المصنف ايضا ذهب الى ذلك فلذا لم يذكر المصورة
ههنا فالغاذية تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع
اى محافظ للغذاء ١٢
ثفله فلها خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
اى محافظة للغذاء ١٢
ودافعة للثفل لا يبعد ان تتحد الجاذبة والهاضمة
الثفل باسفل من كل شئ ١٢ صحاح
واكثر الاطباء كجالينوس وابي سهل المسيحي وصاحب
الكامل وغيره من الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما

٢١٨

[illegible] ان اراد تحقق الاتحاد في نفس الامر لعدم العلم بالفرق فعدم العلم به لا يستلزم عدمه ١٢ علمي رحمه الله

وغاية ما قيل في الفرق ان القوة الهاضمة يبتدئ فعلها
عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا
جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته
ماسكة ذلك العضو فلزم صورة نوعية فاذا استحال ذلك
الشيء بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحصلت صورة
اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة
الدموية وهذا الكون والفساد انما يحصلان بان يحدث
هناك من الكيفيات ما يلائمه باعتبار استعداد المادة للصورة
الدموية في الانتقاص وبأخذ استعدادها للصورة العضوية
في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى ان
ينتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية
فيحدث الاخرى وهي العضوية فههنا حالتان احدهما سابقة

على الاخرى فالحالة الاولى هى فعل القوة الهاضمة والثانية
اى كون الصورة العضوية ١٢
هى فعل القوة الغاذية تواورد عليه انه لا يجوز ان يكون
فصل الفرق بين الهاضمة والغاذية ١٢
حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه
الحالات واستدعت كل واحدة منها قوة على حدة لصارت
القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات
كثيرة بحسب مراتب الهضوم بعضها تغير فى الكيف
فقط وبعضها تغير فى الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان
اى كما هو تغير فى الكيف ١٢
تكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هى الهاضمة
فليجز ان يكون التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة
اى الهاضمة ١٢
بعينها فتكون هى مبطلة للصورة [illegible] موية
ولا مدخل الاخرى ١٢
ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة
فلا حاجة الى الغاذية ١٢
الغذائية ومحصلة للصورة الدموية والنامية تقف

٢٢٠

من الفعل اولا حين كمال النشو وتبقى الغاذية وتفعل

اى من فعله ١٢ اى قبل وقوف سائر القوى ١٢

الى ان تعجز فيعرض الموت قيل هذا دليل على التغاير

بين القوتين ويحتمل ان يكون هناك قوة واحدة

يختلف احوالها بالقوة والضعف فتحصل برهة من

اندك ١٢

الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك فى سن النمو اعنى

موصولة ١٢ بالحرارة الغريزية ١٢

الى قريب من الثلثين ثم يتطرق اليها شئ من الضعف فيحصل

تطرق راه گرفتن ١٢ منتخب اللغات

منه ما يساويه وذلك فى سن الوقوف اعنى الى قريب من الاربعين

غذاء ١٢ اى القدر المتحلل ١٢ اى وقوف القوة النامية ١٢

ثم يتزايد ضعفها فلا تقوى على تحصيل ما يساوى المتحلل

قوة ١٢ قادر نيست ١٢

وذلك فى سن الانحطاط الخفى الذى لا يتبين اعنى الى

قريب من الستين وفى سن الانحطاط الظاهر الذى

هو ما بعده الى اخر العمر فصل فى الحيوان

يسمى سن الشيخوخة ١٢

وهو مختص بالنفس الحيوانية وهى كمال اول لجسم

بها اذ النفس الحيوانية ليست آلية من جهة ادراك الجزئيات المجردة بل النفس الناطقة كك ١٢ علمي رحمه الله

طبيعي آلي من جهة ما تدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك

اي الحيوان ١٢ — مصدرية ١٢ — اذ المجردة تدركها النفس الناطقة ١٢ سيد

بالارادة اقول ههنا بحث لانه ان اراد الآلي من جهة هذين

الامرين المذكورين فقط على ما مر في النبات فلا يصدق التعريف على

اي يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة ١٢

النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية ايضا

وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس

الناطقة فالمناسب ان يقال من جهة ما يفعل الافعال

النباتية ويدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة

فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم بعضهم من

جواب باختيار الشق الاول ١٢

ان بدن الحيوان يشتمل على صورة معدنية لحفظ

صورة نوعية ١٢

التركيب وعلى نفس نباتية للتغذية والتنمية والتوليد

وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية ولا يرد

مثل هذا على تعريف النفس الانسانية لانها وان صدر عنها

اثر الصورة المعدنية وهو حفظ التركيب لكنها ليست

آلية من جهة فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة مدركة

بل المدرك للكلي والجزئي غير هو النفس الناطقة ١٢ علمي رحمه الله

وحركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن

اما التي في الظاهر فهي خمس والمراد ان المعلوم لنا من

الحواس الظاهرة خمس لان ممكن التحقق في نفس الامر

والتحقق فيما كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة

اخرى لبعض الحيوانات ونحن لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم

قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع السمع هو قوة موزعة

في العصبة المفروشة في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتقن

كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت لتموج

الحاصل من قرع او قلع عنيفين مع مقاومة المقروع للقارع

والمقلوع للقالع الى تلك العصبة وقرعها ادركت القوة

المودعة فيها وكذا اذا كان الهواء قريبا منها وليس المراد
بوصول الهواء الحامل للصوت الى السامعة ان هواء واحدا
بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويوصله الى المحابل ان ما يجاور ذلك
الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا
الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ
فيدركه السامعة حينئذ والبصر وهو قوة في الملتقى
عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتقارنان
حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا ويصير تجويفهما
واحدا ثم يتباعدان الى العينين فذلك التجويف الذي
هو في الملتقى اودع فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النورين
المذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلثة

الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج الشعاع
من العينين على هيأة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته
عند سطح المبصر ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى
ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة اخرى الى انه مركب
من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي المبصر مجتمعة
عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من
المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين
اطراف تلك الخطوط لم يدركه ولذلك تخفى على البصر
المسامات التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات وذهب
جماعة ثالثة الى ان الخارج من العينين خط واحد
مستقيم فاذا انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي
طوله وعرضه حركة في غاية السرعة ويتخيل بحركته

هيأة مخروطية والثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار

بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس

وغيره وقالوا ان مقابلة المبصر للباصر توجب استعدادا

تفيض به صورته على الجليدية ولا يكفي للابصار الانطباع

في الجليدية والا يرى شيء واحد شيئين لانطباع صورته

في جليديتي العينين بل لابد من تادي الصورة الى ملتقى

العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا

بتادي الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه الى

الحس المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل

ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لفيضان الصورة

على الملتقى وفيضانها عليه معد لفيضانها على الحس

المشترك والثالث مذهب طائفة من الحكماء وهو

ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع

الذي في البصر ١٢

بل بان الهواء المشفف الذي بين الرائي والمرئي

شفاف ١٢

يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة

متكيف ١٢

للابصار والشم وهو قوة في زائدتين نابتتين من مقدم

بقدر نصف الانملة ١٢

الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي والجمهور على ان الهواء

بفتح ثاء مثلثة وسكون دال مهملة ١٢

المتوسط بين القوة الشامة وذي الرائحة يتكيف بكيفية

الرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل الى ما يجاوره

يعني بعد از يك ديگري ١٢ تكيف ١٢ المراد بالهواء ١٢

الشامة فتدركها وقال بعضهم سببه التجزي وانفصال

اي تدرك الشامة الرائحة ١٢ علمي وهو مذهب الاطباء ١٢ جزو جزو شدن ذي الرائحة

اجزاء من ذي الرائحة يخالطها الاجزاء الهوائية فتصل

الى الشامة وقد يقال انه بفعل ذي الرائحة في الشامة

من غير استحالة في الهواء ولا بتجز وانفصال والذوق

في الكيف اذ لا قائل باستحالة في الحقيقة ١٢ علمي رح

وهو قوة في العصب المفروش على جرم اللسان وادراكها

بتوسط الرطوبة اللعابية بأن يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم

ثم يغوص هذه الرطوبة معها في جرم اللسان الى الذائقة

فالمحسوس حينئذ هو كيفية ذي الطعم وتكون الرطوبة

واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى

الحاسة او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب

المجاورة فتغوص وحدها فيكون المحسوس كيفيتها

واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن

وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من

المحققين ومنهم الشيخ انها اربعة الحاكمة بين الحرارة

والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين الخشونة

والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة

بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس

المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل

وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة

خط مستقيم ومستدير ١٢

اخرى غير البصر يرتسم فيها صورة القطرة والنقطة ويبقى

الحس المشترك ١٢

قليلا على وجه يتصل الارتسامات البصرية المتتالية

عند كونهما في حدود المسافة حسب اتصال تلك الحدود ١٢

بعضها ببعض فيشاهد خط واحد واعترض عليه بانه

في البصر ١٢ ارتسامها قوله الس اى القائل

يجوز ان يكون اتصال الارتسام في الباصرة بان يرتسم

ولا نسلم ان الارتسام في الباصرة لا يبقى قليلا ١٢

المقابل الثاني قبل ان يزول المرتسم الاول لقوة ارتسام

الاول وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال

اول وثاني ١٢

فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ عند

الاول المقدم ١٢

الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات كان الروح

المصبوب في البطن المقدم هو آلة للحس المشترك

اى في التجويف المقدم ١٢

والخيال الا ان ما في مقدم ذلك البطن بالحس المشترك

قوة ١٢ المقدم ١٢

اخصّ وما في مؤخرة بالخيال اخصّ يحفظ جميع صور

المحسوسات وتمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك

فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها

مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك

فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فيها زمان الذهول لامتنع

منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك وقيل هذه

الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون انحفاظها في بعض

الاشياء الغائبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول

والنسيان بملكة الاتصال بها وعدمها واعترض عليه بان

الغائب الحافظ للصورة اما ان يكون جوهرا مفارقا او قوة

جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه الصورة

الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه

لو امكن ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا
الباء للسببية ۱۲
بالاتصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير
الباء للسبب ۱۲
وسامعته وبطلان ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث لانه
ساعته ۱۲ الغير ۱۲ بباصرة ای البصر والمبصر اعتراض ۱۲
لا يلزم من كون الغائب الحافظ للصورة قوة جسمانية امكان
ان ندرك شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
الباء للسبب ۱۲ الباء للسبب ۱۲
حتى يلزم امكان ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير وسامعته
للان يكون الشيء الذي يدرك بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
بل اللازم منه هو امكان ان ندرك شيئا ارتسم في قوة
قوتنا ۱۲
جسمانية غائبة عنا بالاتصال كالقوى الحالة في الاجرام
۱۲ غائبة اشياء مثال
السماوية وهذا غير ظاهر البطلان وقد يقال الذي
قائله مير ك ۱۲
يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ
خيال ۱۲ الشيء ۱۲ ای القبول ای حفظ الشيء ۱۲
ولهذا يوجد احدهما بدون الآخر كما في الماء فانه يقبل
ای كون القبول غير الحفظ ۱۲
ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر عنها الافعل

قوله اقول فيه بحث الخ
ان لا يلزم من امكان حصول شيء ما حاصل بقوة جسمانية غائبة عنا امكان كون ذلك الشيء حاصلا بتلك القوة
او ادراك القوة جسما بتوسط الغير وبالعكس يلزم من امكان ان يبصر شخص
غائبة عنا امكان ان يدرك الغير شخصا
وهو ليس بباطل ۱۲ قوله اقول فيه بحث الخ
لانا نختار ان القول في بحث اذا كان القوة
لا تفعل الا بتوسط آلة جسمانية كالحواس
مدركة بتوسط الحواس الظاهرة والمتخيلة
والحافظة بتوسط الخيال والحافظ وهو النفس
آلة يحدث الادراك ان كان آلة الادراك
الا عرض فيه بحث لانه يجوز ان يكون آلة الادراك
ايضا قوة جسمانية غائبة عنا بالاتصال
بيانه ان الانسان اذا ابصر شخصا
لزم من امكان ان يكون نفس شخص
مدركة لابصاره وسامعة ۱۲
الغير وسامعته ۱۲ على ما ذكر
كيف يكون ظاهر البطلان وقد ذهبوا
الى ان اعقل الفعال خزانة المعقولات ۱۲ منه
هو ادراك الشيء لا بالقياس الى شيء آخر
والعقل الفعال مجرد لان الاستعداد بالمادة
انما يتم الارتسام في الامر المنفصل وجعلوه
آلة لغيره في الادراك لا من جهة
خصوص التجرد والمادية فاذا حكموا بان
العقل الفعال المنفصل عن النفس ليس
آلة للنفس في ادراكه لم يتم صيرورة
الاستعداد ۱۲ سيد
يقال هذا دليل آخر على خلافه
للحس المشترك ويدل على وجود
قوله كما في المدارك ۱۲ مولوي محمد حكيم
قوله ودقت
محاينه كي ندرت دست نقش كرده شود ونقش ۱۲
فيحدث ويعدم ليس ۱۲ مولوي
قوله اي الادراك
الشيء المرتسم في القوة
الجسمانية الغائبة عنا بالاتصال
* * ۱۲ * * *
* * *

واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة
معًا فالقابلة وهي الحس المشترك غير الحافظة وهي الخيال بالضرورة
مبدء ١٢
وفيه نظر لان الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة
قوله ١٢ الشيء الحفظ ١٢ القبول ١٢ الحفظ ١٢ قائلون القبول
فقد اجتمعا في قوة واحدة سميتموها بالخيال على ان
قائلين التقاديرا ١٢ فلا يكون اجتماعهما محالا ١٢
القبول والادراك من قبيل الانفعال دون الفعل فاجتماع
عطف تفسيري ١٢
القبول والحفظ في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد
اي الواحد ١٢ مجد الحكيم ١٢ الواحد معناه ١٢ الواحد لا يفعل ١٢ الواحد لا يتحول
لا يصدر عنه الا الواحد اما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ
١٢ زائدة ١٢ القوة ١٢ فان
كله لكن الاخص بها هو اخر التجويف الاوسط من الدماغ
يدرك المعاني هي ما لا يدرك بالحواس الظاهرة الجزئية
الخمسة ١٢ وهم ١٢
الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة
تمثيل وهم ١٢ صفة قوة ١٢
بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
١٢ عنه ١٢ مهروب لان ١٢ اي صالح ١٢ عليه ١٢ يعطف لان اي صالح
واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخر
١٢ الخيال ١٢ الحزم ١٢ الخيال قوة ١٢ الاخر ١٢ الذاكرة

قوله وفيه نظر
يعني قوله ثم القول باجتماعهما
قوله
الحواس من غير اصلاح الا بدين
قوله
مغايرين فيلقل ١٢ في الحس المشترك
قوله
الادلة الاضاحيم الحس المشترك
قوله
مبدء الادراكات مختلفة ١٢
قوله
الاحساسات والاضاحيم الفس
قوله
قابلا للصورة الكلية ومقرا فيه
قوله
البدن فاعترض بوجود صور
قوله
يمرن عن الحفظ لان الحفظ
قوله
المشترك مبدء الادراكات مختلفة
اي انواع الاحساسات فيطل قولهم
ان الواحد لا يصدر عنه الا فعل واحد فانا
لا نجوز ان يكون مبدء للحفظ ايضا
ولان النفس تفعل الصور العقلية و
تتصرف في البدن فيجوز ان يكون الواحد مبدء
قابلا وحافظا ولان الحس المشترك
محل صماني فيجوز ان يكون قبول لا جل
المادة وحفظ صورته كالارض فانها تقبل الاشكال
وتحفظها وحفظ الصور انما يكفيها اعني
الموسومة ولان مبدء الحس المشترك
للادراكات المختلفة باختلاف
الجزئية التي تدركها
الشاة من الذئب ما
لا يدركها الحواس
الظاهرة ولا الحس المشترك
لانه لا يدرك الا ما يدرك
الا من الحواس
الظاهرة ولا لنفس
لانها لا تدرك الا
بالذات مع حصول
الحيوانات ١٢ الجمع وفيه
ان الحس المشترك
كما دلا دراك الانواع
المحسوسات بتوسط
الحواس

من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعاني
بيان ١٢
الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي
حافظة ١٢
خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في
البطن اي التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في
محل ١٢
الجزء الاول من ذلك التجويف من شانها تركيب بعض
اي المقدم ١٢
ما في الخيال او الحافظة من الصور والمعاني مع بعض
الحافظة ما في ١٢ بعض اي الخيال ما في بعض
وتفصيله عنه وهذه القوة اذا استعملها العقل في
بعض ١٢ بعض ١٢ اي كار گيرد ١٢ قوة ١٢
مدركاته بضم بعضها الى بعض وفصله عنه سميت
خود ١٢ بعض ١٢ بعض ١٢ قوة ١٢
الوهم
متفكرة واذا استعملها في المحسوسات مطلقا
قوة ١٢
سميت متخيلة فان قيل كيف يستعملها الوهم في
قوة ١٢
الصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها اجيب بان
القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فينعكس الى كل منها
الى ١٢ انعكس ١٢ المقابلة في ١٢ الانعكاس

فعل القوة التي نسبت
اليه ١٢ شرح ميرمبارك
من شانها تركيب بعض الخ قد تركيب
الصورة بالصورة كقولنا هذا طعم
لهذا اللون والمعنى بالمعنى مثل ما
للصداقة من الحلاوة والصورة بالمعنى
مثل ما للصداقة من اللون وتفصيل
الصورة عن الصورة مثل ما لهذا
اللون ليس لهذا الطعم وقس عليه
فهناك تركيب واقتناع ١٢ اي بها الخ
تركيب الصورة بالصورة الخ مثال
الانسان ذي جناحين وتفصيل
الصورة عن الصورة بالصورة مثل
بلا راس وتركيب المعاني بالمعاني
وتفصيل المعنى عن المعنى نحو
هذه البقرة بلا هذه الصداقة و
تركيب الصورة بالمعنى كما
تخيل زيد مع هذه الصداقة وتفصيل الصورة عن المعنى كما
وبالعكس تخيل زيد بلا هذه
الصداقة وتوهم هذه الصداقة
بلا زيد ١٢ اي تخيل الصداقة

المستقاة من الحصر
في بعض التفصيل و
البيان والعبارة ما شاء الله
القصيرة فان يقال تركيب
بعض الصور والمعاني
بعضها عن بعض ١٢ على
قوله في
مدركاته ١٢ الواردين مدركات
العقل امور اي مادة
او اي صور وجزئية و
امامدركات العقل
بالذات فهي الامور
الكلية فيتصرف
الكلية فيتصرف
الا ان يقال ان
وهو بعيد ١٢ منه
قوله مطلقا
سواء كانت ظاهرة
او باطنة وسواء
كانت صورة او
معنى ١٢ اي
في الخيال او الفكر ١٢
على ما

ما ارتسم فی الاخری والوھمیة ھی سلطان تلک
القوی فلھا تصرف فی مدرکاتھا بل لھا تسلط علی
مدرکات العاقلة فتنازعھا وتحکم علیھا بخلاف
احکامھا واما القوة المحرکة فینقسم الی باعثة
وفاعلة اما الباعثة وتسمی شوقیة ھی القوة التی اذا
ارتسمت فی الخیال صورة مطلوبة او مھروب
عنھا حملت ای تلک القوة الباعثة الفاعلة علی التحریک ای
تحریک الاعضاء وھی ای الباعثة ان حملت الفاعلة علی
تحریک یطلب بہ الاشیاء المتخیلة سواء کانت ضارة فی
نفس الامر او نافعة طلبا لحصول اللذة تسمی قوة
شھوانیة لان حملھا ھذا تابع للشوق الی تحصیل الملایم
المسمی شھوة وان حملت الباعثة الفاعلة علی تحریک

فیھا تصرف فالمحسوسات الخ ای فی مدرکات الحس المشترک یتصرف علیھا القوی الوھمیة بتفصیل الوھمیة المحسوسات بعض منھا الی بعض ۱۲ مولانا

محمد عبد الحکیم رحمہ اللہ

الخ فی الحیوان ھذا حیث و علاقة وھمیة ھذا وکل جماد والنبات

کلیت جاوز فقد جاوز الحد ومنع ذلک القوة الوھمیة تتنازع علی العاقلة وتحکم علیھا ویخاف ذلک الحی من الیت ۱۲ غایت

ای القوة المحرکة الخ ای الاضافیة اما المحرک الطبیعت فھی ما من الغاذیة والنامیة وغیرھا ۱۲ مولوی محمد عبد الحکیم

ای ھی حتی انھا ما دخل فی التحریک الباعث تحریک او بالاعاشة کما مر فی المدرکة ۱۲ مولانا

عبد الحکیم رحمہ اللہ قالوا لما بر

افضی الافعال الاختیاریة النفسیة الی النفس الحیوانیة فی الاکثر

اربعة مترتبة اولھا الادراک

الجزئی الشوق الباعث

وثانیھا الشوق الخ

الشھوة او الغضب وثالثھا

الارادة الجازمة ورابعھا

تحریک العضلات ۱۲ میر محمد

علی رحمہ اللہ قولہ من

وتسمی شوقیة لما سیاتی من

ان محلھا للفاعلة علیہ علی الفعل

بما یلائم للشوق ویتبعی علیہ

وتسمی نزوعیة ایضا لان

النزوع مرادف للشوق ۱۲

ای

حسن الزنخ لتحصیل اللذة

بالسکون ۱۲ علی رحمہ اللہ

ادراک الملائم من حیث

ھو ملائم ۱۲ مولانا عبد الحکیم

يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضاراً في نفس الامر او مفيداً
طلباً للغلبة تسمى قوة غضبية لابتناء هذا الحمل على
الشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهي
التي تعد العضلات لقبضها وبسطها وتشنجها وارخائها
على التحريك **فصل** في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية
والجزئيات المجردة ويفعل الافعال الفكرية والحدسية
فلها باعتبار ما يخصها من الآثار قوة عاقلة تدرك بها
التصورات والتصديقات اي الامور التصورية و
التصديقية وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة
النظرية وقوة عاملة تحرك بدن الانسان الى الافعال
الجزئية بالفكر والروية او بالحدس والتجربة

على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اى تلك الافعال

وتسمى تلك القوة العقل العملى والقوة العملى و

النفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة

الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات اى التى يكون

معقولها بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العلم الحضورى

بنفسها بل هى مستعدة لها وهى اى هذه المرتبة العقل

الهيولانى واكثر اطلاقه على النفس فى هذه المرتبة

وكذا الحال فى سائر المراتب والمرتبة الثانية ان يحصل

لها المعقولات البديهية بسبب حساس الجزئيات

والتنبيه لما بينهما من المشاركات والمباينات فالنفس

اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها فى آلاتها

الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت

لان تفيض عليها من المبدء صور كلية واحكام فيما بينها

بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل من البديهيات

الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة قيل

لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر

اذ ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال فالمراد بالملكة

ههنا اما ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان استعداد

الانتقال الى النظريات راسخ في هذه المرتبة او ما يقابل العدم

كانه قد حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه

كما سمي العقل بالفعل عقلا بالفعل مع كونه بالقوة لان

قوته قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل

لها المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت

مخزونة عندها بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة

الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات
الحاصلة مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى بها
على ذلك الاستحضار وهي العقل بالفعل وقال صاحب المحاكمات عندي
انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة
على الاستحضار كافية فيه فاذا احضرت المعقولات وذهلت
عنها فهي قادرة على استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن
عقلا بالفعل لم ينحصر مراتب القوة النظرية في الاربعة
فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار والمرتبة
الرابعة ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق
اعتبرها اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة
في وقوعها في هذه النشأة وقد تعتبر بالقياس الى جميع
المعقولات معا والظاهر انها حينئذ انما تكون في دار القرار

ومنهم من جوزها في هذه النشأة لنفوس كاملة لا يشغلها

شان عن شان فانهم مع كونهم في جلابيب من ابدانهم قد انخرطوا

في سلك المجردات التي تشاهد معقولاتها دائما واعلم ان

العقل بالفعل متاخر في الحدوث عما سماه المصنف عقلا

مطلقا لان المدرك ما لم يشاهد مرات كثيرة لا يصير

ملكة ومتقدم عليه في البقاء لان المشاهدة تزول بسرعة

وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها الى مشاهدته

فمنهم من نظر الى التاخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة

ومنهم من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة ويسمى

معقولاتها عقلا مستفادا لا يخفى على من احاط بكتب

الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون

العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة او على نفس

تلك المرتبة ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول

كل نظري له بالحدس من غير حاجة الى فكر تسمى قوة قدسية

واعلم ان القوة العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها

كما تطلق على مبدأ التعقل للنفس تطلق على نفسها ايضا

مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت ذات

وضع فاما ان لا تنقسم في ذاتها او تنقسم لا سبيل الى

الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر

في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لان معقولاتها ان كانت

بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا

لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب انما يتركب

من البسائط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل فاللازم وهو

الانقسام بالقوة غير مناف للبساطة لان الحال في

احد جزئيها غير الحال في الجزء الآخر هذا انما يتم اذا كان المحلول

سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كانت مركبة

وكل مركب انما يتركب من البسائط ضرورة امتناع

تركب الشيء من اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام تلك

البسائط مذ اخلف ونقول ايضا ان التعقل اي تعقل

النفس المجردة ليس بآلة الجسمانية والا يعرض لها الكلال

لضعف البدن كما يعرض لمبادي الاحساسات والحركات

وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين يأخذ في النقصان

مع ان القوة العاقلة اي ما به يتعقل النفس هناك تشرع

في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر سن الشيخوخة

فليس بضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في

تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وذلك

الاستغراق يعوق النفس عن تعقلاتها وقد يقال يجوز ان يضعف
القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما يرى من ازدياد
التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب
التمرن والاعتياد فان المدمنين على فعل من الشايخ
يقدرون على ما لا يقدر على مثله الشباب الاقوياء
وفي اخر سن الشيخوخة يستولي الضعف على البدن
وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن
والاعتياد اثر يعتد به فيعرض الخرافة وايضا يجوز ان
يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة اوفق للقوة
العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى القوة العاقلة

ونقول ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث
الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون فان

قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي
مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون بالماهية
ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية
ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها
في الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم
ان ما عرفوا به النفس حد لها وان سلم فلم لا يكون
حد للقدر المشترك بين النفوس وهي متخالفة بالحقيقة
وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض المفارقة انما
تلحق الشيء بسبب القوابل اذ العوارض المفارقة للشيء
لا يفيض من المبدأ الفياض عليه الا لقابل ذلك الشيء
واختلاف استعداداته لان الماهية لا تستحق العوارض

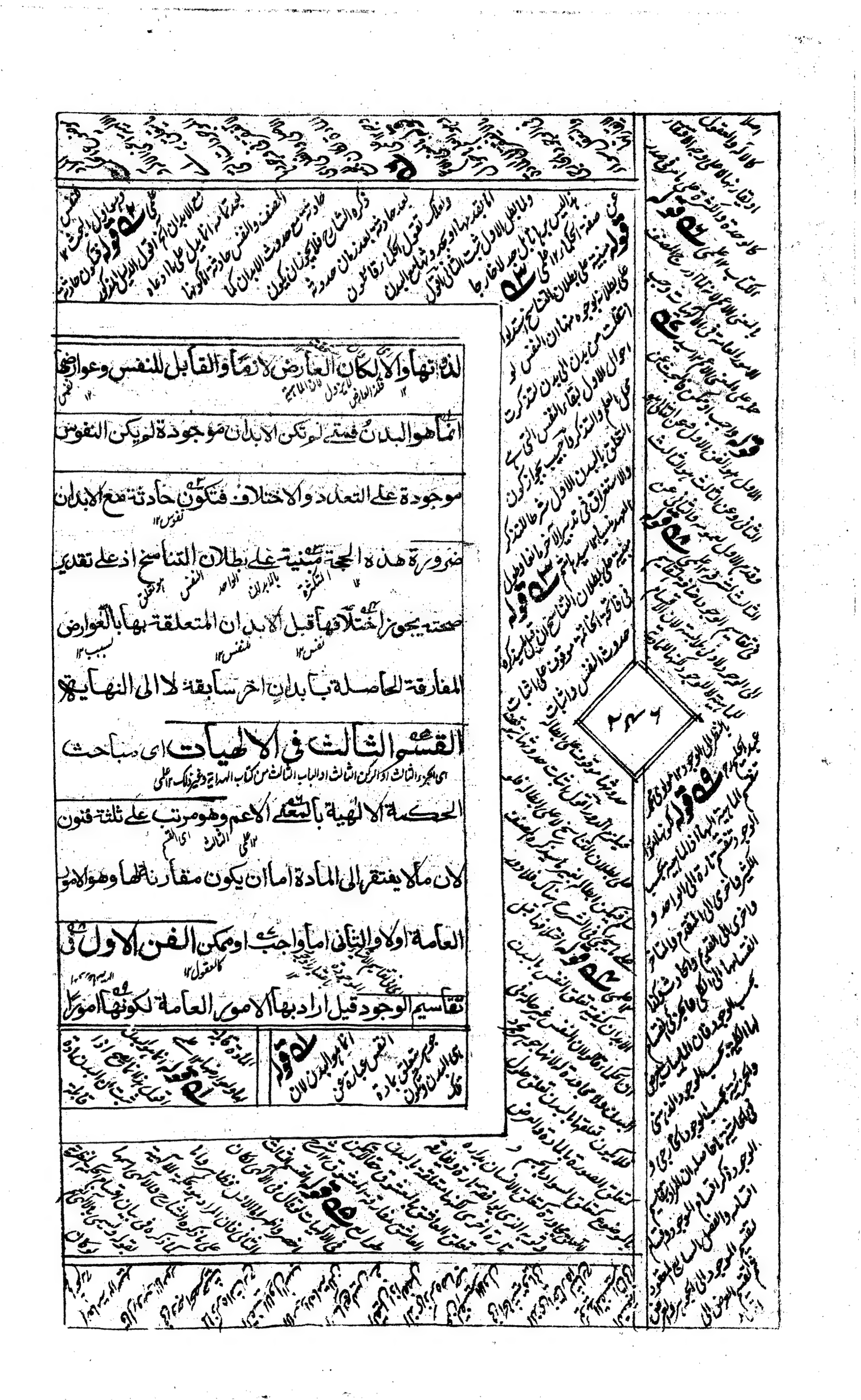

لذاتها والا لكان العارض لازما والقابل للنفس وعوارضها

انما هو البدن فمتى لم تكن الابدان موجودة لم يكن النفوس

موجودة على التعدد والاختلاف فتكون حادثة مع الابدان

ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ اذ على تقدير

صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض

المفارقة الحاصلة بابدان اخر سابقة لا الى النهاية

القسم الثالث في الالهيات اي مباحث

اي الجزء الثالث او الركن الثالث او الباب الثالث من كتاب الهداية وغير ذلك ١٢ علمي

الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على ثلثة فنون

لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنة لها وهو الامور

العامة اولا والثاني اما واجب او ممكن الفن الاول في

تقاسيم الوجود قيل اراد بها الامور العامة لكونها امورا

تنقسم الماهية اليها بحسب الوجود والمراد بالامور العامة

ما لا يختص بقسم من اقسام الموجودات التي هي الواجب والجوهر

والعرض وقيل هي ما يشتمل جميع الموجودات او اكثرها

وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات اما على الاطلاق او على

سبيل التقابل بان يكون هو مع ما يقابله شاملا لها

ولما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان

الاحوال المختصة بكل واحد من الواجب والجوهر والعرض ايضا مع

ما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات تزاد بعضهم قيدا

آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي

وهو مرتب على سبعة فصول **فصل** في الكلي والجزئي

اما الكلي فليس واحدا بالعدد مشتركا بين كثيرين

في الخارج والا لكان الشئ الواحد بالعدد بعينه

موصوفا بالاعراض المتضادة فی حالة واحدة مثل کونہ اسود

وابیض معا هذا خلف ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما

یمتنع فی الذات الواحدة الشخصیة دون الذات الواحدة

النوعیة او الجنسیة وقال فالطبیعة الانسانیة مثلا موجودة

فی الخارج ومشترکة بین افرادها وهی فی کل فرد منها

معروضة لتشخص معین ولیس المشترک بین تلک

الافراد مجموع المعروض والعارض معا لیلزم اشتراک

شخص واحد بعینه بین امور کثیرة بل المشترک هو

المعروض وحده ولا استحالة فیه ورد علیه بان کل

موجود فی الخارج فهو بحیث اذا نظر الیه فی نفسه مع

قطع النظر عن غیره کان معینا فی ذاته غیر قابل للاشتراک

فیه بدیهة فلو کانت الطبیعة الانسانیة موجودة فی

الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة

في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور لها وجود

في الخارج ومشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول في

النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في الخارج على معنى

ان ما في النفس لو وجد في اى شخص من الاشخاص الخارجية

لكان ذلك المعنى بعينه ذلك الشخص من غير تفاوت

اصلا يعني لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين ذلك

بتشخص عمرو وكان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر

افراده وهذا انما يتاتى على مذهب من قال ان الحاصل

في النفس هو ماهيات الاشياء بعينها واما من قال ان الحاصل

فيها صورها واشباحها المخالفة لها بالحقائق فالكلي عنده

هو الماهيات المعقولة بها واما الجزئي فانما يتاتى

بمشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كالوضع والاين

وغيرهما اقول ظاهر هذا الحكم غير صحيح على اطلاقه

اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب وقد يتعين بالطبيعة

الكلية وح يكون منحصرة في فرد واحد وقد نقل صاحب المحاكمات

عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت

عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج

ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده موقوف

على وجود المعروض وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض

بل الحق ان المشخص هو المبدء الفاعل فان الشخص ليس الا هذه

الهوية وهذه الهوية ربما تكون لذاتها وهو واجب الوجود

وربما تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل

هذه الهوية هوية ولا نعني بالمشخص الا هذا لان كل كلي من حيث

هو كلي فان نفس تصور مفهومه غير مانع من الشركة بين

الكثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث

هو هو مانع من الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية

المناسب ان يقال فالمشخص زائد ليتحقق التقريب ويمكن

ان يتكلف ويقال المراد بالمشخص فيما سبق هو التشخص

باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق المنوع على الفصل باعتبار

انه يجعل النوع نوعا ويكون حينئذ جمع المشخص باعتبار افراد

الجزئي **فصل** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على

ما لا ينقسم من الجهة التي يقال بها له انه واحد المناسب

ان يقال ما لا ينقسم من حيث انه لا ينقسم وهو قد لا يكون

واحدا بالشخص ولا محالة يكون امورا متكثرة لها

جهة واحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها

اى خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة ولا عارضة

والاول قد يكون بالجنس كالانسان والفرس للمتحدين

بالحيوان وقد يكون بالفصل او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين

بالناطق والانسان والثانى قد يكون بالمحمول ان كانت

جهة الوحدة محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن

والثلج المحمول عليهما الابيض وقد يكون بالموضوع ان كانت

جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك

المحمولين على الانسان العارض لهما لخروجه عنهما وامكان

حمله عليهما والثالث كنسبة النفس الى البدن ونسبة

الملك الى المدينة فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحيث

يتمكن من تدبيره والتصرف فيه دون غيره من الابدان

وكذا الملك تعلق خاص بمدينته وبحسب ذلك

يديرها ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان

التعلقان نسبتان متحدتان فى التدبير الذى ليس مقوما

ولا عارضا لشئ منهما بل هو عارض للنفس والملك وقد يكون

الواحد واحدا بالعدد اى بالشخص كزيد وهو قد يكون

غير حقيقى اى قابلا للقسمة وحينئذ قد يكون بالاتصال

وهو الذى ينقسم بالقوة الى الاجزاء المتشابهة فى الحقيقة كالماء

وقد يقال الواحد بالاتصال لمقدارين متلاقيين

عند حد مشترك بينهما كالخطين المحيطين بزاوية وقد

يقال ايضا لجسمين يلزم من حركة كل منهما حركة

الآخر وقد يكون بالتركيب وهو الذى له كثرة بالفعل

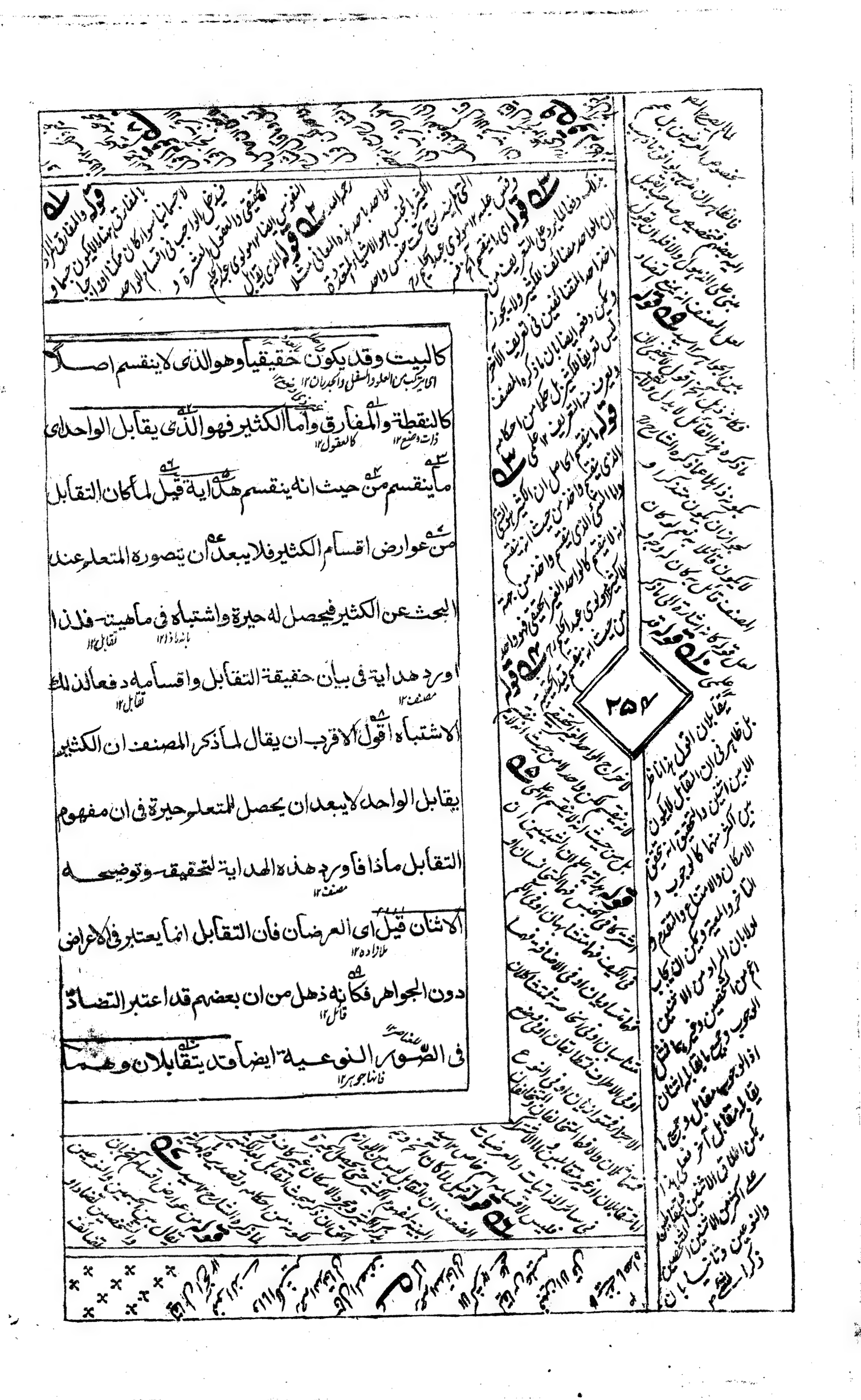

كالبيت وقد يكون حقيقيا وهو الذى لا ينقسم اصلا

اى يتركب من العلو والسفل والجدران ١٢

كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذى يقابل الواحد اى

ذات وضع ١٢ — كالعقول ١٢

ما ينقسم من حيث انه ينقسم هداية قيل لما كان التقابل

من عوارض اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصوره المتعلم عند

البحث عن الكثير فيحصل له حيرة واشتباه فى ماهيته فلذا

بانه ماذا ١٢ — تقابل ١٢

اورد هداية فى بيان حقيقة التقابل واقسامه دفعا لذلك

مصنف ١٢ — تقابل ١٢

الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المصنف ان الكثير

يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل للمتعلم حيرة فى ان مفهوم

التقابل ماذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه

مصنف ١٢

الاثنان قيل اى العرضان فان التقابل انما يعتبر فى الاعراض

ملازاده ١٢

دون الجواهر فكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد

قائل ١٢

فى الصور النوعية ايضا قد يتقابلان وهما

للعناصر ١٢ — فانها جوهر ١٢

اللذان لا يجتمعان اى لا يمكن اجتماعهما فى شئ واحد

اراد به الموضوع او المحل على اختلاف القولين فى تضاد

الصور النوعية وعدمه ولا يفهم مما سياتى من اخذ

الموضوع فى تعريف المتقابلين بالعدم والملكة ان

المراد هو الاول لجواز ان يكون ذلك للاشارة الى

ذينك المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة اليه من جهة

واحدة قيل هذا لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة

العارضتين لزيد من جهتين ونوقش فيه بان الابوة

والبنوة المذكورتين ليستا بمتضايفين لان تعقل

احدهما ليس بالقياس الى الاخرى واجيب عنه
بان مطلق الابوة والبنوة متضايفا مع جواز اجتماعهما
في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود المطلق في
ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين
لا المقيدين حتى يتوجه ما ذكروا قيامه اربعة قالوا
لانهما اما وجوديان او لا وعلى الاول اما ان يكون
تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان
او لا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما
وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي
محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما
السلب والايجاب واورد عليه اما اولا فلجواز ان
ان يكونا عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق

ليس بالقياس الخ لان تكون
وكذا كونه ثابتا لا يتوقف على كونه ثابتا
لكون نفسه ايا ١٢ مردود
عبد الحكيم
المقصود من قوله متقابلان و
لانا سيد رجعه الى التقابل
ارجوه الضمير راجع الى المقابل
اصحابنا الضدان وتظاهره از
الضدان ليسا من اقسام التقابل
بل احد اقسام التقابل ولا يمكن
رجعه الى الضدان لا يجتمعان وهذا
ظاهر قال الشارح القديم من
شرطي الضدين غاية الخلاف
يلزم خروج شئ الحركة والصفرة
لكنه غير مضرور انكما وما ادعوا
انحصار التقابل في الاربعة ليس
لهم ما يدل على ذلك بل اصطلحوا
على انها اربعة لا غير جاء في البهائي
العلوم الا على
الثاني يكون الخ وذلك على
تقرير من
المقابل ١٢
عن
الحصر
في
مقابل ١٢
اي العارضين ١٢
بيان للعينين
ليس بمتقابلين
الاعتراض
متقابلان ١٢
اي لا يعتبر في مفهومها العدم ١٢
اي ان كان وجوديين ١٢
متقابلين ١٢
متقابلان ١٢
وجوديين
اي لا يكون
متقابلين ١٢
متقابلان ١٢
اي
الاخر
١٢
على
قول
حكماء
متقابلان ١٢
ليس بالقياس
المصنف
غير
ايراد ١٢

قوله ٥٤ عبد الحكيم
قوله ٥٣ وعلى الثاني
قوله ٥٢ واقسامه
قوله ٥١ ليس بالقياس

لا يقابل نفسه ولا العدم المضاف لاجتماعه معه
والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف لاجتماعهما
في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه
نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الآخر
كالعمى وعدم العمى وايضا يجوز ان لا يكون بين المفهومين
اللذين اضيف اليهما العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس
وعدم القيام بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق
العدمان على شيء كعدم الاحول عما من شانه ان يكون
احول وعدم قابلية البصر واما ثانيا فلان وجود الملزوم
في المحل يقابل انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة
في الجسم مع انتفاء السكونة اللازمة لها عنه وليس اخلا
في العدم والملكة ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما

ان يكون العدمي عدم ما للوجودي احدهما الضدان
المشهوريان وهما الموجودان المناسب بوجه الحصر
ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودي ههنا ما لا يكون
السلب جزءا من مفهومه وهو اعم من الموجود غير
المتضائفين كالسواد والبياض وقد يشترط في الضدين
ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان
بالحقيقيين وثانيهما المتضائفان وهما الموجودان بل
وجوديان يكون تعقل كل واحد منهما بالنسبة الى
الآخر كالابوة والبنوة وثالثهما المتقابلان بالعدم والملكة
وهما امران يكون احدهما وجوديا والآخر عدميا
اي عدمه ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما
موضوع قابل لذلك الموجود بل الوجودي كالبصر

والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبوله له بحسب شخصه في
وقت اتصافه بالامر العدمي فهو العدم والملكة المشهوران
كالكوسجية فانها عدم اللحية عما شأنه في ذلك الوقت ان
يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال له الكوسج وان اعتبر قبوله
اعم من ذلك بان لا يقيد بذلك الوقت كعدم اللحية عن
الطفل او يعتبر قبوله له بحسب النوع كالعمى للاكمه
او جنسه القريب كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة
الارادية للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي
هو فوق الجماد قابل للحركة الارادية فهو العدم والملكة
الحقيقيان ورابعها المتقابلان بالسلب والايجاب
كالفرسية واللافرسية وذلك في الضمير لا في الوجود
العيني اي نفسهما امران عقليا وارد ان على النسبة التي

هی عقلیة ایضا ولا وجود لهما فی الخارج اصلا هذا

قال الشیخ فی الشفاء ان المتقابلین بالایجاب والسلب

ان لم یحتملا الصدق والکذب فبسیط کالفرسیة واللافرسیة

والا فمرکب کقولنا زید فرس وزید لیس بفرس فان

اطلاق هذین المعنیین علی موضوع واحد فی زمان

واحد محال وقال ایضا ان من التقابل الایجاب والسلب

ومعنی الایجاب وجود ای معنی کان سواء کان باعتبار

وجوده فی نفسه او وجوده لغیره ومعنی السلب

لا وجود ای معنی کان سواء کان باعتبار لا وجوده فی نفسه او

لا وجوده لغيره **فصل** في المتقدم والمتاخر اما المتقدم

فيقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان

وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن

ان يوجد الاخر بكسر الخاء بمعنى المتاخر الا وهو موجود

معه او قبله ليشمل العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد و

ليس الاخر بموجود وقيل ينبغي ان يزاد في تفسيره

قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج عنه المتقدم بالعلية

اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط التاثير

وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان قوله قد يمكن ان يوجد

وليس الاخر بموجود مغني عنه وان اراد كونه غير مؤثر

في الجملة فمضر لان الفاعل الغير المستقل مقدم بالطبع

على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف

جامعا كتقدم الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف

كتقدم سيدنا ابي بكر على سيدنا عمر رضي الله تعالى

عنهما والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ

محدود كترتيب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب

وكترتيب الانواع والاجناس الاضافية على سبيل

التصاعد والتنازل والخامس المتقدم بالعلية وهو

الفاعل المستقل بالتاثير اي المستجمع لشرائطه وارتفاع

موانعه وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا

سواء كان مستقلا بالتاثير او لا واعلم ان المتقدم

بالعلية والتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد بسيط

التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج و

ربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص التقدم

قوله التقدم بالشرف الخ ان يكون للسابق زيادة كمال ليس للمسبوق ولم يذكر التعريف لظهوره ١٢ منه

قوله المتقدم بالرتبة الخ بالاعتبار ١٢ منه

وقد يختلف الترتيب بالاعتبار فقد يبدو من المحراب فيكون الصف الاول متقدما وقد يبدو من الباب فيصير الاخير متقدما

كذا الاستدارة من الجوهر فكان الجوهر فكان والجوان والجوان

جعل الانسان متقدما على الحيوان لكونه اكمل

قوله وترتيب الانواع اشارة الى التقدم الزمني كترتيب الاجناس

قوله المتقدم بالطبع الخ كالواحد بالنسبة الى الاثنين

هو ما لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر موجودا ويوجد الآخر بدونه كالواحد بالنسبة الى الاثنين

هو ما لا يمكن ان يوجد هو موجودا ويوجد الآخر بدونه كالاثنين بالنسبة الى الواحد

قوله الفاعل المستقل الخ وهو الذي لا يحتاج في تاثيره الى شيء آخر

الموانع فيكون باسوده من العلل الناقصة سواء كانت

من العلل التامة او غيرها

فانه علة تامة ١٢ منه

لانه اذا الفاعل مطلقا يقتضي

قوله لكن تقدم العلة الفاعلية وان تقدم

مستقلة تقدم بالعلية بخلاف العلل

سوى الفاعلية من العلل

الناقصة تقدم بالطبع قال يس

عليه قول الشيخ في باب اذا كان

وجود شيء عن آخر وليس وجود ذلك

شرط الحركة اليد وحركة المفتاح

عنه هو الفاعلية وحدها وان يمكن ان يقال

ليست علة تامة وحدها لشيء مما ذكر

انما يكون وجود اذا كان

عن غيره اذا ارتفع الموانع وقد يقال

وارتفع القابل بان المراد تقدم

الشامل حركة اليد مع جميع ما

منه تكلف بعيد تفصيل الامرين ١٢

المصنف

بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها في قاطيغورياس

الشفاء كذلك كتقدم حركة اليد على حركة

القلم وان كانا معاً في الزمان فان العقل يحكم بانه

تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس والحصر في الاقسام

الخمسة استقرائي وقد يقال للضبط المتقدم ان احتاج اليه

المتاخر فان كان كافيا في وجوده المتاخر فالمتقدم

بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن

اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان

اعتبر بينهما ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما

المتاخر فيقال على ما يقابل المتقدم فيتعدد اقسامه

بحسب اقسام المتقدم فصل في التقديم والحادث

القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وينحصر

فی الحق تعالی والقدیم بالزمان هو الذی لا اول لزمانه

کالفلک والمحدث بالذات هو الذی یکون وجوده من

غیره کالممکنات والمحدث بالزمان هو الذی

لزمانه ابتداء وقد کان وقت لم یکن موجودا فیه

ثم انقضی ذلک الوقت وجاء وقت صار موجودا فیه

کالمرکبات العنصریة فالقدیم بالذات اخص مطلقا

من القدیم بالزمان وهو اعم من وجه من المحدث

بالذات وهو اعم مطلقا من المحدث بالزمان

والباقی متباینة وکل حادث زمانی فهو مسبوق

بمادة ای بما یکون موضوعا للحادث ان کان عرضا

او هیولاه ان کان صورة او متعلقه ان کان نفسا

ومدة والثانی ظاهر لمن تصور مفهومه والاول

لان امكان وجوده سابق على وجوده والا لما كان قبله

ممكنا بل ممتنعا لذاته لامتناع كون المعدوم واجبا

لذاته ثم صار ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب

الشيء من الامتناع الذاتي الى الامكان الذاتي هذا خلف

وذلك الامكان امر وجودي اي موجود اذ لا فرق بين قولنا

امكانه منتفي وبين قولنا لا امكان له فلو كان الامكان

عدميا لم يكن الممكن ممكنا هذا خلف وفيه نظر لان

ما ذكره جار في الامتناع والعدم بان يقال لو كانا عدميين

لم يكن الممتنع ممتنعا ولا المعدوم معدوما اذ لا فرق بين

قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا عدم له

وحل ان يقال قوله امكانه لا معناه انه متصف بصفة عدمية
هي الامكان وقولنا لا امكان له معناه سلب تلك الصفة
العدمية عنه وكما انه فرق بين اتصاف الشيء بصفة ثبوتية
وبين سلب الاتصاف بها كذلك ايضا فرق بين الاتصاف
بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد يقال معنى
قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة السلبية
انما يتحقق موصوفها والموصوف ههنا وهو الحادث معدوم
فيكون امكان الحادث قبل وجوده معدوما وهو معنى
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفارق لم يتفطن
بمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم الفرق بين
القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد ان كون
الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل الحادث

لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون بعيد

اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم بقولنا

لا امكان له بمعنى انه لا يتصف بالامكان فان العدم و

الامتناع عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان

بهما وهذا هو المفيد في هذا المقام لا بمعنى ان امكانه

قبل وجوده معدوم هذا والامكان اما ان يكون قائما

بنفسه ولا يكون قائما بنفسه لا جائز ان يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود

انما هو بالاضافة الى ماهو امكان الوجود له اى الامكان

اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما

بنفسه فيكون قائما بمحل موجود وليس هو نفس ذلك

الحادث وهو ظاهر ولا امرا منفصلا عنه اذ لا معنى

لقيام امكان الشئ بالامر المنفصل عنه فيكون متعلقا به

وهو المادة وما توهم من ان امكان الشئ هو اقتدار

ولما ثبت ان امكان الشئ سابق عليه قائم بالمادة ثبت ان المادة ايضا سابقة عليه فلزم ان الشئ الحادث الزمانى

الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار

امكان ١٢ لا بالمادة ١٢ رحمه الله تعالى مولوى عبد الحليم مسبوق ١٢

وعدمه يعللان بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور

لانه ممكن وهذا غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لانا

الدليل ١٢ مقام اى فى

لا نسلم ان المتعلق بالحادث منحصر فى المادة بالمعنى المذكور

الذى قام به امكان الحادث ١٢

لم لا يجوز ان يكون امكان الحادث قائما بشئ له تعلق

بالحادث وراء تعلق الحلول والتدبير والتصرف ولو

كما فى النفس

كما فى الموضوع والهيولى ١٢

كان له تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون الحادث جوهرا

شئ ١٢

غير جسمانى حالا فى جوهر اخر كذلك ولم يقم دليل على

اى غير حال فى الجسم ١٢

امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسمانى فان علوم

اى امتناع كون الحادث جوهرا غير جسمانى ١٢

العقول والنفوس بل كيفياتها القائمة بها على الاطلاق

قلة وكثرة ١٢ صفت علوم وكيفيات ١٢ او غيرها ١٢ علوما كانت

اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست

والظاهر محالها ١٢ لانها مجردات ١٢

باجسام ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم
فعلم ان قيام العرض بالجوهر الغير الجسماني ثابت ١٢ الماخوذ في تعريف المادة ١٢
وغيره اذ يبطل حينئذ ما فرعوا على هذه القاعدة مثل
من الجواهر المجردة ١٢ اي حال التعميم ١٢ فهو مسبوق بمادة اي ان كل حادث زماني
ما سيجئ من ان العقول جميع كمالاتها بالفعل لان كون
بعضها بالقوة يوجب كون العقول مادية لان كل
كمالات ١٢ وهذا ممنوع ١٢
حادث لا بد له من مادة فصل في القوة والفعل القوة
اعم من ان يكون دفعيا او تدريجيا ١٢
هي الشئ الذي يكون مبدأ التغير في شئ آخر سواء كان جوهرا
جسم ١٢
او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر هذا
قوة فاعلي ١٢
تنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون مغايرا له
اي الاول ١٢
بالذات بل قد يكون مغايرا له بالاعتبار كما في معالجة
الانسان نفسه الناطقة في الامراض النفسانية فان التغاير
مبدء ١٢ شئ آخر ١٢
ههنا اعتباري وانما اعتبرنا الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج
للنفس من حيث النفس ١٢ الرفيق ١٢
متحدين بالذات متغايرين بالاعتبار اما في الامراض

فهو مسبوق بمادة اي كل حادث زماني ١٢ اي كل الكمالات حاصلة لها
بالقوة ١٢ اي كل الكمالات حاصلة لها
لان كان البعض بالفعل فيكون من هذه الكمالات
بالقوة ١٢ اي البعض بالفعل حادث زماني
حادث زماني فيلزم ان يكون
فهو مسبوق بمادة وكل حادث زماني
حادث اي كل الكمالات حاصلة للعقل
فيلزم كون العقل مادية هذا خلف ١٢ بالفعل
المادة هي الموضوع وغيره فيلزم ان
لا يكون العقل موضوعا فتنتفي
فاذا لم يكن موضوع لم يكن مادة
لا يكون العقول موضوعا فتنتفي
محالا ١٢ اي الكمالات
يكون محالا ١٢ هو لانا نحمد عبدا الحكيم رح
كون العقول ما ذكرنا انما يضر اذا اريد
بالمادة ما يحل فيه اما اذا اريد
اذ تحقق كل منهما في تجرد هما اولا واذا
اريد بالمحل ما يحل فيه او بالمحل او الموضوع
فلا ضرر في مادتها ١٢
عبد الحكيم رح
فصل في القوة والفعل القوة
ذلك الغير ١٢ عبد الحكيم رح قال الشارح
كان جوهرا كالصورة النوعية او عرضا كالكيفيات الثلاثية فيلزم التغير
فانها سبب التغير في الاجسام او
والمراد بها ما يشمل ١٢ سواء كان
عبد الحكيم رح
كان ذاك الغير ١٢ اي سواء كان
اي المغير قوة فاعلية
فصل التغير

قوله وسواء كان
اي سواء كان المغير جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر
تعميم للمغير ويصح ان يشار بذلك
الى ان المغير سواء كان فاعلا او غيره ذو القوة
يكون فيه مبدأ الكيفيات الفعلية المعدة
لموضوعها نحو الفعل وقد تكون انفعالية
فهو الانفعال ١٢ مولوي محمد عبد الحكيم رحمه الله
قوله من حيث هو اي سواء كان فاعلا او غيره
قوله القوة اي ان
نفسه ويريد بها ما يعتبر
الحكيم ١٢ عبث
قوله هذا تتميم
قوله لان كون
كون العقول
قوله ان كان السابق الى الذهن

قوله وسواء كان
اي سواء كان المغير جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر
تعميم للمغير ويصح ان يشار بذلك
الى ان المغير سواء كان فاعلا او غيره ذو القوة
يكون فيه مبدأ الكيفيات الفعلية المعدة
لموضوعها نحو الفعل وقد تكون انفعالية
فهو الانفعال ١٢ مولوي محمد عبد الحكيم رحمه الله
قوله من حيث هو اي سواء كان فاعلا او غيره
قوله القوة اي ان
نفسه ويريد بها ما يعتبر
الحكيم ١٢ عبث
قوله هذا تتميم
قوله لان كون
كون العقول
قوله ان كان السابق الى الذهن

قوله وسواء كان
اي سواء كان المغير جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر
تعميم للمغير ويصح ان يشار بذلك
الى ان المغير سواء كان فاعلا او غيره ذو القوة
يكون فيه مبدأ الكيفيات الفعلية المعدة
لموضوعها نحو الفعل وقد تكون انفعالية
فهو الانفعال ١٢ مولوي محمد عبد الحكيم رحمه الله
قوله من حيث هو اي سواء كان فاعلا او غيره
قوله القوة اي ان
نفسه ويريد بها ما يعتبر
الحكيم ١٢ عبث
قوله هذا تتميم
قوله لان كون
كون العقول
قوله ان كان السابق الى الذهن

قوله وسواء كان
اي سواء كان المغير جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر
تعميم للمغير ويصح ان يشار بذلك
الى ان المغير سواء كان فاعلا او غيره ذو القوة
يكون فيه مبدأ الكيفيات الفعلية المعدة
لموضوعها نحو الفعل وقد تكون انفعالية
فهو الانفعال ١٢ مولوي محمد عبد الحكيم رحمه الله
قوله من حيث هو اي سواء كان فاعلا او غيره
قوله القوة اي ان
نفسه ويريد بها ما يعتبر
الحكيم ١٢ عبث
قوله هذا تتميم
قوله لان كون
كون العقول
قوله ان كان السابق الى الذهن

البدنية فالمعالج هو النفس الناطقة والمعالج هو البدن

وهما متغايران بالذات واعلم ان القوة قد تطلق على

امكان الحصول مع عدمه وهذا المعنى يقابل الفعل

بمعنى الحصول فالمناسب ان يقتصر على ذكر القوة في

عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى والبحث عنه وكل

ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة المحسوسة من

الآثار والافعال كالاختصاص بأين وكيف وحركة وسكون

فهو صادر عن قوة موجودة فيه لان ذلك المذكور من

الافعال والآثار اما ان يكون لكونه جسما او لامور اتفاقية

او لقوة موجودة فيه والاول باطل والا لاشتركت

الاجسام فيه والثاني ايضا باطل والا لما كان ذلك مستمرا

لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة ولا اكثرية

فكذا آثارها اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور الاتفاقية

مطلق الامور الخارجية فهذه المقدمة ممنوعة وان اراد

بها ما لا يكون دائمة ولا اكثرية كما يفهم من كلام بعضهم

حيث قال لتوجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي

لا تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل

اخذ ذلك مما ذكره من ان تادي السبب الى المسبب

اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب

الذي يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى

سببا ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب

الذي يتادى الى المسبب على احد الوجهين الاخيرين

يسمى سببا اتفاقيا وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية

فاذن هو عن قوة موجودة فيه وهو المطلوب

٢

فصل في العلة والمعلول العلة يقال لكل ما له وجود

في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره ظاهر هذا

التعريف لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرفها

بعضهم هذا بالتي يكون منها وجود المعلول وغاية توجيهه

ان يقال المراد ان يكون لوجود غيره حاجة الى وجوده في الجملة

ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم المانع وقد

يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه

كعدم الباب المانع للدخول فانه كاشف عن وجود

فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع

لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن

ان يتحرك السقف فيها الا ان الشرط الوجودي ربما لا يعلم

الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك فيسبق الى الاوهام

ان ذلك الامر العدمي هو المحتاج اليه ولا يخفى انه

تكلف بل الحق ان مدخلية الشئ في وجود شئ آخر

اما ان يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط

والمادة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما بحسب

عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما

بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه

الطاري على وجوده فيجب ان يوجد اولا ثم يعدم

فالمناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه امر في تحققه وهي

اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية

اما المادية فهي التي تكون جزءا من المعلول ولكن

لا يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالطين

للكوز واما العلة الصورية فهي التي تكون جزءا من المعلول

ولكن يجب بها ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة

للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص

الاجسام من المادة والصورة الجوهريين بل ما يعمهما

وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل

او بالقوة وهاتان علتان للماهية داخلتان في قوامها

كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فتختصان

باسم علة الماهية تميزا لهما عن الباقيين المشاركين

اياهما في علية الوجود واما العلة الفاعلية فهي التي

تكون منها وجود المعلول كالفاعل للكوز واما الغائية

فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب عن

الكوز وهي انما تكون علة بحسب وجودها الذهني

وأما بحسب وجودها الخارجي في معلوله فبمعلوليتها لترتبها
عليه وتأخرها عنه في الوجود فلها علاقتان العلية والمعلولية
بالقياس الى شئ واحد لكن بحسب وجودها الذهني و
الخارجي وهاتان العلتان تختصان باسم علة الوجود لتوقفه
عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض بالشرط و
المعد وعدم المانع وقد يقال ان المقسم هو علية الشئ
بلا واسطة والمعد ودعن اقسامه هو العلة المادية
بمعنى القابل بالقوة والعلة الصورية بمعنى القابل بالفعل
والعلة الفاعلية بمعنى الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول
يحتاج الى القابل والفاعل المذكورين اولا ولا يحتاج الى
ماذكر الا ثانيا وبواسطة احتياجها اليه وفيه بحث لانه
لا يتناول القسم حينئذ للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول

كون ١٢ خرد ١٢ كون ١٢ كون ١٢ معلول ١٢ اى العلة الفاعلية والعلة الغائية ١٢ ١٢ الماهية اى لنفس فانها لا تتوقف على ١٢ النقض ١٢ بلا واسطة ١٢ للمعلول ١٢ ١٢ فى الفعل لغيره دخل اى لا يكون معلول ١٢ من الشرط والمعد وعدم المانع ١٢ ماذكر ١٢ بلا واسطة ١٢ المقسم على اى حين كون

نقض آخر ... القسمة ... بعضهم ... العلل ... ان كان ... شرطان ... الاول ... الثاني ... ذلك ... العلل ... مانع ان توقف ... فقد ... معا ... الامن ... عن ... انما ... ان ... يحيص ... الشرط ... من ... الاوليات ... من ... بلا ... الشرط ... بالخارج الذي لا يكون وجود
المعلول عنده لا طارفيد خل
في الموضوع كالثوب للصباغ
والاواه والمعاون والوقت و
الداعي وكل من هذه علة لا بد
منها حتى اليصح ان خارج عن
المعلول وليس وجوده لعلول
صادرا عنه ولا لاجله ١٢ سيد
شارح رحمة الله تعالى عليه

قوله بالشرط الشرط
فان الولد يحتاج
اليها حتى اصباح العلماء
الى المادية والصورية التي
كالبدن فانها شرط الولد

الرطوبة ... وعدم المانع شرط الرفع ... الخلوة ... وصل الحد ... النقض ١٢ على ١٢ ... اى احتياج القابل الى
المعد والفاعل الى
الشرط وعدم المانع
١٢

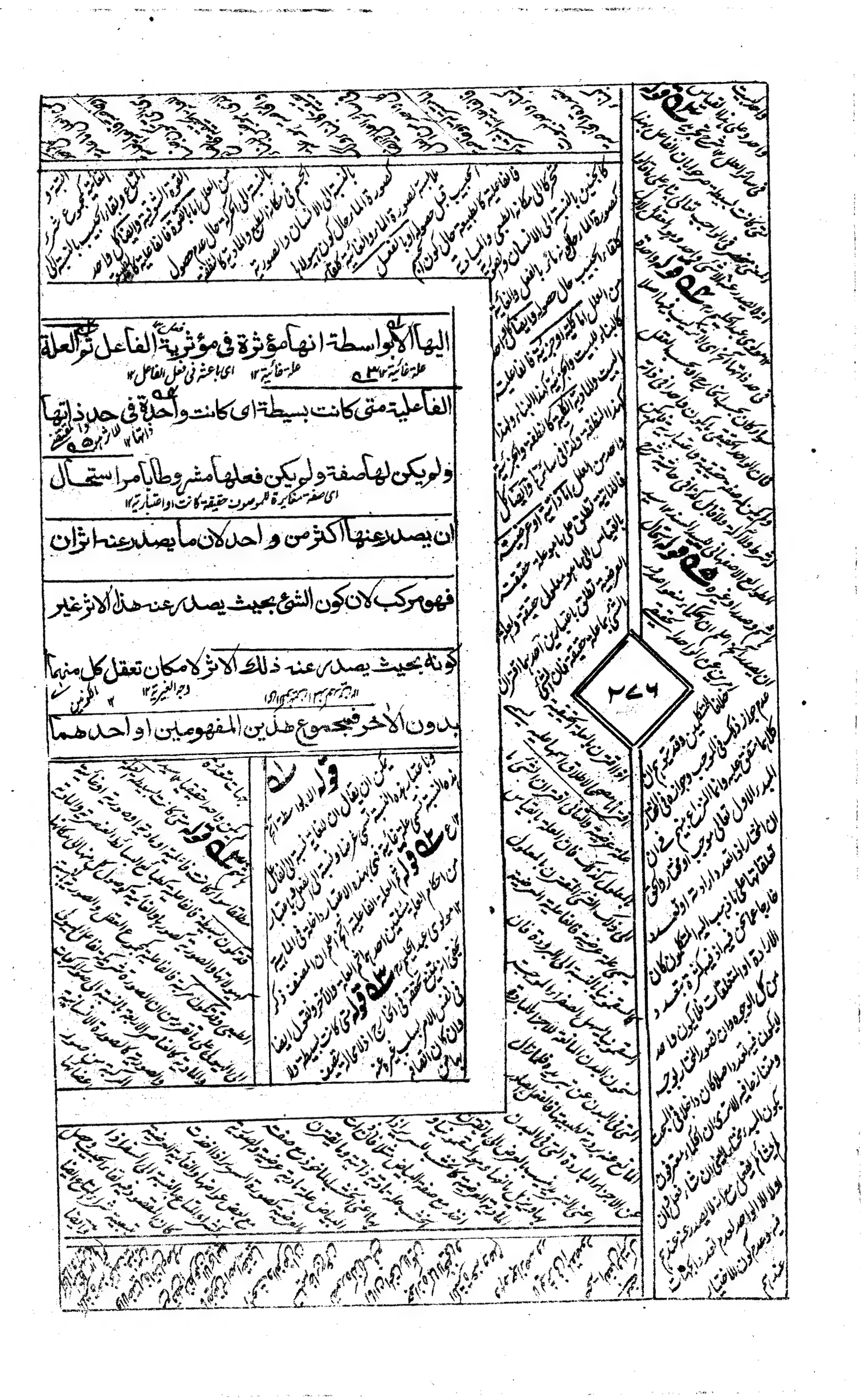

اليها الا بواسطة انها مؤثرة في مؤثرية الفاعل ثم العلة

علة غائية ١٢ — علة غائية ١٢ — اى باعثة في فعل الفاعل ١٢

الفاعلية متى كانت بسيطة اى كانت واحدة في حد ذاتها

ذاتها ١٢ — لا اثر هو ١٢

ولم يكن لها صفة ولم يكن فعلها مشروطا بامر استحال

اى صفة مغايرة للموصوف حقيقة كانت او اعتبارية ١٢

ان يصدر عنها اكثر من واحد لان ما يصدر عنه اثران

فهو مركب لان كون الشئ بحيث يصدر عنه هذا الاثر غير

كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لامكان تعقل كل منهما

وجه الغيرية ١٢ — الكونين ١٢

بدون الاخر فمجموع هذين المفهومين او احدهما

٢٧٦

ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان

كانا خارجين كان مصدر الهما اي للمفهومين اذ لو كانا

مستندين الى غيره لم يكن هو وحده مصدر اللاثرين والمقبل

خلافه فكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا

لذلك المفهوم وننقل الكلام اليهما فيتهي لا محالة الى

ما يوجب التركيب والكثرة في الذات لامتناع التسلسل

وقد يقرر الدليل بطريق البسط فيقال ان كان كل واحد من

مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذلك نفس الواحد

الحقيقي كان لامر حقيقي بسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا

فيه او دخل احدهما وكان الآخر عينا لزم التركيب فقط وان

خرجا او خرج احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط

وان دخل احدهما وخرج الآخر لزم التركيب والتسلسل معا

فالاقسام ستة والكل محال وههنا بحث اما اولا فلانه
لو تم ما ذكره لزم ان لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء اذ
لو صدر عنه شيء لكانت مصدريته لذلك الشيء امرا
مغايرا له لكونه نسبة بينه وبين غيره فهي اما داخل فيه
فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له لما مر وننقل
الكلام الى مصدريتها او نقول لكان الصادر هناك
شيئين احدهما ذلك الشيء الصادر عن الواحد والثاني
مصدريته لذلك الشيء لا شيء واحد وهو مناف
لما ادعيتم من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما
ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فيستغني عن المصدر
وقد يقال لا بد ان تكون للعلة خصوصية مع المعلول
لا تكون لها تلك الخصوصية مع غيره اذ لولاها لم يكن

اقتضائها لهذا المعلول اولى من اقتضائها لما عداه فلا يصو

حينئذ صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الواحدة امور

متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا

بسيطة لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك

الخصوصية انما تكون بحسب الذات فاذا فرض لها

معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست

مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول اخر والا لزم

ان تكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا يكون

لها مع شئ من المعلولين خصوصية ليست لها مع غيره

فلا يكون علة لشئ منهما وفيه بحث لجواز ان يكون

لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور

متعددة لا يكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور

يصدر عنها تلك الامور باسرها لا بعضها دون بعض

ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته

التامة اعنى عند تحقق جملة الامور المعتبرة فى تحققه

قيل هذا التفسير غير جامع فان المبدأ الاول علة تامة

بالنسبة الى معلوله الاول ولا يتناوله هذا التفسير اذ لا يصدق

عليه جملة الامور والتفسير الجامع انها علة لا يتوقف المعلول

على ما هو خارج عنها وفيه نظر اذ لا بد من اعتبار امكان

المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى

الفاعل هو الامكان فالشئ ما لم يعتبر متصفا بالامكان

لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ فى جانب المعلول فانا

ناخذ شيئا ممكنا ثم نطلب له علة ولا شك انه مع ذلك

لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلا

فلا يكون الامكان جزءا من العلة التامة فيوجد علة تامة بسيطة وهى البارى عز وجل ١٢ — الجواب ١٢

من الجزء الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول جزء
من العلة التامة ايضا فلو كان الامكان جزأ من العلة التامة
مع كونه صفة للمعلول ومعتبرا فيه لزم الدور وايضا
لما كان الامكان من شرائط التاثير فلا يوجد مؤثر بلا
شرائط في تاثيره واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع
اجزائه التي هي عينه يكون جزء من العلة التامة والجزء
لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة
عليها بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود
حينئذ فاما ان يكون ممتنع الوجود فهو محال والا لما وجد
او ممكن الوجود فليفرض وجوده معها في زمان وعدمه
معها في زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود الى مرجح يخرجه
من القوة الى الفعل اذ الترجيح الحاصل من العلة التامة

مشترك بين الزمانين فلا يكون جملة الامور المعتبرة في وجوده

حاصلة وقد فرضناها حاصلة هذا خلف فبان ان المعلول

يجب وجوده عند تحقق العلة التامة فيكون واجبا لغيره

ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي هي لا يجب

لها الوجود ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا

هداية لازالة ما سبق الى اوهام العوام من ان تاثير العلة

في شيء ينافي وجوده كون الشيء موجودا لا ينافي تاثير العلة الفاعلية

فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم وجد فاما ان يوصف العلة

بكونها مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين

جميعا لا جائز ان تفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين

جميعا والا لزم اجتماع الوجود والعدم هذا خلف فاذن

تفيد وجوده حالة وجوده المفاد فلا يلزم تحصيل الحاصل

فكون الشئ موجودا لا ينافى كونه معلولا قال بعضهم من الاوهام

العامة ان المعلول بعد ما وجد من علته لا يحتاج فى بقائه

اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجدة له فناؤه بل يبقى

موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون عن القول

بانه لو جاز العدم على البارى تعالى لما ضر عدمه وجود العالم وسبب

توهمهم هذا ما يشاهدونه من بقاء البناء بعد زوال وجود

البناء فالمصنف اورد هذه الهداية لازالة هذا الوهم فان بقاء

المعلول بعد فناء العلة لو لم تكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده

هذا خلاف ما ثبت بالحجة من ان العلة مؤثرة فى المعلول

حالة وجوده هذا خلف اقول فيه بحث اذ الثابت ههنا

بالدليل ان العلة مؤثرة فى المعلول فى ان وجوده لا انها

مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا منافاة بينه وبين بقاء

المعلول بعد فناء العلة فلا يزيل هذه الهداية الوهم المذكور

والذي يزيله هو ما ذكره من ان علة افتقار الممكن الى المؤثر

هو الامكان فصل في الجوهر والعرض كل موجود فاما ان

يكون مختصا بشئ يسمى ساريا فيه او لا يكون وان كان الواقع هو

القسم الاول يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا وقد مر

الكلام فيه فنذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه

بوجه من الوجوه والا لامتنع ذلك المعلول بالضرورة فلا يخلو

اما ان يكون المحل محتاجا الى الحال فيسمى المحل الهيولى

والحال الصورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال

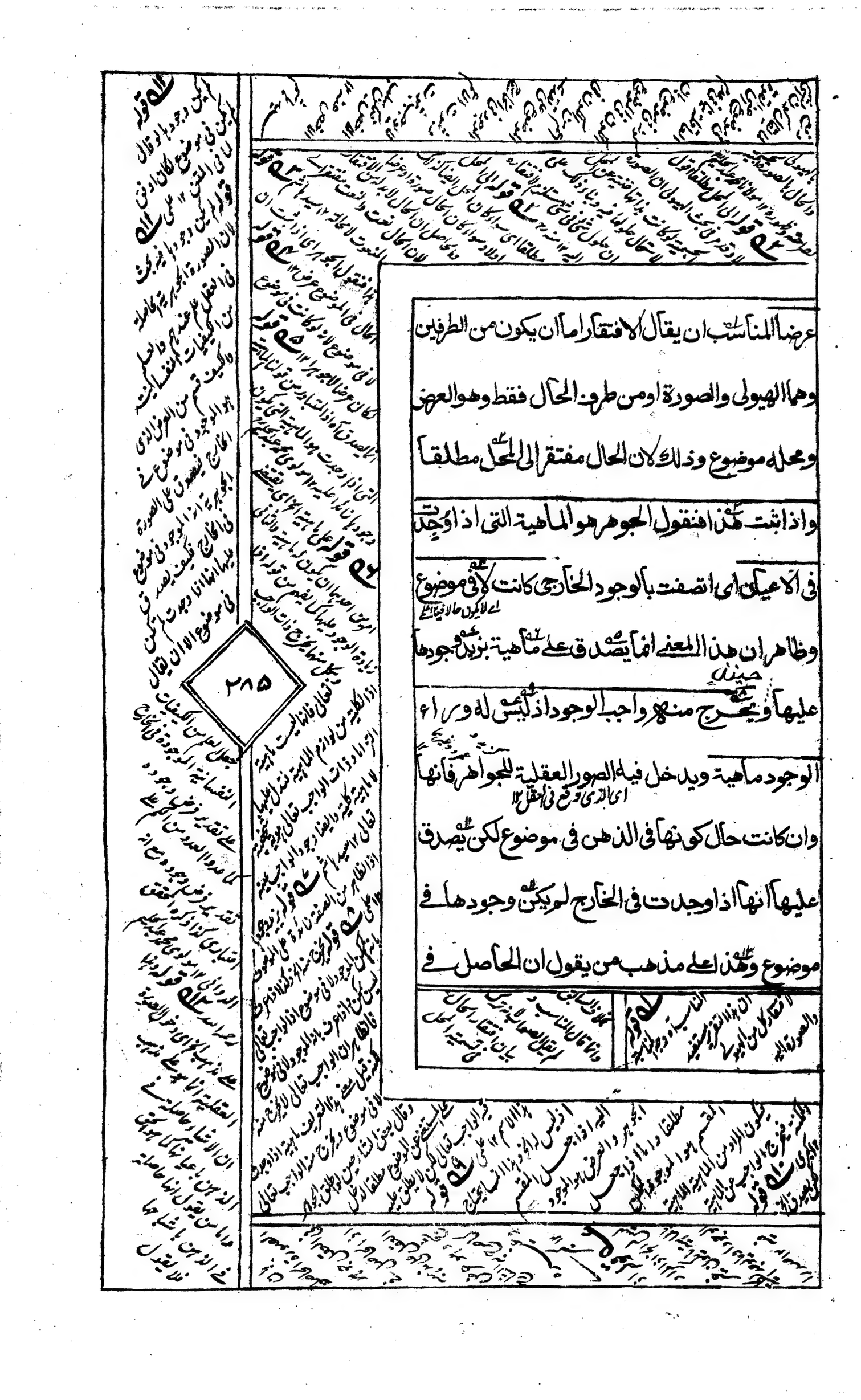

عرضا المناسب ان يقال الافتقار اما ان يكون من الطرفين

وهما الهيولى والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض

ومحله موضوع وذلك لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا

واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التى اذا وجدت

فى الاعيان اى اتصفت بالوجود الخارجى كانت لا فى موضوع

اى لا يكون حالا فيه ١٢ علمى

وظاهر ان هذا المعنى انما يصدق على ماهية يزيد وجودها

حينئذ

عليها ويخرج منه واجب الوجود اذ ليس له وراء

الوجود ماهية ويدخل فيه الصور العقلية للجواهر فانها

اى الذى وقع فى العقل ١٢

وان كانت حال كونها فى الذهن فى موضوع لكن يصدق

عليها انها اذا وجدت فى الخارج لم يكن وجودها فى

موضوع وهذا على مذهب من يقول ان الحاصل فى

الذهن هو ماهيات الاشياء المطابقة للامور الخارجية
في تمام الماهية والاختلاف انما هو في الوجود وما يتبعه
من الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن هو
صور الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة
اياها مناسبة مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما
لبعض الاشياء دون بعض فلا يكون تلك الصور عنده
الا اعراضا موجودة بالوجود الخارجي قائمة بالنفس كسائر
الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في الموضوع
فالصور العقلية للجواهر تكون جوهرا وعرضا معا على
الاول من المذهبين وقد الزمه صاحب حكمة العين
والانسب ان يقال هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج
كانت في موضوع ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى

قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل الاعراض مع انه ليس
بهيولى واجيب بان المراد ان كان محلا لجوهر آخر فهو
الهيولى وفيه بحث اذ النفس محل للصورة الجوهرية
مع انها ليست بهيولى وان كان حالا فهو الصورة
الجسمية او النوعية وان لم يكن حالا ولا محلا فان كان
مركبا منهما فهو الجسم الطبعي وان لم يكن كذلك
فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو
النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل
فاذن اقسام الجوهر خمسة وانما قيد التعلق بالتدبير
والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن لا على سبيل
التدبير والتصرف بل على سبيل التاثير فقط واما النفس
فقد تكون مدبرة وقد تكون مؤثرة كما في الاصابة بالعين

والجوهر ليس جنسا لهذه الاقسام الخمسة اذ لو كان جنسا
لكان ما يدخل تحته مركبا من جنس وفصل وليس
كذلك لان النفس ليست مركبة منهما لانها تعقل
الماهية البسيطة الحالة فيها فلا تكون مركبة والا لكان
بانقسامها انقسام الماهية البسيطة الحالة فيها هذا
خلف وفيه نظر اذ لا يلزم من تركب النفس في الذهن
تركبها في الخارج واما اقسام العرض فتسعة بالاستقراء
الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال اما الكم فهو الذي يقبل المساواة

واللامساواة لذاته قيل هذا التعريف دوري اذ المساواة
هي الاتحاد في الكم والاولى ان يقال هو ما يقبل القسمة
لذاته اي يمكن ان يفرض فيه اجزاء وانما قالوا لذاته ليخرج الكم
بالعرض مثل محل الكم والمحال فيه الى غير ذلك وينقسم
الى منفصل وهو ما لا يكون بين اجزائه المفروضة حد
مشترك والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته الى الجزئين
نسبة واحدة كالنقطة بالقياس الى جزئي الخط فانها ان اعتبرت
نهاية لاحد الجزئين يمكن اعتبارها نهاية للجزء الآخر وان
اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر فليس بها
اختصاص باحد الجزئين ليس ذلك الاختصاص بالنسبة

الى الجزء الآخر بل نسبتها اليهما على السوية وكالخط بالقياس الى
جزئي السطح والسطح الى جزئي الجسم والآن بالنسبة الى جزئي الزمان
والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود
له لان الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد القسمين
لم يزد به اصلا واذا فصل عنه لم ينتقص منه شئ ولولا ذلك
لكان الحد المشترك جزأ آخر من المقدار المقسوم فيكون
التقسيم الى قسمين تقسيما الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة تقسيما
الى خمسة وهكذا فالنقطة ليست جزأ من الخط بل هي
عرض فيه وكذا الخط بالقياس الى السطح والسطح بالقياس
الى الجسم ولا يوجد بين اجزاء الكم المنفصل حد مشترك
فان العشرة اذا قسمتها الى ستة واربعة كان السادس
جزء من الستة داخلا فيها وخارجا عن الاربعة فلم يكن

ثمه امر مشترك بين قسمى العشرة وهما الستة والاربعة
كما كانت النقطة مشتركة بين قسمى الخط كالعدد
وذكروا ان الكم المنفصل منحصر فيه فهذا التمثيل
باعتبار انواعه والى متصل وهو ما يكون بين اجزاء
المفروضة حد مشترك قار الذات وهو المقدار كالخط
والسطح والثخن اى الجسم التعليمى والى متصل غير قار
الذات وهو الزمان قيل ان وجد شئ من اجزاء الزمان
لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال
المعدوم بالمعدوم وكلاهما محالان بالبداهة وان
اعتبر اتصال اجزائه بعضها الى بعض فى الخيال كان من
قبيل القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك
الامر المتصل المستدق فى الخيال بحيث اذا لاحظ العقل

وجوده فى الخارج جزم بامتناع اجتماع اجزائه هناك

وهو معنى كونه غير قار الذات واما الكيف فهو هيأة

فى شئ يقتضى لذاته قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به

البواقى ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون

الكيف زاد قيد عدم اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما

وينقسم الى كيفيات محسوسة باحدى الحواس الظاهرة

راسخة كحلاوة العسل وملاحة ماء البحر وتسمى

انفعاليات وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل

وتسمى انفعالات والى كيفيات نفسانية قيل اى مختصة

بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها تكون من بين الاجسام

للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها

للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختصة

بذوات الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة سواء كان جبليا او تابعا لمزاج الاختصاص بالنسبة الى ايجاد ١٢

كالكتابة في ابتداء الخلقة وملكات ان كانت راسخة كالصباغة والخياطة ١٢ الى في الكتابة ١٢

كالكتابة بعد الرسوخ والعلوم وغير ذلك والى كيفيات في الكتابة ١٢ كالقدرة ١٢

استعدادية اى التي هي من جنس الاستعداد فانها مفسرة

بالاستعداد شديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة وتسمى عطف تفسيري ١٢ تسمية ١٢ الى آخره

قوة او نحو الانفعال كاللين وتسمى ضعفا والمشهور ان لها نزعي ١٢ اى بهذه الكيفية ١٢

نوعا ثالثا وهو الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة اى الشديد

وليس بشئ اذ المصارعة انما يتم بثلثة امور العلم بتلك

الصناعة والقدرة وهما من الكيفيات النفسانية

وكون الاعضاء بحيث يسر عطفها ونقلها وهي في يتحيدن ١٢

الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلو يثبت

قسم ثالث فان قيل لما اعتبر في كل واحد من استعداد

قوله وفي حالات الخ اقول لم يكن في الملكات جبلية عليها ان يكون الحال والملكة قد لا يصير بعضها ان يكون صعبا ثم يصير سهلا ١٢ منه

قوله فان قيل الخ اقول في هذا الحصر نظر اذ مع قطع النظر عن كون هذا الانقسام بما وقع في المثال ينبغي ان يعد الفعل بالاستعداد الشديد قسما ثالثا من استعداد اللاانفعال واستعداد القبول الشديد للانفعال واستعداد القبول للانفعال ١٢ منه

قوله فان قيل الخ حاصل السؤال هو انا لما اعتبرنا في كل

هذا ان جعل اصل القبول استعدادا وان جعل

سواء هذا خارج عن الاستعداد لانفسين

الانفعال وبين شدة قبول الانفعال فيسمى الاستعداد القبول

او متوسطا بين شدة قبول الانفعال وضعفه اعتبرنا في كل

اذا لم يكن في الشدة فان قبول الانفعال

اصل القبول اى القبول المجرد عن الشدة والضعف

القابل للانفعال واللاانفعال الشدة والترجيح خرج

عنهما اصل القبول الذى نسبته اليهما على السواء فيكون

قسما ثالثا قلنا معنى كون الشئ قابلا للاخر انه بحيث

يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الاخر وهذا امر اعتبارى

اتصف به ذلك الشئ ثم انه قد يوجد فيه امور يتفاوت

بها حال ذلك المقبول بالنسبة الى ذلك القابل قربا

وبعدا فتلك الامور هى المسميات بالاستعداد فاصل

القبول من باب الامكان الذاتى ومراتبه المقتضية لقرب

القبول وبعده من باب الاستعداد فيكون الشدة المستلزمة

للرجحان معتبرة فى الاستعداد واعلم ان اكثرهم عدوا

الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه

المصنف لما ذكره الامام من ان الجسم اللين هو الذى

ينغز فهناك امور ثلثة الاول الحركة الحاصلة فى سطحه
والثانى الشكل المقعر المقارن لحدوث تلك الحركة
والثالث كونه مستعد القبول ذينك الامرين وليس
الاولان بلين لانهما محسوسان بالبصر واللين ليس
كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية
وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم
الانفساز وهو عدمى والثانى الشكل الباقى على حاله
وهو من الكيفيات المخصوصة بالكميات والثالث المقاومة
المحسوسة باللمس وليست صلابة لان الهواء الذى
فى الزق المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذا
الرياح القوية فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع
الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال فهذا هو الصلابة

فيكون من الكيفيات الاستعدادية والى كيفيات مختصة

بالكميات المتصلة او المنفصلة كالمثلثية والمربعية للسطح

والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل

للشئ بسبب حصوله في المكان واما المتى فهو حالة تحصل

للشئ بسبب حصوله في الزمان او الآن واما الاضافة ففي حالة

نسبية متكررة كالابوة والبنوة فسر بعضهم النسبية بالحاصلة

بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة اضافيين

ان تولد حيوان من نطفة حيوان اخر من نوعه نسبة بينهما

بواسطتها يعرض لاحدهما حالة نسبية وهي الابوة وللاخر اخرى

وهي البنوة اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة

المتكررة وهي نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى

معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبروا في مفهوم الاضافة

كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر النسبية بما يكون
من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه ويخف المؤنة

واما الملك ويقال له الجدة ايضا فهو حالة تحصل للشئ بسبب
ما يحيط به اى بكله او ببعضه سواء كان امرا خلقيا كالهاب
اولا وينتقل بانتقاله خرج به الاين فانه وان كان هيأة حاصلة
للشئ بسبب المكان المحيط به الا ان المكان لا ينتقل بانتقال
المتمكن ككون الانسان اى الهيأة الحاصلة له بسبب
كونه متعمما ومتقمصا واما الوضع فهو هيأة حاصلة
للشئ قيل ينبغى ان يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف
بالشكل الذى هو من مقولة الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة
فى الشكل للاجزاء ونسبتها فى انفسها فضلا من نسبتها
الى الامور الخارجية بل المعتبر هو المجموع من حيث هو مع

الحدود المحيطة به فلا حاجة الى ما ذكره وايضا ان اريد
بالجسم الجسم الطبعي فيخرج الوضع الثالث للجسم التعليمي بل
لسائر المقادير عن التعريف وان اريد به الجسم مطلقا
فيدخل الشكل العارض للجسم التعليمي ويخرج الوضع الثابت
لباقي المقادير بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب
نسبتها الى الامور الخارجية كالقيام والقعود وقد يطلق
على حال الشئ بحسب نسبة بعض اجزائه الى بعض فقط
واما الفعل فهو حالة يحصل للشئ بسبب تاثيره في غيره
كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشئ
بسبب تاثره من غيره الظاهر ان الفعل والانفعال نفس
التاثير والتاثر لا هيأة اخرى تعرض للشئ بسبب التاثير
والتاثر كالمتسخن ما دام يتسخن فيه اشارة الى ان الانفعال

امر غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل وان
ينفعل لدلالتهما على التجدد والتقضي واما الامر
المستمر المرتب عليهما فخارج عنهما داخل في الكيف

الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل

على عشرة فصول **فصل** في اثبات الواجب لذاته

وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون قابلا
للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود موجود
واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات باسرها
حينئذ تكون جملة مركبة من احاد كل واحد منها ممكن
لذاته فتكون ممكنا لاحتياجها الى كل من اجزائها
الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا
فتحتاج اي تلك الجملة الى علة موجدة خارجة

اى خارجة عن الجملة والعلم به بديهى اى ضرورى

فطرى القياس وتنويره بان يقال انها ليست نفس

الجملة وهو ظاهر ولا جزئيها اذ علة الجملة علة لكل

من اجزائها وذلك لان كل جزء ممكن محتاج

الى علة فلو لم يكن علة المجموع علة لكل واحد من

الاجزاء لكان لبعضها علة اخرى فلا يكون تلك الاولى

علة المجموع بل لبعضه فقط وهو خلاف المفروض

وحينئذ يلزم ان يكون الجزء الذى هو علة المجموع

علة لنفسه وهنا بحث لانه لا يلزم من امكان الجملة

احتياجها الى علة واحدة بالشخص بل يجوز ان يكون

احتياجها الى علل متعددة موجدة لاحاد الجملة مجموعها

علة موجدة للجملة فيجوز ان يكون تلك السكنات

سلسلة غير متناهية بكون الثاني علة للاول والثالث

علة للثاني وهكذا فيكون علة الجملة جزأها وهو مجموع

الاجزاء التي كل واحد منها معروض للعلية والمعلولية

بحيث لا يخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف

الكلام في العلة الموجدة المستقلة بالتاثير والايجاد فلو كان

ما قبل المعلول الاخير علة موجدة للسلسلة بأسرها مستقلة

بالتاثير والايجاد فيها حقيقة لكان علة لنفسه قطعا وقد

يقال لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة

عن سلسلة الممكنات اذ لو لم تكن خارجة للزم اما الدور

او التسلسل والتصديق بالاحتياج الى علة بعد ملاحظة

الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام والموجود

الخارج عن جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود

واجب الوجود على تقدير عدمه وهو محال فعدمه ايضا
محال فوجوده واجب فصل في ان وجود واجب الوجود
نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب
التقسيم العقلي ثلثة ادناها الموجود بالغير اى الذى اوجد
غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته وموجد
يغايرهما فاذا نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجده امكن في نفس
الامر انفكاك الوجود عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور
انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكن وهذا حال
الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات
بوجود هو غيره اى الذى يقتضى ذاته وجوده اقتضاء تاما
يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له ذات
ووجود يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى

ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالمتصور محال والتصور يمكن
الانفكاك ١٢
وهذا حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين
واعلاها الموجود بالذات بوجود هو عينه اى الذى وجوده
عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود يغاير ذاته فلا يمكن
تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك وتصوره كلاهما محال
الانفكاك ١٢
وهذا حال واجب الوجود على مذهب الحكماء وان اردت
مزيدا توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورد فى هذا المثال
وهو ان مراتب المضئ فى كونه مضيئا ثلثة ايضا الاولى المضئ
روشن كننده ١٢
بالغير اى الذى استفاد ضوئه من غيره كوجه الارض
المستضئ بمقابلة الشمس فههنا مضئ وضوء يغايره وشئ
ارض ١٢ شمس ١٢
ثالث افاد الضوء والثانية المضئ بالذات بضوء هو غيره
اى الذى يقتضى ذاته ضوئه اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه
ضوء ١٢

لا قوله
ممكن يمكن كه الانفكاك لا يمكن من
تصور الماهية تصورا كونها
مقتضية لوجود لها حتى لا يكون
تصور انفكاك عنها متصورا بعد
ملاحظتها مع ملاحظة الاقتضاء
يجب ان يكون بحيث لو تصور
الماهية يمكن ان يتصور
الانفكاك بحيث لا ينافيها فتصور
لانه ليس بينا للماهية ليس
٢ قوله فلا يمكن تصور
آخر الامر ما كان فى الاوسط
الوجود وهو غير تصور الانفكاك
منا لكن تصور الانفكاك ان الوجود
فى الاول على فرض الوجود
عينا للذات فانفكاك الوجود
عن نفسه محال وكذا تصور
الانفكاك ايضا محال اذ ليس
الامر ان هنا واحد وان تصور
بل الامر هنا كان اجزاء ما
هنا بلا اشتباه وفى الاوسط
منشأ انتزاع التصور

الوجود والذات فلا يكون تصور
الانفكاك اختراعا منا ١٢
مولوى محمد عبد الحكيم رحمه الله تعالى
٣ قوله بل الانفكاك و
تصوره كلاهما محالان فان
قلت التصور امر اعتبارى فيجوز ان يتعلق
بكل شئ فيمكن تصور انفكاك
الوجود عنه اذ لا يمتنع تصور انفكاك
الشئ عن نفسه غاية الامر ان
المتصور محال ففى هذه المرتبة
ايضا المتصور محال والتصور
ممكن قلت قد مر فى مبحث
تحقيق نفس الامر ان المحال
فى الذهن لو فرض اختراعا
قد يكون قبل
وقد يكون لا يفرض اختراعا
فى اوسط المراتب يمكن
تصور انفكاك الوجود عن
الذات متصورا اختراعا واما
لا يمكن ذلك التصور لا اختراعا
فى اعلى المراتب والامر هنا
التصور لا اختراعا كما ذكرت
١٢ غاية الصواب

عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضائه لهذا الضوء فهذا المضئ له

ذات وضوء يغاير ذاته الثالثة المضئ بالذات ضئ وهو عين ضوء

الشمس فانه مضئ بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا اعلى

واقوى مما يتصور فى كون الشئ مضيئا فان قيل كيف يوصف

الضوء بانه مضئ مع ان المضئ كما يتبادر اليه الاوهام ما قام به

الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذى يتعارفه العامة وقد وضع

له لفظ المضئ فى اللغة وليس كلا منافيه فانا اذا قلنا الضوء مضئ

بذاته لم نرد به انه قام به ضوء اخر وصار مضيئا بذلك الضوء

بل اردنا به ان ما كان حاصلا لكل واحد من المضئ بغيره والمضئ

بذاته بضوء هو غيره اعنى الظهور على الابصار بسبب الضوء

فهو حاصل للضوء فى نفسه بحسب ذاته لا بامر زائد على

ذاته بل الظهور فى الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته

ظهور الاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب القابليته

لان وجوده ان كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل

لامتناع جزئية المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى

وفيه بحث اذ التركيب الممتنع في الواجب تعالى هو التركيب الخارجي

لانه يوجب الافتقار في الخارج وهو موجب الامكان

واما التركيب الذهني للواجب تعالى فلا نسلم امتناعه

لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار

في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده

الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث

هو مفتقرا الى الغير اي المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا

الى علة فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة

يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجدة

ظهورا لاخفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب القابلية

لان وجوده ان كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها قيل

لامتناع جزئية المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى

وفيه بحث اذ التركيب الممتنع في الواجب تعالى هو التركيب الخارجي

لانه يوجب الافتقار في الخارج وهو موجب الامكان

واما التركيب الذهني للواجب تعالى فلا نسلم امتناعه

لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار

في الذهن لا يوجب الامكان اذ الممكن هو ما يحتاج في وجوده

الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود من حيث

هو مفتقرا الى الغير اي المعروض فيكون ممكنا لذاته مستندا

الى علة فلا بد له من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة

يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان العلة الموجدة

للشئ يجب تقدمها على المعلول بالوجود فان العقل ما

لم يلاحظ كون الشئ موجودا امتنع ان يلاحظ كونه مبدأ

للوجود ومفيدا له فيكون الشئ موجود قبل نفسه هذا

خلف وان كان غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب

لذاته محتاجا الى الغير في الوجود وهذا محال وقال

المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط

على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شئ من

الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت

بتقييدات وتعيينات اعتبارية **فصل** في ان وجوب

واجب الوجود وتعينه نفس ذاته فان قلت كيف

يتصور كون صفة الشئ عين حقيقته مع ان كل واحد من

الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى

قولهم صفات الواجب تعالى عين ذاته ان ذاته تعالى
يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا فانهم
ذات ممكن ١٢
قالوا لبيان كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاتك
ليست كافية فى انكشاف الاشياء وظهورها عليك
بل تحتاج فى ذلك الى صفة العلم التى تقوم بك بخلاف
الاشياء ١٢ انكشاف اى فى
ذاته تعالى فانه لا يحتاج فى انكشاف الاشياء وظهورها
الله ١٢
عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة
عليه لاجل ذاته تعالى فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم
الله ١٢ الاشياء ١٢ انكشاف اى باعتبار
وكذا الحال فى القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة بذاتها
لا بصفة زائدة عليها كما فى ذواتنا فهى بهذا الاعتبار حقيقة
ذات الله ١٢
القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات متحدة فى
الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم ومرجعه اذ لحقق
١٢ والصفات الذات عينية مرجع اى فكر ١٢ اى

الى نفى الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها من الذات

وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على

حقيقته لكان معلولا لذاته مثل ما سبق انفا والعلة ما

يجب وجودها فاستحال ان توجد المعلول

وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون وجوب

الوجود بالذات قبل نفسه هذا محال واما الثانى فلان تعينه

لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تكن

متعينة لا توجد فلا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا

قبل نفسه وهو محال فصل فى توحيد واجب الوجود

انا لو فرضنا موجودين واجبى الوجود لكانا مشتركين

فى ذاته تعالى او صفاته فيكون كل منهما مركبا من

ما به الاشتراك وما به الامتياز فيكون كل منهما

ممكنا مفتقرا الى المرجح هذا خلف

وايضا فلان كل واحد منهما ان لم يكن قادرا على

ايجاد ما يقدر عليه الآخر كان عاجزا والعاجز لا يكون

الها وان كان قادرا على ايجاد ما يقدر عليه الآخر

فحينئذ يكون كل واحد منهما قادرا على كل الممكنات

لان ما يقدر عليه الآخر ممكن فيكون مقدورا لكل واحد

منهما فيكون كل واحد منهما قادرا على كل الممكنات

وحينئذ لا يكون كل واحد منهما مستقلا بالالهية

لان الالهية عبارة عن كونه قادرا على كل الممكنات

وهذا لا يحصل الا لكل واحد منهما فلا يكون كل واحد

منهما الها هذا خلف

فثبت ان الاله واحد

ثم ان الواحد اما ان يكون مركبا او لا يكون مركبا

والاول باطل لان كل مركب فانه يفتقر فى تحققه الى

اجزائه وكل واحد من اجزائه غير الكل فالكل محتاج

الى الغير فى وجوب الوجود فيكون ممكنا هذا خلف

فثبت ان الواحد لا يكون مركبا

وهو المطلوب

وذلك الوجوب هو الوجوب السابق فيكون

الوجوب المذكور يلزم ان يكون

اذا لو كان الوجوب لغيره لكان معلولا لذاته

فيكون ممكنا هذا خلف

فثبت ان الواجب لذاته لا يكون مركبا

فثبت ان الواجب لذاته واحد

فثبت ان الواجب لذاته موجود

فثبت ان الواجب لذاته موجود واحد

وهو المطلوب

فی وجوب الوجود ومتغایرین بامر من الامور وما به الامتیاز اما ان

یکون تمام الحقیقة او لا یکون لا سبیل الی الاول لان ما به الامتیاز

لو کان تمام الحقیقة لکان وجوب الوجود لاشتراکه خارجا

عن حقیقة کل واحد منهما وهو محال لما بینا ان وجوب

الوجود نفس حقیقة واجب الوجود اقول فیه بحث

لان معنی قولهم وجوب الوجود نفس حقیقة واجب

الوجود انه یظهر من نفس تلک الحقیقة اثر صفة

وجوب الوجود لا ان تلک الحقیقة عین هذه الصفة

فلا یکون اشتراک موجودین واجبی الوجود فی وجوب الوجود

الا ان یظهر من نفس کل واحد منهما اثر صفة وجوب الوجود

فلا منافاة بین اشتراکهما فی وجوب الوجود وتمایزهما

بتمام الحقیقة ولا سبیل الی الثانی لان کل واحد منهما

حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل

مركب يحتاج الى غيره اى جزئه فيكون ممكنا لذاته هذا

خلف فيه بحث لما سبق من ان التركيب الموجب للامكان

هو التركيب الخارجي لا الذهني قيل لو لا يجوز ان يكون ما به

الامتياز امرا عرضيا لا مقوما حتى يلزم التركيب واجيب بان

ذلك يوجب ان يكون التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت

بالبرهان اقول يمكن توجيه كلام المصنف بما لا يتوجه عليه

ذلك بان يقال لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو اما

جزئها او عارضها وعلى كلا التقديرين يلزم ان يكون كل واحد

منهما مركبا اما على الاول فمن الجنس والفصل واما على

الثاني فمن الحقيقة والتعين وقد يقال ما بيناه من ان

التعين نفس حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده

فان التعين اذا كان نفس الحقيقة كان نوع تلك الماهية منحصرا

في الشخص بالضرورة اقول فيه نظر لان المعنى عن هذا البرهان

هو بيان ان واجب الوجود حقيقة واحدة تعينها عينها وهو غير

ثابت مما مر لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود

تعين كل واحد منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة البرهان

على التوحيد **فصل** في ان الواجب لذاته واجب من جميع

جهاته اى ليس له حالة منتظرة غير حاصلة لكن ذاته كافية

فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته وانما قلنا

ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية فيما من الصفات

لكان شئ من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك الغير

اى وجوده علة في الجملة لوجود تلك الصفة وغيبته اى

عدمه علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت

من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير وغيبته ان يجب لها

الوجود لانه اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها

فان كان الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها

اى الصفة من حضور غيره لحصولها بذات الواجب من

حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها

لم يكن عدمها من غيبته لحصوله بذات الواجب من حيث

هي هي بلا اعتبار غيبة الغير وههنا بحث اذ لا يلزم من عدم

اعتبار امر عدم ذلك الامر فان الذي يجب وجودها اى ذات

الواجب بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته هذا خلف

قيل هذا منقوض بالنسبة لجريان الدليل فيها مع ان

ذات الواجب غير كافية في حصولها لتوقفها على امور

مغايرة للذات ضرورة وقيل الاولى في الاستدلال

ان يقال كل ما هو ممكن للواجب من الصفات يوجبه الذات

وكل ما يوجبه ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة

واما الصغرى فلانها لو لم تصدق لكان وجوب وجود بعض

الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا لذاته لزم

تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات فيلزم

كونها موجبة للبعض الذى فرضناها غير موجبة اياه من الصفات

اذ الموجب للموجب موجب اولا ويكون وجوبه بموجب ثان

يوجبه وينقل الكلام اليه فاما ان يذهب سلسلة الموجبات

الى غير النهاية او ينتهى الى موجب يوجبه الذات ويلزم خلاف

المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات

باسرها لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب او

التسلسل وخلاف المفروض فتكون الذات موجبة

لجميع الصفات ويحصل المطلوب اقول فيه بحث اذ لو تم
هذا الزم ان يكون كل ممكن موجود قديما سواء كان
صفة للواجب او لا فصل في ان الواجب لذاته
لا يشارك الممكنات في وجوده اي ليس الوجود
المطلق طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجودات
الممكنات بل هو مقول عليها قولا عرضيا بالتشكيك
لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده على الوجه
المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان
يجب له التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يجب له
شئ منهما فان وجب له التجرد وجب ان يكون وجود
الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان
مقتضى الطبيعة النوعية لا يختلف وهو محال

لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده الخارجي المناسب

ان يترك هذا القيد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل

للذهني والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء

الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال المناسب

ان يقال لانا نعقل المسبع ونعقل عن وجوده فلو كان وجوده نفس

حقيقته او جزءها لكان الشيء الواحد معلوما وغير معلوم في حالة

واحدة او يقال لانا نعقل المسبع مع الشك في وجوده فلو كان وجوده نفس

حقيقته لما امكن الشك ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين وكذا لو كان

ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا

كله انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه وان وجب له اللاتجرد

لما كان وجود الباري تعالى مجردا هذا خلف وان لم يجب له شيء منهما كان كل واحد

منهما ممكنا له فيكون معلولا بعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى غيره فلا يكون

ذاته كافية فيما له من الصفات هذا خلف هذه هي الكلمات

الدائرة على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين كل

مفهوم مغائر للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود

بوجه من الوجوه في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما

لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه

موجودا وكل مفهوم مغائر للوجود فهو في كونه موجودا في نفس

الامر يحتاج الى غيره الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه

موجودا الى غيره فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج

في كونه موجودا الى غيره فكل مفهوم مغائر للوجود فهو ممكن

ولا شئ من الممكن بواجب فلا شئ من المفهومات المغائرة

للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو

لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر مغائر

لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا قائما
بذاته ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب
ان يكون الوجود ايضا كذلك اذ هو عينه فلا يكون الوجود
مفهوما كليا يمكن ان يكون له افراد بل هو في حد ذاته جزئي
حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته منزه
عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق
المعرى عن التقيد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا
لا يتصور عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها
موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة الوجود القائم
بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة وانحاء شتى يتعذر
الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلي وان كان الوجود جزئيا
حقيقيا وقال بعض الفضلاء كنا نسمعه يقول ان هذا

مذهب الاولين والآخرين من الحكماء المحققين فصل

في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد عن المادة

اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى اجزاء فيفتقر اليها

وكل مجرد عن المادة مدرك لما سيجي في الفصل التالي

لهذا الفصل فهو عالم بذاته ويجب ان يقيد المجرد عن

المادة بالقاهر بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها

ليست عالمة لان ذاتها حاصلة عنده فيكون عالما

بذاته لان العلم المراد ههنا هو المراد في التعقل

هو حصول حقيقة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها

عند المدرك قالوا المدرك اما جزئ مادي او لا والاول

اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او

غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه

٣١٦

موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس اولا فادراكه

التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئي

المادي فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا او يكون جزئيا

غير مادي وايا ما كان فادراكه التعقل فالباري تعالى

عالم بذاته هداية يندفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشيء

بنفسه لان العلم نسبة والنسبة لا يكون الا بين شيئين متغايرين

بالضرورة تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل

والمعقول بالذات لان العلم هو حضور حقيقة الشيء مجردة

عن المادة عند المدرك سواء كانت مغائرة له بالذات

او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف لتحقق النسبة قطعا

وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغائر بالذات للمدرك

عنده ولا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم ولان كل واحد

من الناس يعقل ذاته بذاته والا لكان له اى لكل واحد

من الناس نفسان احدهما عاقلة والاخرى معقولة هذا

هذا اخلف بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علو الشئ

بنفسه بانه مستلزم لاجتماع صورتين متماثلين وهو محال

والجواب ان علو الشئ بنفسه علو حضورى فلا اجتماع

وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين موجودة بوجود

اصلى والاخرى موجودة بوجود ظلى وبذلك تتمايزان فلا

استحالة وايضا المستنع هو ان يحل متماثلان فى محل واحد

لا ان كل احدهما فى الاخر **فصل** فى ان الواجب لذاته

عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد

عن المادة ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون

عالما بالكليات اما الصغرى فقد مر ذكرها لا فائدة
فيما ذكره لانها مذكورة بلا دليل واما الكبرى فلان
كل مجرد يمكن بالامكان العام ان يعقل وهذا بديهي
لاخفاء فيه فان ذاته منزهة عن العلائق المادية المانعة
عن التعقل فماهيته لا تحتاج الى عمل يعمل بها حتى تصير
معقولة فان لم يعقل كان ذلك من جهة العاقل وكل
ما يمكن ان يعقل بمجرد امكانه يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة
فيمكن ان يقارنه اى المجرد سائر المعقولات في النفس فان
الادراك والتعقل هو حصول صورة الشئ المعقول في العقل
مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات
في العقل يمكن ان يقارنه سائر المعقولات لذاته اى بالنظر
الى ماهيته سواء كانت في الخارج او في العقل لان صحة

فصور المعقولات حاضرة
في النفس والمجرد ايضا
فثبت المقارنة بين صور
المعقولات والمجرد
فان الادراك والتعقل
نفس الاطلاق وذكر الادراك
فلا استدراك
يمكن ان
مجرد فيمكن ان يعقل و
كما يعقل وحده يمكن

المقارنة المطلقة لو توقف على المقارنة فى العقل فان

صحة المقارنة المطلقة اى استعدادها متقدمة على

المقارنة المطلقة المتقدمة على المقارنة فى العقل لكونها

اعم من المقارنة فى العقل فصحة المقارنة المطلقة

متقدمة على المقارنة فى العقل فلا يتوقف عليها

والا لزم الدور ولا يتصور مقارنة المعقولات فى الخارج

للمجرد القائم بذاته الا بان تحصل هى فيه حصول الحال فى

المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون

مقارنا للغير بحلوله فيه او حلوله فى ثالث والمقارنة

المطلقة تنحصر فى هذه الثلث فاذا امتنع اثنان منها

تعين الثالث ومقارنة المعقولات فى الخارج للمجرد

القائم بذاته بحلولها فيه هى التعقل فثبت ان كل مجرد

قائم بذاته يصح ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا
بحث اما اولا فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة
الخاصة انما يتم اذا كان المقارنة المطلقة ذاتية لها
وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة في العقل
صحة المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص فجاز ان يصح
لذات المجرد المقارنة في ضمن الخاص فقط لان ذات المجرد
بحيث لا تقبل الا هذه المقارنة الخاصة اعني المقارنة
العقلية واذا وجد المجرد في الخارج امتنعت المقارنة المطلقة
لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان ماهية
المجرد وان كانت متحدة في الذهن والخارج الا ان وجوديها
متخالفان فجاز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة
او الوجود الخارجي مانعا وعلى التقديرين لم يصح المقارنة

بينهما اذا كان المجرد موجودا في الخارج قائما بذاته واما

ثالثا فلان ما ذكره لامتناع توقف صحة المقارنة المطلقة

على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع

تعين صحة المقارنة المطلقة بالنسبة الى القسم الثالث

فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل او بطلان

هذه المقدمة وكل ما يمكن للواجب بالامكان العام

يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف

المناسب ان يجعل كبرى القياس هناك كل مجرد

عن المادة يمكن ان يكون عالما بالكليات ثم يضم نتيجة

المقدمتين الى ما ذكره ههنا ليحصل المطلوب ويقال

ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده

له اذ بقي بالقوة لكان خروجه الى الفعل موقوفا على

استعداد مادية لقبول الفيض فيكون ماديا هذا

خلف فان قيل لو كان الباري تعالى عالما بشئ وارتسم

فيه صورته لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة

لافتقارها الى ما تقوم به فيفتقر الى موثر هو الواجب

اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة العلم الى

ذلك الغير وقابلا لها لارتسامها فيه وهو محال لان

القابل هو الذي يستعد للشئ والفاعل هو الذي

يفعل الشئ والاول غير الثاني لامكان تعقل كل

منهما مع الذهول عن الآخر فيلزم التركيب لو كان

٣٢٥

قابلا وفاعلا قلنا لو لا يجوز ان يكون الشئ الواحد مستعدا
للشئ التصوري اى الصورة ومفيدا له وهذا لان معنى كونه
مستعدا للشئ انه لا يمتنع لذاته ان يتصوره ومعنى كونه
فاعلا انه مقدم بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انهما
متنافيان اقول السوال والجواب لا يطابقان في الظاهر
لان محصل السوال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب
قابلا وفاعلا يلزم التركيب فيه فحق الجواب ان يقال انما
يلزم التركيب لو كان القبول والفعل جزئين له وليس
كذلك بل هما اضافتان عارضتان له بالقياس الى الصورة
نعم لو كان السوال ان القبول منافٍ للفعل فلو كان قابلا
وفاعلا يلزم اجتماع المتنافيين فيه فيكون لهذا الجواب
وجه فيه واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما يسمى

حصولیا وهو بحصول صورة الاشیاء بالمدرک والاخر یسمی

حضوریا وهو بحضور الاشیاء بانفسها عند العالم کعلمنا

بذواتنا والامور القائمة بنا اذ لیس فیه ارتسام وانطباع

بل هناک حضور المعلوم بحقیقته لا بمثاله عند العالم وهو

اقوی من العلم الحصولی ضرورة ان انکشاف الشیء علی الاخفی

لاجل حضوره بنفسه اقوی من انکشافه علیه لاجل حضور

مثاله عنده والظاهر من کلام المصنف انه ذهب الی ان علمه

تعالی بالارتسام واکثر هو ذهبوا الی ان علمه حضوری و

هذا مشکل فی العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا

بالممتنعات اذ لا حقائق لها ثابتة حتی یتصور حضورها

وقد یقال مثل المعدومات مرتسمة فی العقول الحاضرة

عند الباری تعالی فتلک المثل ایضا حاضرة عنده ومن اعتقد ان

علم الباري تعالى بالاشياء نفس ذاته اعتقد نفي العلم الحقيقة

اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحصر ممنوع فصل في

ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي

وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه يعلم

اسبابها علما تاما اي من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما

بها لان من يعلم العلة التامة علما تاما فوجب ان يعلم ما يلزم

عنها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما لكن لا يدركها اي

الجزئيات مع تغيرها والا لكان يدركها تارة انها موجودة

غير معدومة وتارة يدرك انها معدومة غير موجودة فيلزم

لكل واحد منهما اي من الوجود والعدم صورة عقلية

على حدة وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيلزم

ان يكون واجب الوجود متغير الذات من صورة الى صورة

هذا خلف لما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك

الجزئيات المتغيرة على وجه كلي ههنا محل تامل لانهم زعموا

ان العلم التام بخصوصية العلة التامة يستلزم العلم

التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة

وغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات

المتغيرة من هي جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الا

تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها

فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمها ايضا وقد التجاوا

الدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو

التغير كما هو دابهم ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون

قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم

اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فيه

هذا خلف لما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك

الجزئيات المتغيرة على وجه كلي ههنا محل تامل لانهم زعموا

ان العلم التام بخصوصية العلة التامة يستلزم العلم

التام بخصوصيات معلولاتها الصادرة عنها بواسطة

وغير واسطة وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات

المتغيرة من هي جزئية لاستلزامه التغير وهل هذا الا

تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب كغيرها

فيلزم من قاعدتهم المذكورة علمها ايضا وقد التجاوا

الدفعه الى تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع هو

التغير كما هو دابهم ارباب العلوم الظنية فانهم يخصصون

قواعدهم بموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم في العلوم

اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه بانك تقول فيه

انه كسوف يكون بعد حركة كوكب كذا من كذا شماليا

بصفة كذا وهكذا الى جميع العوارض الكلية لكنك كما علمت

جزئيا لان ما علمته لا يمنع الحمل على الكثيرين وهذا

العلم الكلي غير كاف للعلم بوجود ذلك الكسوف المشخص

في ذلك الوقت ما لم ينضم اليه المشاهدة او التخيل بل

المشاهدة والتخيل هما يفيدان العلم بذلك ولما لم يكن

الحاصل في حق الله تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات

الا على وجه كلي قال شارح المحاكمات المراد بقولهم انه

تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلمها من حيث

ان بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في

المستقبل بل يعلمها متعاليا عن الدخول تحت الازمنة

ثابتا ابد الدهر وهذا ما انه تعالى كما لم يكن مكانيا كان

نسبته الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه
بعضها قريبا وبعضها بعيدا وبعضها متوسطا كذلك
لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة على السواء
فليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها
مستقبلا وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات من
الازل الى الابد معلومة له كل في وقته وليس في علمه كان
وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده في اوقاتها
بدلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهم البعض من ان
علمه تعالى محيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون
خصوصياتها واحوالها فصل في ان الواجب تعالى
مريد للاشياء وجوداتها ارادته فلان كل ما هو معلوم
عند المبدء الاول وهو خير غير مناف لماهيته فائض من

ذات المبدء وكماله المقتضي لفيضانه فذلك الشيء مرضي له

وهذا هو الارادة واما انه جواد قالوا هو افادة ما ينبغي

لا لغرض اصلا واورد عليه ان كلا من الدواء المصحح والمزيل

للمرض مفيد لما ينبغي لا لغرض مع انه ليس بجواد واجاب

عنه المحقق في شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغي

بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في

البدن ملائمة له او متضادة للمرض ثم انها توجب الصحة

وازالة المرض فهو لا يفيد بالذات الصحة وازالة المرض

وفيه نظر لان افادة الدواء بالقياس الى الصحة وازالة

المرض وان لم يكن افادة اولية لكنه يفيد بالذات

تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المتضادة للمرض وهي

امر موثر مرغوب فيه فوجب ان يكون الدواء جوادا

بالقياس اليها وحق الجواب ان القصد معتبر في مفهوم
الجواد فنقول الواجب لذاته اما ان يفعل بقصد وشوق
الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد الاشياء
على ما ينبغي لا لغرض وشوق المناسب ان يقال اما ان
يفعل بقصد وشوق الى كماله اولا والاول محال لما بينا ان
واجب الوجود ليس له كمال منتظر والقسم الثاني حق
فهو الجواد لا يقال ان الفعل الخالي عن الغرض عبث لانا
نقول العبث ما كان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعاله
تعالى مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى مخلوقاته لكنها
ليست اسبابا باعثة على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته
فلا تكون اغراضا وعللا غائية لافعاله حتى يلزم استكماله
بها بل تكون غايات ومنافع لافعاله تعالى

الفن الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة

وقد تطلق على النفوس الفلكية وغيرها ايضا وهو مشتمل على

اى العقول بل الملائكة ١٢ سيد

اربعة فصول فصل في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر

عن المبدأ الاول انما هو الواحد لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه

بارى تعالى ١٢

من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد كما مر وذلك

الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او عقلا

الصادر ١٢

لم يتعرض للجسم من اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى

فلا يكون واحدا هذا خلف ١٢

والصورة لا جائز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون

صادر الاول ١٢

الصورة فلا تكون علة للصورة والصادر الاول يجب ان يكون

والا يلزم الدور ١٢

علة لجميع ما عداه اما بواسطة او غير واسطة ولا جائز

ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى لما مر و

صادر اول ١٢ نوعية او شخصية ١٢

لا جائز ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل وجود الجوهر

صادر اول ١٢

الذى قام به ذلك العرض لان الجوهر شرط وجوده ولا يجوز

ان يكون ذلك العرض صفة قائمة بذات الواجب لان صفاته

عين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل وجود

الجسم وهو محال اذ النفس هى التى تفعل بواسطة الاجسام

فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه

متعددة يظهر عليك بعد تذكر السوابق وايضا لا نسلم ان

الواجب واحد من جميع الوجوه بل له جهات اعتبارية

كالسلوب ويجوز ان يكون تلك الجهات شروطا لتاثيره فيتعدد

اثاره كما جوز واتعدد اثار المعلول الاول بحسب الجهات

الاعتبارية وايضا لا نسلم ان النفس لا تؤثر الا بالة جسمانية

بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات كالمعجزة

والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما سيجىء جوابه فان قيل

فتكون مستغنية عن المادة في الذات والفعل ولا نعني
نفس ١٢
بالعقل الا هذا اقلنا العقل هو الجوهر المستغنى عن المادة
فلا يبقى نفسا ١٢
في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في بعض افعاله
لا يكون عقلا بل نفسا فلو لا يجوز ان يكون الصادر الاول هو
فظر الفرق ١٢
النفس ويكون ايجادها في اول المرتبة بدون الآلة فصل
لا العقل ١٢ اى ايجاد نفس الاشياء ١٢ سيد
في اثبات كثرة العقول وبرهانه ان الموثر بلا واسطة في
الافلاك المتكثرة المعلوم وجودها بمشاهدة اختلاف
موصوف ١٢ صفة ١٢ الة ١٢
حركات الكواكب المعلومة بالرصد اما ان يكون عقلا
واحدا او فلاكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها
افلاك ١٢
موثرا في بعض او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا
موثر بلا واسطة ١٢
واحد لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد
المتكثرة ١٢
لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل

ان كان لها تاثير ١٢ دون ذاك
قوله فلا يكون مستغنيا
جسمانية ١٢
قوله
نفسا قول نيران النفس
عشرهم اى المحتاج في بعض
افعاله الى المادة وما المحتاج
في بعضها قلا يكون نفسا
ثم ترجما ١٢ ويكون هو الصادر
قوله فصل في اثبات
من البين الاول فلا ثبت
على
قوله فصل في اثبات
كثرة العقول لا يقال ما
بازاء كثرة العقول نفس
فكانت العقول نفسا
وهو باطل لانا نقول نفسا
فلان المشاركة في العوارض
لما في الاسلوب لا يوجب
في الذات وانا بينا فلان
الى ان في البساطة
على
قوله او فلاكا واحدا
فلا كما يكون اخص
والاكثر ولا يخفى انه
على
قوله
ان يكون الموثر فيها فلاكا
على
قوله
كل لا يخفى ١٢ قوله نظر
لاستحالة الخ اقول فيه نظر
الاول ان قوله فلاكا واحدا
هو عقل فلاك واحد فان
وهو خلاف
قوله فصل

الى الثانى والثالث لان الفلك لو كان علة لفلك اخر فاما

ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى او بالعكس لا سبيل

الى الثانى لانه اى المحوى اخس لكونه اقرب حيزا من

الحاوى الى العناصر القابلة للكون والفساد وهى اخس

من الافلاك الغير القابلة لهما والاقرب الى الاخس

اخس من الابعد منه واصغر وفيه بحث اذ ربما كان

المحوى اكبر ثخانة بحيث يزيد على الحاوى بحسب المساحة

فيكون اعظم منه حجما وان كان الحاوى اطول منه قطرا

والاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم

لا يخفى عليك ان هذا خطابى لا عبرة له فى المقامات

البرهانية ولا جائز ان يكون الحاوى علة لوجود المحوى

لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوى متاخرا

عن وجوب وجود الحاوی لان وجوب وجود المعلول موخر

عن وجوب وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحوی مع

وجود الحاوی ای فی مرتبة وجوده لا یكون ممتنعا لذاته

بل یكون ممكنا والا لكان وجوده ای المحوی معه ای وجود

الحاوی لا متاخرا عنه فی المرتبة وقد فرضنا متاخرا هذا خلف واذا

كان عدم المحوی مع وجود الحاوی ای فی مرتبة وجوده ممكنا كان وجود

الخلاء ممكنا لذاته فی تلك المرتبة لان وجود الخلاء فی داخل الحاوی وعدم

المحوی فی داخله متلازمان بحیث لا یمكن انفكاك احدهما عن الاخر فی

نفس الامر وفی التصور ایضا فاذا كان احدهما ممكنا غیر واجب فی مرتبة

كان الاخر ایضا ممكنا غیر واجب فیها فوجود الخلاء یكون ممكنا فی مرتبة وجود

الحاوی ووجوبه كما ان عدم المحوی كذلك هذا خلف ضرورة ان وجود

الخلاء ممتنع لذاته فلا یكون الخلاء ممكنا فی مرتبة اصلا لان

ما بالذات لا يتخلف ولا يختلف وقد يقال لا نسلم التلازم بين

عدم المحوى وبين وجود الخلاء لانا فرضنا عدم الحاوى

والمحوى معا فاحد المتلازمين اعنى عدم المحوى متحقق

مع انتفاء الاخر اعنى وجود الخلاء اقول فيه بحث لان

عدم المحوى ووجود الخلاء فيما نحن متلازمان كما بينا

ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا لكن يمكن المناقشة

بان الحاوى ليس علة لمطلق المحوى بل لمحوى معين فى وجود

الخلاء وان استلزم عدم المحوى لكن عدم المحوى المعين

لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما وقد يقال يجوز ان

يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير

كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما

فى مرتبة امكان الاخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف

المتلازمان فى الوجوب مع ان الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون
الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك بينهما قلت امكان ارتفاع
احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضى جواز انفكاكه عن الآخر وانما يقتضيه
امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فظهر ان الموثر فى الافلاك عقول
متكثرة قيل لو لا يجوز ان يكون الموثر فى الفلك نفسا او
عرضا واجيب عن الاول بان الموثر لو كان نفسا لكان
تاثيرها فيه بواسطة الجسم الذى هو آلة لها فى صدور
افعالها عنها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع
على الفلك فهو اما حاو بالنسبة اليه او محوى وتبين بطلانهما
بما ذكره وعن الثانى بان العرض اضعف من الجواهر
والاضعف يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان موثرا
فى الفلك لاحتاج ذلك العرض فى تاثيره الى المحل فحلها

ان كان فلكا او نفسا لزم منه ما لزم من كون الموثر فلكا او
نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب لافتقار كل واحد من
الافلاك حينئذ الى عرض قائم بعقل عليحدة لامتناع قيام
الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب
العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب
فتامل هداية لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائم على
ان الحاوي لايكون علة للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا
اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما
معلولي علة واحدة وهي العقل الاول كما سياتي
والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم
الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم اجاب
بان الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان

الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل فيتعدد العقول بحسب تعدد الافلاك وهو المطلوب

فتامل هداية لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي لايكون علة للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة وهي العقل الاول كما سياتي والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم اجاب بان الحاوي وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان

السبب متقدم على المحوى لكن الحاوى ليس بمتقدم على المحوى

لان السبب متقدم بالعلية ومامع المتقدم بالعلية لايجب

ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لايكون متقدما

بالعلية والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد

بالشخص فكان محتاجا الى كل منهما للعلية ومستغنيا عن كل

منهما بالنظر الى الآخر هذا خلف هداية لما سبق الى بعض

الاوهام ان الخلاء ممكن لان كلا من الحاوى والمحوى يمكن

لذاته فجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلاء اجاب

بان الحاوى والمحوى كل منهما ممكن لذاته ولكن ذات

لايقتضى الخلاء لان الخلاء لايلزم من ذلك اذ الجرم الذ

هو فى جوفهما يكون هو المحدد للجهات على تقدير

انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجرم على تقدير انتفائهما

كمحال وراء محدد الجهات وكما ان ماوراء المحدد ليس بخلاء

ولاملاء اذ لامكان هناك فكذا حال ماوراء الجرم المذكور

على ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما

يلزم الخلاء من اجتماع وجود الحاوى وعدم المحوى وذلك

غير ممكن لان الحاوى وسبب المحوى متلازمان **فصل**

فى ازلية العقول وابديتها الازلى ما وجد فى الازل وهو

الزمان الغير المتناهى من جانب الماضى والابدى ما وجد

فى الابد وهو الزمان الغير المتناهى من جانب المستقبل

اما كونها ازلية فلوجوه احدها هو المذكور ههنا

هو ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لابد منه فى تأثيره

فى معلوله والا لكان له حالة منتظرة هذا خلف فيه ايهام

للتكثر فى علة العقل الاول والمناسب ان يقال الواجب

بانفراده علة تامة للمعلوم الاول اذ لو افتقر الى غيره فان كان

مقارنا له لكانت صفة زائدة على ذاته وهو خلاف مذهبهم

وان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه

معلولا اولا هذا خلف والعقول ايضا مستلزمة لجملة

ما لا بد منه في تاثير بعضها في بعض لان كل ما يمكن لها فهو

حاصل لها بالفعل والا لكان شئ منها حادثا وكل حادث

مسبوق بمادة كما مر فتكون هي اي العقول بمقارنتها

الحادث المادي مادية هذا خلف فيلزم من هذا ازليتها

لان المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ويمكن

ان يستدل بان العقل لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا

لان كل حادث زماني مسبوق بمادة هذا خلف اما كونها

ابدية فلانها لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور

المعتبرة فى وجودها فيكون البارى تعالى اوشئ من العقول

قابلا للتغير والحوادث لان الامور المعتبرة فى وجود كل منها

المغايرة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنة لها هذا خلف

فصل فى كيفية توسط العقول بين البارى تعالى وبين

العالم الجسمانى قد مر ان واجب الوجود واحد ومعلوله

الاول هو العقل المحض والافلاك معلولات للعقول لكن

الافلاك فيها كثرة فيكون فى مبادئها كثرة لما بينا ان الواحد لا يصدر

عنه الا الواحد والعقل الذى يصدر عنه الفلك الاعظم

فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ

لو كان الكثرة فيه من حيث انه صادر عن الواجب

لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له

ماهية ممكنة الوجود لذاتها واجبة الوجود بغيرها

فيلزم وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته

فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدء للعقل الثاني

وبالاعتبار الآخر مبدء للفلك الاعظم والمعلول الاشرف

يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل

فيكون العقل بما هو موجود واجب الوجود بالغير

مبدء للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته

مبدء للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم

خبطوا فتارة اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوب

وجوده وجعلوه علة للعقل الثاني وامكانه وجعلوه

علة للفلك ومنهم من اعتبر بدلهما تعقله لوجوده

وامكانه علة لعقل وفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة

من ثلثة اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير

٣٨٦

وامكانه لذاته وقالوا يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار
وجوده يصدر عنه عقل وباعتبار وجوبه بالغير يصدر
عنه نفس وباعتبار امكانه يصدر عنه فلك وتارة
من اربعة اوجه فزادوا علمه بذلك الغير وجعلوا
امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض
ههنا بما سبق الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى
في ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب
تعالى تصلح ان يجعل مبدءا للممكنات باعتبار ما له من
كثرة السلوب والاضافات من غير ان يجعل بعض معلولاته
واسطة في ذلك ويحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا
الواحد واجيب بان السلوب والاضافات لا تثبت
الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير

لزم الدور ورد بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت
الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور
الظاهر ان سلب الشئ عن الشئ لا يتوقف على
تحقق شئ من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين
فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما ويمكن ان يبين
كيفية تكثر الجهات المقتضية لامكان صدور
الكثرة عن الواحد على وجه لا يرد ذلك بان يقال
اذا فرضنا مبدء اولا ولكن آ صدر عنه شئ واحد
ولكن ب فهو في اولى مراتب معلولاته ثم من الجائز
ان يصدر عن آ بتوسط ب شئ ولكن ج وعن ب
وحده شئ ولكن د فيكون في ثانية المراتب شيئان
لا تقدم لاحدهما على الآخر فان جوزنا ان يصدر

عن ب بالنظر الى آ شئ آخر صار فى ثانية المراتب ثلثة

اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن آ بتوسط ج وحده

شئ وبتوسط د شئ ثان وبتوسط ج د معا ثالث و

بتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط

ب ج د سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط

د ثامن وبتوسط ج د معا تاسع وعن ج وحده عاشر

وعن د وحده حادى عشر وعن ج د معا ثانى عشر

ويكون هذه كلها ثالثة المراتب ولو جوزنا ان يصدر

عن السافل بالنظر الى ما فوقه شئ واعتبرنا الترتيب

فى المتوسطات التى يكون فوق واحدة صار ما فى هذه

المراتب اضعافا مضاعفة ثم اذا جاوزنا هذه المرتبة

جاز وجود كثرة لا يحصى عددها فى مرتبة واحدة

هذا ما ذكره المحقق في شرح الاشارات موافقا لما في التلويحات

وعلى هذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك وكذلك

الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل

عاشر وهو المبدأ الفياض الموثر والمدبر لما تحت فلك القمر

وهو العقل الفعال لكثرة فعله وتاثيره في عالم العناصر ويسمى

بلسان الشرع جبرئيل عليه السلام فيصدر عنه الهيولى

العنصرية والصورة الجسمية والصورة النوعية المختلفة بشرط

استعداد الهيولى العنصرية وليس استعداد الهيولى لقبول الصورة

من جهة العقل المفارق ولا لما تغير الاستعداد اذ العقل

ثابت لا تغير فيه بل استعدادها بسبب الحركات السماوية

فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة

يختلف بها استعدادات هيولى العناصر فهنا حركة

حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث استعداد في

الهيولى موجب لفيضان صورة حادثة من العقل الفعال على

الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط سبق حادث آخر المناسب

ان يقال مسبوق بحادث لان الحركات المحدثة بل سائر

الحوادث اما ان توجد دائما او بعد حدوث حادث

آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحوادث فتعين

الثاني فهذه الحوادث اما ان توجد على سبيل الاجتماع

في الوجود او على سبيل التعاقب لا سبيل الى الاول والا

لزم اجتماع امور لها ترتب في الوجود بلا نهاية وهو محال

فقبل كل حركة حركة هذا غير ظاهر مما ذكره وقبل

كل حادث حادث لا الى اول ههنا بحث اذ الحصر

المذكور اولا انما يتم اذا اقيم الدليل على نفي حادث

هو اول الحوادث واذا بين ذلك فكل ما ذكره مستدرك

والدليل على نفي ذلك ان العلة التامة للحادث لا يجوز

ان تكون قديمة بجميع اجزائها والا لزم قدم الحادث

فالعلة التامة للحادث مشتملة لا محالة على جزء حادث

ولهذا الجزء الحادث من العلة التامة ايضا علة تامة

مشتملة على جزء حادث وهكذا الى غير النهاية قالوا الحركة

الفلكية حالة مستمرة في ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية

وضعية بلا بداية وهي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث

ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالآخر لان الحادث لا يكون

علته التامة باسرها قديمة والقديم اذا كان علة تامة

لشيء لا يتخلف عنه معلوله فلا يترقى حادث في سلسلة

علله الى قديم ولا ينزل قديم في سلسلة معلولاته الى حادث

بل لابد ههنا من امور ذی جهتین استمرار وعدم استمرار

فمن حیث استمراره یستند الی قدیم ومن حیث عدم استمراره

المتجدد المتعاقب لا الی اول یصیر سببا لفیضان الحوادث

من القدیم فان قیل لم قلتم انه یستحیل ترتب امور غیر متناهیة

مجتمعة فی الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتین احدیهما من

مبدء معین الی غیر النهایة واخری مساقبله بمرتبة واحدة

واطبقنا الثانیة الناقصة علی الاولی الزائدة بان یقابل الجزء

الاول من الجملة الثانیة بالجزء الاول من الاولی والثانی

بالثانی وهلم جرا فاما ان یتطابقا الی غیر النهایة بان یکون

بازاء کل واحد من الجملة الاولی واحد من الجملة الثانیة

او ینقطع الثانیة لا سبیل الی الاول والا لکان الزائد مثل

الناقص فی عدد الاحاد فیلزم الانقطاع فیکون الجملة

الثانية متناهية والاولى زائدة عليها بقدر متناه والزائد

على المتناهي بقدر متناه يجب ان يكون متناهيا فيلزم

تناهي الجملتين في الجهة التي فرضناهما غير متناهيتين فيها

وانما اعتبر واقيدي الاجتماع في الوجود والترتب لان الاحاد

اذا لم تكن موجودة معا كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق

لان وقوع احاد احد لهما بازاء احاد الاخرى ليس في الوجود

الخارجي اذ ليست مجتمعة في الخارج في زمان اصلا وليس

في الذهن لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة

ومن المعلوم انه لا يتصور وقوع احاد احدى الجملتين

بازاء احاد الاخرى الا اذا كانت الاحاد موجودة معا اما في

الخارج او في الذهن وكذا اذا الاحاد موجودة معا ولم يكن

بينها ترتب لوجودها كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق

اذ لا يلزم من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء
الثاني والثالث بازاء الثالث وهكذا لجواز ان يقع
آحاد كثيرة من احدهما بازاء واحد من الاخرى
اللهم الا اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى
واعتبره بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر
على استحضار ما لا نهاية له مفصلا لا دفعة ولا في زمان
متناه حتى يتصور هناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع
التطبيق بانقطاع الوهم والعقل واستوضح ما صورناه
لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء
وبين اعداد الحصى فانك في الاول اذا اطبقت طرف
احد الحبلين على طرف الاخر كان ذلك كافيا في وقوع
كل جزء من احدهما بازاء جزء من الثاني وليس الحال

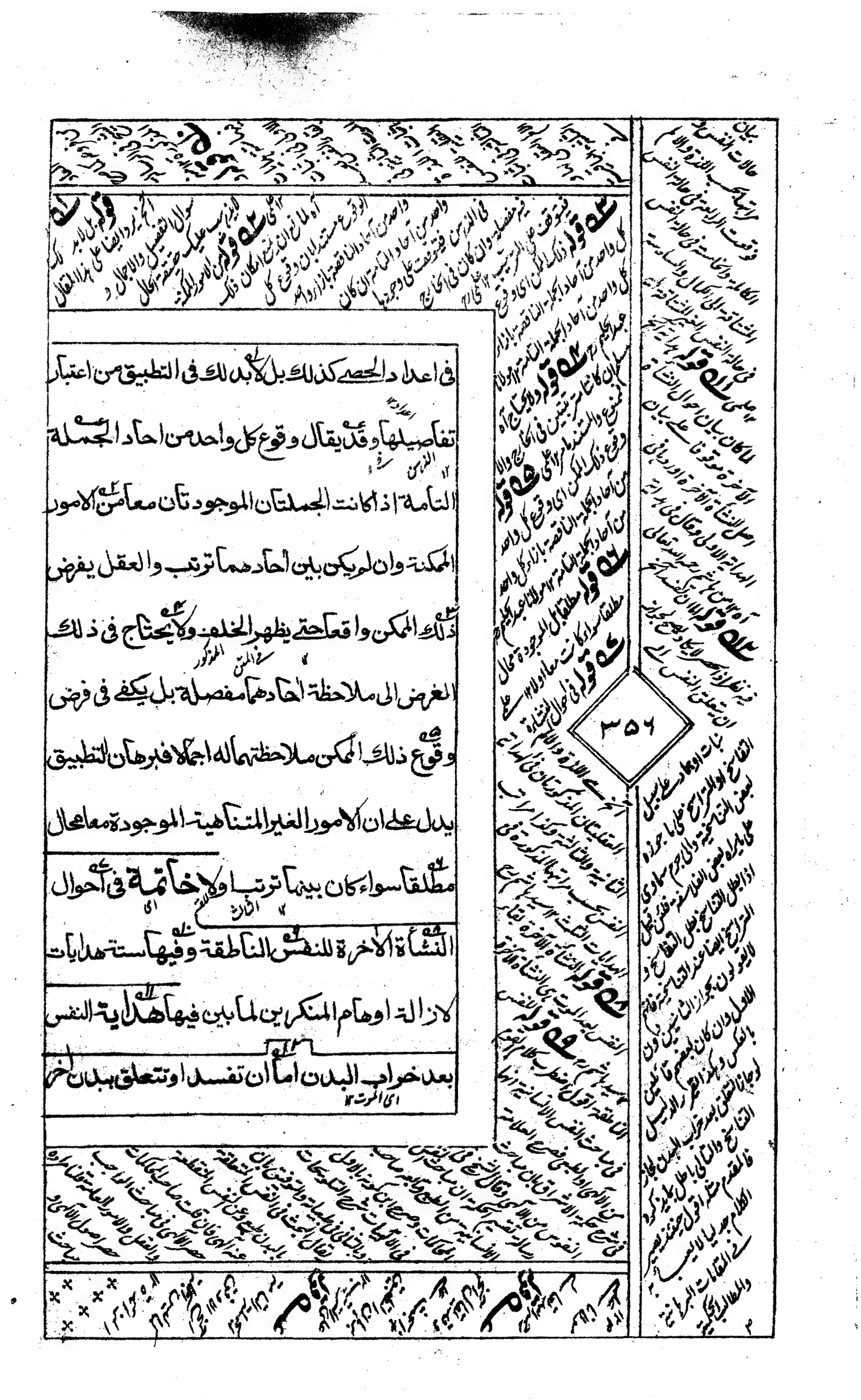

فی اعداد الحصی کذلک بل لابد لک فی التطبیق من اعتبار
تفاصیلها وقد یقال وقوع کل واحد من احاد الجملة
التامة اذا کانت الجملتان الموجودتان معا من الامور
الممکنة وان لم یکن بین احادهما ترتب والعقل یفرض
ذلک الممکن واقعا حتی یظهر الخلف ولا یحتاج فی ذلک
الغرض الی ملاحظة احادهما مفصلة بل یکفی فی فرض
وقوع ذلک الممکن ملاحظتهما له اجمالا فبرهان التطبیق
یدل علی ان الامور الغیر المتناهیة الموجودة معا محال
مطلقا سواء کان بینها ترتب او لا خاتمة فی احوال
النشأة الاخرة للنفس الناطقة وفیها ستة هدایات
لازالة اوهام المنکرین لما بین فیها هدایة النفس
بعد خراب البدن اما ان تفسد او تتعلق ببدن اخر

على سبيل التناسخ او تبقى موجودة بالانعلاق لا سبيل

الى الاول اذ النفس لا تقبل الفساد والا كان فيها شئ

بمنزلة المادة يقبل الفساد وشئ بمنزلة الصورة يفسد

بالفعل فان الفاسد بالفعل غير القابل للفساد فان

الفاسد لا يبقى مع الفساد والقابل للفساد يجب ان

يكون باقيا معه لوجود بقاء القابل بالفعل مع القبول

وفيه بحث اذ ليس معنى قبول الشئ للعدم والفساد

ان ذلك الشئ يبقى متحققا ويحل فيه الفساد على قياس

قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان ذلك

الشئ ينعدم فى الخارج واذا حصل ذلك الشئ فى العقل

وتصور العقل معه العدم الخارجى كان العدم الخارجى

قائما به فى العقل على معنى انه متصف به فى حد نفسه

لكان ١٢

٣٥٧

في العقل لا في الخارج اذ ليس في الخارج شئ وقبول وعدم

قوله أو بذلك الشئ فتكون مركبة هذا خلف قيل انما يلزم نفس ١٢

تركيبها لو كان محل امكان الفساد داخلا فيها وهو ممنوع لجواز استعداد ١٢

ان يكون امر لخارج عنها مبائنا لها وهو البدن فان البدن

كما جاز ان يكون محلا لامكان وجود ها وحدوثها كذلك امر استعداد ١٢ نفس ١٢

جاز ايضا ان يكون محلا لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب استعداد ١٢

بان النفس الناطقة وان كانت مجردة في ذاتها لكنها نفس ١٢ من المادة ١٢

متعلقة بالبدن مدبرة متصرفة فيه ليصير آلة لها في

تحصيل كمالاتها الذاتية فهذا الارتباط الذي بينهما

هو جهة مقارنة النفس للبدن فمن هذه الجهة جاز

ان يكون البدن محلا لامكان وجود النفس وحدوثها

على معنى انه يكون مستعدا لوجودها متعلقة به نفس ١٢ حال ١٢

قوله هذا خلف ان تعلقها بالبدن لو جعل جزءا لها

تقارنت من امادة وصورة متقارنتين

ثم دال عدميا وهي الصورة الاخيرة الاخيرة للمادة

لما وبقي الكمالات القوة وهو

فتنقل الكلام الى الشرح الا باقي

من النفس ولا يلغي من

بالنفس للاجرام والعوارض

والقوى محل العلوم والمعارف

يلزم اجتماع الوجود والعدم

من القوة الى الفعل فتكون

موجودة ومعدومة معا

في حال ١٢ صدرا

قوله بالبرهان ١٢

واخل فيها ١٢

قوله

قوله

از اركلان بعد خراب البدن

النفوس بعد خراب البدن مولوي

وفقه الله ١٢ مولانا مولوي

محمد عبد الحكيم رحمه الله

وقد يجاب لا نسلم محلا لامكان

ان البدن نفس محل

فساد النفس مع انه محل

لامكان وجود لها محل

ان السالبة والنفس داخلا

امكان فساد النفس وقد يمنع

فيها على ما صرح بقوله ويجوز

وما ذكر من كون البدن محلا

لامكان افساد يستلزم ان يكون

ان يكون النفس مبائنا لها غير البدن

ان يكون عن النفس المادي فلا تنقطع

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

فيكون البدن محلا لاستعداد وجودها من حيث انها
مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه بل هو محل لاستعداد
تعلقها به وتصرفها فيه ولما توقف تعلقها به على وجودها
في نفسها كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات
الى تعلقها به اعني وجودها من حيث انها متعلقة به
وثانيا وبالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد
كاف لفيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك
الى استعداد منسوب اولا وبالذات الى وجودها في نفسها
فيمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها في نفسها
مباينة له والشئ لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالبداهة
ومن هذه الجهة ايضا جاز ان يكون البدن محلا لامكان
فساد النفس على معنى انه يكون مستعدا لعدم النفس

من حيث انها مدبرة فيكون البدن محلا لاستعداد عدمها
من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة اياه
بل هو محل لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لما توقف
انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد
منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي
هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا بل لابد له من
استعداد اخر وقد مر امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن
لا يجوز ان يكون محلا لامكان فساد النفس مع ان محل
لامكان وجودها ولا سبيل الى الثاني لان النفوس حادثة
مع حدوث الابدان على ما مر فيكون التناسخ محالا ولان
البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن
مبدئها فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به

قوله وقد مر امتناع قيامه بالبدن اي في فصل الانسان ١٢ منه

قوله ولان البدن الخ اي لو وجب وجود المحل عند وجود الحال لوجب وجود البدن عند وجود النفس لان النفس حال في البدن ١٢ منه

قوله ولم كان الخ اقول لم يتعرض لبيان ان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عنها لان ذلك ظاهر فان البدن التام المزاج المعتدل المستعد لافاضة النفس عليه يكون علة تامة لحصول النفس فاذا كان البدن الصالح للنفس كذلك كان كافيا في فيضان النفس عنها ١٢ منه

قوله لان البدن الخ اي لان البدن لا سبيل له الى الاول لانه يلزم وجود النفس قبل البدن ولا سبيل الى الثاني لانه يلزم وجود البدن قبل النفس وقد ثبت بالبرهان ان النفوس حادثة مع حدوث الابدان ١٢ منه

قوله كما ان الخ اقول لا يخفى انه انما يتم هذا التنظير اذا تحقق ان البدن اذا صار مستعدا لقبول النفس يفيض عليه من المبدء نفس حادثة بحدوث البدن ١٢ منه

قوله ولان كل بدن الخ اقول الاظهر والاخصر في الجواب ان يقال حتى نسلم ان كل بدن يصلح ان يتعلق به نفس وحينئذ لا يجدي التعلق بواحد منها لان تعلق نفس اخرى به يمنع من حصول التعلق بها ١٢ منه

قوله لان البدن كان الخ اقول لا يخفى ان هذا انما يتم اذا كان المزاج المستعد لوجود النفس الانسانية مما لا يتحقق الا في بدن واحد من افراد الانسان ١٢ منه

اخرى على سبيل التناسخ يتعلق بالبدن الواحد نفسان

مدبرتان له قيل عليه انحصار شرط فيضان النفس عن

مبدئها في حدوث استعداد البدن ممنوع لجواز ان يكون

اى شدن ١٢

مشروطا ايضا بان لا يصادف استعداد البدن لتعلق النفس به

اى لا يجد ١٢ علمى

نفسا موجودة وقد بطل بدنها في حالة كمال ذلك الاستعداد فلا يفيض

مفعول لا يصادف ١٢ صفت نفس ١٢

ح نفس اخرى عن مبدئها لانتفاء شرط الفيضان وهو محال بالبداهة

من العقلاء

اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا نفسا واحدة فظهر القول ببقاء النفس

شعور نميكند ١٢ من الناس ١٢

بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث لان ما ذكره لبطلان التناسخ

موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره فيما قبل موقوف

على بطلان التناسخ كما اشير اليه فيلزم الدور وقد يستدل

على بطلان التناسخ بوجهين اخرين لا يتوقفان على

حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة بذلك

لو كانت متعلقة قبله ببدن اخر لزم ان تتذكر شيئا من
احوال ذلك البدن لان محل العلم والتذكر هو جوهر
النفس الباقي كما كان واللازم باطل قطعا واعترض بان
التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق بذلك البدن شرطا
والاستغراق في تدبير البدن الاخر مانعا وطول العهد منسيا
وثانيهما انها لو تعلقت بعد مفارقة هذا البدن ببدن اخر
لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان
الحادثة قطعا والتالي باطل بالمشاهدة فانه قد يحدث
وبأ عام فهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في اعصار
طويلة وبيان الملازمة انه لو هلك بدن ان وحدث بدن
اخر واحد مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث احدى
نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى او كلتاهما

فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس
واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين الهالكين فيلزم
تعلق النفس الواحدة باكثر من بدن واحد والتوالي
ظاهرة البطلان واعترض عليه بانه انما يلزم ما ذكر
لو كان التعلق ببدن آخر لازما البتة على الفور واما اذا
كان جائزا او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لا ينتقل
نفوس الهالكين الكثيرين او ينتقل بعد حدوث الابدان
الكثيرة وما ذكره من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه
فليس بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم بالجهالات
شغل لها هداية اللذة ادراك الملائم من حيث هو
ملائم فائدة الحيثية ان الشيء قد يلائم من وجه دون
وجه آخر كالدواء المر اذا علم ان فيه نجاة من الهلاك فانه

ملائم من حيث اشتماله على النفع ولا يلائم من حيث
اشتماله على يتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه
ملائم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم
كالحلو عند ذوق والنور عند البصر والملائم للنفس لنا طقة
شال ملائم ١٢
انما هو ادراكها المعقولات بان تتمكن من تصور قدر
ما يمكن ان يتبين من الحق الاول فان تعقله على ما هو
هو الواجب ١٢
عليه غير ممكن لغيره وانه واجب الوجود لذاته في جميع
اى مستغنى عن الغير ١٢
جهاته بري عن النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب ثم ادراك ما يترتب عليه بعد من العقول المجردة
حق اول ١٢
والنفوس الفلكية والاجرام السماوية الجرم الجسم
الا انه اكثر استعماله في السماوية والكائنات العنصرية
حتى يصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور الموجودات
١٢

على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر فتكون عالما

عقليا مضاهيا للعالم الموجود كله وللنفس الناطقة

كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اي التوسط بين

طرفي الافراط والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة

التي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى القوة

الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية والحكمة الى القوة

العقلية فاذا حصلت لها هذه الكمالات العلمية والعملية

وادركتها من حيث انها كمالاتها محصلة عندها للتذت

بها لا محالة وهذا الادراك حاصل لها بعد الموت

ايضا فتكون اللذة حاصلة بعد الموت وانما قلنا

ان هذا الادراك حصل لها بعد الموت لان النفس

لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلة الجسمانية فيكون تعقلاتها

حاصلة بعد الموت بل ينبغي ان يزداد تلك التعقلات
قوة وكمالا لمفارقة النفس عن البدن لتخلصها عن
كدورات المادة التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فتكون
اللذة العقلية حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من
منسوب لنسوي عقل ١٢ لذة عقلية ١٢
اللذة الحسية فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس
والادراكات العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول
فلان مدركات الحس ليست الا كيفية مخصوصة كالالوان
والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات
العقل هي ذات الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية
والاجرام السماوية وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما
كنا تم عن التفاوت الكثير ١٢
بالشرف الى الاخر واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك
العقلي واصل الى كنه الشئ حتى يميز بين ماهية الشئ
كالانسان ١٢

اي اللذة الحسية تكمل النفس باعتبار ادراك الحواس الجسمانية
قوله فان ادراكه اقوى وازكى
اقرب وتعلق كل من الكمال والشرف بهم
بصيغة ١٢ سيهاتي في الحس الاتي
قوله في اللذة الحيوانية ١٢
قوله دلالة ادراكات العقليات
اقوى اي لا يقال الادراكات العقلية قد تكون
الحسية قضية فلا يكون العقلية اقوى
من الحسية بل الامر بالعكس لانا نقول
الادراكات العقلية قد لا تكون كذلك
كما في اغلاط الحس ١٢ منه
من مدركات الحس ١٢ منه
لكلا الوان فانه لا سبيل لادراك النفس
الا بواسطة الحواس واما مدركات العقل
فقد تدرك بدونها كالحواس كالاسبح
مولوي محمد حكيم رحمه الله
كالغاصر والمرايا السماوية
قوله وامثالها
قوله ومدركات العقل هي ذات الباري
ان بين الشيئين لا يخلو من نسبة ما
قوله لا نسبة لاحدهما
اي لا نسبة من مدركات الحس الى مدركات العقل
العقول ١٢ مولوي محمد حكيم رحمه الله
قوله بالشرف الى الاخر
قوله واما الثاني
قوله ان الادراكات العقلية اقوى من
الادراكات الحسية
قوله فلوجهين
قوله ان الادراك العقلي
قوله حتى يميز بين ماهية الشئ

واجزائها واعراضها ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس
الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس وفصل الفصل
بالغة ما بلغت ويميز بين الخارج اللازم والمفارق وبين
اللازم بواسطة وبغير واسطة واما الادراك الحسي فلا يصل
الا الى ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى وثانيهما
ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات
الحسية وعدم حصولها اي اللذة الكاملة بالتعقلات
حالة تعلق النفس بالبدن انما كان لقيام المانع وهو
التعلقات البدنية والعلائق الجسمانية من الشهوات
والاخلاق الذميمة كما ان المريض الذي تغلب عليه مرة
الصفراء لا يلتذ بالحلو بل يكرهه هداية الادراك
المنافي من حيث هو مناف والمنافي للنفس الناطقة

انما هو الهيأة المضادة للكمال من الجهل المركب والجهل البسيط

والخلق المذموم فالنفس اذا فارقت البدن وتمكنت فيها

الهيأة المتضادة للكمال ادركت المنافي من حيث هو منافٍ

فيعرض لها الالم العقلي وانما لم تتالم قبل المفارقة لانها

لما كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة في العلائق

البدنية ولو لم تكن تعقل انها صارفة عن الشوائب العادية

والظنون والاوهام الكاذبة لم يتنبه لنقصانها وفوت

كمالاتها بل ربما تخيلت اصداد الكمال كمالا وفرحت

بعقائدها الباطلة واشتاقت الوصول الى معتقداتها

واذا فارقت صفت تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها

واشتاقت نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه

الالتباس هذه غاية النفس الكاملة بتصورات حقائق

الاشياء وبالاعتقادات الوهمية الجازمة المطابقة
صفات کاشفہ تلک الاعتقادات البرہانیۃ ۱۲
الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية
ای التی لاتنزول ۱۲ موانع ۱۲
والهيأت الردية اتصلت بعد مفارقة البدن
صفات ۱۲ خبیثہ ۱۲
بالعالم القدسي في حضرت جلال رب العالمين في
ای حاضرۃ فی الآخرۃ ۱۲ درگاہ ۱۲
مقعد صدق الاضافة الى الصدق لتحققه او للتنبيه
مکان ۱۲ ای اضافۃ المقعد ۱۲
على ان النفس سالمة فيها الصدق القول والنية
مقعد ۱۲
عند مليك مقتدر قال الله تعالى الذين امنوا
بادشاہ قادر ۱۲
ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم
مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلائق
مع حصول الکمال بالقوی ۱۲ سید
الجسدانية بل يبقى فيها الهيأت البدنية وميلها الى
نفس ۱۲ نفس ۱۲
الشهوات تصير بسبب تلك الهيأت البدنية ولميل
خواہشہا ۱۲
محجوبة عن الاتصال بالسعادة وتبقى مشتاقة الى
نفس ۱۲

قولہ الجازمۃ الخ ان المراد بالجازمۃ ما لا یقبل التغیر عن مقتضاہ فان الاعتقاد الجازم المطابق الذی فی دل الکتاب والاول عن اصحاب الکتاب والثانی عن غیرہم ۱۲ سید اشرف

قولہ الثابتۃ اذا حصل لہا التنزہ الخ ای عن الشہوات والتعلق بالبدن ۱۲ سید اشرف

قولہ بالعالم القدسی ای بعد مفارقۃ البدن الی العالم القدسی ۱۲ منہ

قولہ مقعد صدق الاضافۃ الی الصدق لتحققہ ای لتحقق الصدق فی المقعد ۱۲ سید

قولہ او للتنبیہ ای علی ان المقعد متحقق بالصدق وہو الاضافۃ الی الصدق ۱۲ منہ

قولہ علی ان النفس سالمۃ فیہا الصدق القول والنیۃ ای تحقق الصدق فی القول والنیۃ بسبب سلامۃ النفوس عن الرذائل ۱۲ منہ

قولہ عند ملیک مقتدر ای عند ملک الملوک ۱۲ منہ

قولہ ولم یلبسوا ایمانہم بظلم ای لم یخلطوا ایمانہم بالشرک ۱۲ منہ

قولہ فان لم یحصل لہا التنزہ الخ ای لم یحصل لہا التنزہ عن العلائق الجسمانیۃ بالکلیۃ ۱۲ منہ

قولہ بل یبقی فیہا الہیأت البدنیۃ ای بعد المفارقۃ ۱۲ منہ

قولہ الشہوات تصیر بسبب تلک الہیأت البدنیۃ ای بعد المفارقۃ ۱۲ منہ

قولہ محجوبۃ عن الاتصال بالسعادۃ ای بالسعادۃ القصوی ۱۲ منہ

قولہ الی الشہوات ای الشہوات البدنیۃ ۱۲ منہ

قولہ بالسعادۃ القصوی ۱۲ منہ

قولہ والکمال ما لم یتم علی ۱۲ منہ

قولہ النفس ذاتہا مستغنیۃ بالکلیۃ عن البدن ۱۲ منہ

مشتهياتها التي الفت بها اشتياق العاشق المهجور الذي
الفت ميكند ١٢ — دور كرده شده ١٢

لم يبق له رجاء الوصول فتتأذى بها أذى عظيما لكن ليس
الى المعشوق ١٢ — النفس ١٢ — اذيت ١٢

هذا الامر لازما بل امر عارض غير لازم فيزول الالم الذي
بزوال الهيات البدنية ١٢

كان لاجله قال صاحب التلويحات الجهل المركب
عن الالم ١٢

هو الذي لا يرجى فيه النجاة بل يتابد وما كان بسبب
الالم ١٢

عارض فيزول ولا يدوم واعترض عليه بان النفوس
المركب ١٢ — الجهل ١٢ — صاحب نفوس ١٢

ذوات العقائد الباطلة الجازمة بانها حقة
اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها
ذلك الجزم فليجز زوال العقائد الباطلة ايضا عنها
اي حين الزوال ١٢

وحينئذ تصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون
لها شعور بنقصانها كما لم يكن فيها قبل الموت فلا تكون
ان الفوز الى السعادة ١٢ — شعور بنقصانها ١٢

مشتاقة متعذبة واجيب بان النفوس الكاملة تتمثل
قبل الموت ١٢

صور المعقولات فيها على ما هي عليه فانها تلتذ بمشاهدة
ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على الوجه الذى
ادركته فكانها كانت ذوات ادراك
فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذوات نيل ويتم
بذلك التذاذها واما التى تمثلت اضداد الكمال فيها
واعتقدت ان لها كمال ترجته الوصول الى ما ادركته
فانها لا محالة تفقد بعد الموت ما رجته فتخيب وتصير
معذبة بفقدان ما رجت الوصول اليه لا بزوال الجزم عنها

هذا اية النفوس الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان
من شانها ادراك الحقائق بكسب المجهول متعلق
بقوله ظهر من المعلوم لزم لها من هذا الكسب
شوق الى الكمال لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر

ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان
العلائق البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت
البدن وظهر الشوق ظهورا تاما وليس معها سبب
الكمال والته اى البدن وقواه يعرض لها الالم العظيم
بملاحظة تكاسلها عن اكتساب كمالاتها مدة تعلقها
بالبدن واشتغالها بتحصيل ما كانت صارفة لها
عن الاكتساب من اللذات الحسية والوهمية وهو
الم النار الروحانية الموقدة التى تطلع اى تعلو على
الافئدة اى اوساط القلوب هداية النفوس
الناطقة التى لم تكتسب العلم والشرف ولا تشتاق
ايضا اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية
عن الهيآت البدنية الردية حصل لها النجاة

من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الى الشوق
نفوس ١٢ الى الكمال ١٢

والهيئة المتضادة الردية فكانت البلاهة اولى اى اقرب
البدنية ١٢ بد ١٢ الى الكمال ١٢

الى الخلاص من فطانة بتراء اى ناقصة توجب مجرد الشوق

قال النبى عليه السلام اكثر اهل الجنة بله واما اذا

لم تكن خالية عن الهيأت البدنية فاشتاقت الى

مقتضيات تلك الهيأت فتالم بفقدان البدن الذى

به كانت متمكنة من تحصيل تلك المقتضيات وتبقى
نفس ١٢

فى كدر الهيولى مقيدة بسلاسل العلائق فتكون

فى غصة وعذاب اليم لكنه غير دائم وهذا هو

المشهور بين الجمهور وقال اهل التناسخ انما تبقى

مجردة عن الابدان النفوس الكاملة التى خرجت

قوتها الى الفعل ولم يبق شئ من الكمالات الممكنة
نفوس ١٢

بالقوة فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية
وتوصلت الى عالم القدس واما النفوس الناقصة
التي يبقى شئ من كمالاتها بالقوة فانها تتردد في
الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن اخر
حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها
فحينئذ تبقى مجردة ومطهرة عن التعلق بالابدان
ويسمى هذا الانتقال مسخا وقيل ربما نزلت من البدن الانساني
الى بدن حيوان يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد للشجاع
والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما نزلت الى الاجسام النباتية
ويسمى فسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى
رسخا وقد يقال هي تتعلق ببعض الاجرام السماوية
للاستكمال ومن اراد الاستقصاء في الحكمة

والوقوف على مذهب الحكماء فليرجع الى كتابنا

المسمى بزبدة الاسرار وظني ان الواجب على طالب الحق

مطالعة كتب الشيخين ابي علي وشهاب الدين المقتول

قدس سرهما وفوق طورهما طور عز قدره

كالكبريت الاحمر وتوفيق الوصول اليه من الله الاكبر

خاتمة الطبع

نحمدك يا من اقر بحكمتك السلموات السبع الدائرة ونشكرك يا من انخفضت

بحلمك الغبراء الساكنة انت الكريم جل ثناؤك في مخارج العلوم وانت

الرحيم عز مجدك في محامل الفهوم ونصلي ونسلم على من ختمت به حقيقة

الرسالة وتجلت به صفوف السياسة هو اشرف الخلق واكرم النبي

الاعلى المبعوث الى الاسود والاحمر المنعوت بصلة الرحم وكشف الضر

سيدنا ومولانا محمد حبيبك انفس نفوس الزكية واعلم الهداة القدسية

هو الذي جبل على خلق عظيم وعلى من انتسب اليه بالنسب السني

والاخلاق الصفية والاعمال الرضية من اله واصحابه الكبار صلوة دائمة

بدوام وجهك الكريم وباقية ببقاء لطفك العميم اما بعد فلما كانت هداية الحكمة التي هي للشيخ الكامل الاكمل
الهروي اثير الدين مفضل بن عمر الابهري تلميذ مولانا نجم الدين الكاتبي القزويني صحيفة ملكوتية من صحف
فن الحكمة عكف عليها الاكابر والاصاغر وبادر الى شرحها الماهر والناصر حتى بلغت الشروح الى كثرة لا تعد ووصلت النفائس
منها الى رتبة لا تحد وقد كان من جملة تلك النفائس بل من انفس النفائس شرح الفاضل العلامة والكامل الفهامة القاضي
السيد حسين بن معين الملة والدين الميبذي تلميذ مولانا جلال الدين الدواني قدس سره الذي توجهت الى جرحه
وشرحه ودرسه وتحصيله لغموضه وغاية افادته فرق الكملة والطلبة الاخيار وطار به الدبور والقبول في الاطراف والامصار
حتى نال حظا وافرا من الاشتهار ولذا تصدى بطبعه ارباب المطابع تصدية كثيرة فطبعوه مرارا عديدة بعد عديدة لكن لما لم يكن
مطبوعهم لعدم اهتمامهم به من حيث الصحة وتعريته عن حلى الحواشي المفيدة مما يسهل به على الطلبة تحصيله وتحقيقه وعلى الكملة
تدريسه وتدقيقه امر الاستاذ العلام والحبر القمقام منبع بحار العلوم العقلية والنقلية الفاضل الافخم خالنا المعظم
المولوي المفتي محمد يوسف حماه الله تعالى عن موجبات الحسرة والتاسف لطبعها مع الحاشية المفيدة النفيسة التي
الفها مجمع الفضائل الانسية والملكية الذي لم تر العيون مثيله ولم تلد الدهر عديله فلذا بكت السماء بفوته وامطر الدهر مياه
الحزن بموته اعني مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحليم اللكنوي الفرنجي محلي رحمه الله العلي كان ولادته في الحادي والعشرين
من شعبان سنة ١٢٣٩ تسع وتسعين بعد الف ومائتين من هجرة رسول الثقلين بلكنؤ وفرغ من حفظ القرآن وعمره عشر سنين ثم
اشتغل بتحصيل العلوم فقرأ النحو والصرف حضرة والده وبعد وفاته المرحوم حضر بحضرة بعض الاساتذة الكرام منهم جد ابيه الفاسد
مولانا المفتي محمد ظهور الله وخاله مولانا محمد نعمت الله وعمه العلامة مولانا المفتي محمد يوسف ومولانا المفتي محمد
اصغر رحمهم الله الاكبر وفرغ من التحصيل وعمره ستة عشرة سنة واشتغل بعده في التدريس ففاز بالدرجة القصوى وكان مرجع اهل
الفتوى مدفنه رح عند رجلي صاحب الكرامات شاه يوسف القادري من اولياء الدكن وكان رحمه الله صاحب تصانيف كثيرة
منها التحقيقات المرضية لحل حاشية الزاهد على الرسالة القطبية والقول الاسلم لحل شرح السلم للملا حسن اللكنوي وكشف المكتوم في
حاشية بحر العلوم المتعلقة بالحاشية الزاهدية المتعلقة بالرسالة القطبية وغير ذلك وهذا ما انتخبت من حسرة العالم لوفاة مرجع العالم
فجاء بحمد الله كما تشتاق اليه الخواطر وهذا الكتاب المحشى مع هذه الحاشية المفيدة المرتبة باحسن الترتيب على حسب القاعدة السابعة عشر من القانون
الخامس والعشرين الجاري سنة ١٨٦٧ العيسوية دخل في رجستر كورنمنت تخصيصا لطبعها في المطبع اليوسفي الواقع في بلدة اللكنؤ فيا ارباب
المطابع والتجار لا يقصد احد منكم بطبعه كلا وجزءا بدون اجازة المولوي الموصوف الفهيم والا يكونوا تحت اثقال الخسران العظيم

وانا العبد الضعيف الاثيم الراجي الى رحمة ربه الرحيم محمد كريم حسين العلوي الكاكوروي اللكنوي الفرنجي محلي غفر له الله الكريم وستر عيوبه بلطفه العميم